

حاي مهددة

الأدخار ودوره في التنمية

من الفكر الاقتصادي

٢٤



الهدى إلى الهدى
نور الهدى

الادخار ودوره في التنمية

من الفكر الاقتصادي

محلي محمد

الإدخار ودوره في التنمية



منشورات وزارة الثقافة

في الجمهورية العربية السورية

دمشق ١٩٩٦

الإدخار ودوره في التنمية / علي مهرة . - دمشق : وزارة الثقافة ؛
١٩٩٦ . - ٢٧٠ ص : مص ؛ ٢٤ سم . -
(من الفكر الاقتصادي ؛ ٢٤) .

١ - ٢٢٩٤ م - د [٢ - ٣٢٨٩ م - د]
٢ - العنوان ٤ - مهرة ٥ - السلسلة

مكتبة الأسد

الابتاع القانوني : ع - ٦٤١ / ١٩٩٦

إلى مدرستي الأولى التي علمتني بأن العمل الجدي والدأب
عليه بإيمان وصدق هو السبيل إلى النجاح.

(والدي ووالدتي)

إلى الذين كانوا مثلاً في التضحية، وشد الأزر لإكمال هذا
النتاج العلمي.

(إخوتي وأخواتي)

إلى من علمنا بأن أي عمل جاد ومفيد لا بد أن ينطلق من
حب الوطن فمن خلال حب الوطن ينبع الإيمان الحقيقي
الصادق.

(الأستاذ الدكتور محمد العمادي)

إلى وطني الحبيب سورية وإلى جميع الشرفاء والمخلصين في
هذا الوطن. إليكم جميعاً أهدي باكورة نتاجي العلمي
التواضع، آملاً أن يكون خطوة وطيدة على طريق البحث
العلمي وأن يقدم شيئاً جديداً يخدم مكتبتنا العربية ووطننا
الغالي

علي مهرة

مقدمة

من الطبيعي عند دراسة أفة ظاهرة ، لابد من التعرف على ماهية هذه الظاهرة أي ماذا تعنيه هذه الظاهرة ، وكيف نشأت وتطورت .

كلمة ادخار في اللغة مشتقة من كلمة (زخر) ، ومعناها خبا لوقت الحاجة .

فقد جاء على لسان سيدنا المسيح قوله تعالى :

« وأنبئكم بما تآكلون وما تدخرون في بيوتكم »

فانطلاقاً من هذا المعنى يعتبر الادخار ظاهرة اجتماعية قديمة ، عرفت منذ آلاف السنين واعتبر جزءاً من التصرف الطبيعي استخدمه الانسان البدائي للمحافظة على النوع والجنس ، فهو نوع من الادخار الوقائي ضد المخاطر وعدم الضمان .

وقد عرف هذا النوع من الادخار في مناطق عديدة من العالم ، وبالأخص في آسيا وبعض مناطق أوروبا ، وبقي سائداً حتى عهد التجارين ، حيث انقلبت المدخرات الوقائية الى القنوات التجارية تحت تأثير البوامة الدينية والأخلاقية ، إضافة الى الحاجة الى بناء الامبراطوريات .

وفي البداية كان الادخار واجباً وامتيازاً لفئة قليلة ، ثم ما لبثت الطبقة المتوسطة أن أخذت تمارس الادخار بعد أن بدأت عمليات التنمية

في غرب أوروبا ، وعقب قيام الثورة الصناعية ، حيث أخذت تظهر منظمات وهيئات مختصة بمسألة الادخار (كبنوك الادخار والتوفير وبنك القرية وصناديق المعاشات والتأمين ... وغيرها) مما مهد الطريق لظهور المدخرات الانتاجية لتأخذ دورها الفعال في قيام وازدهار المؤسسات الانتاجية الحديثة بمعنى ان الادخار بدأ يأخذ دوراً هاماً وأساسياً في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد ازداد الاهتمام بمسألة الادخار في المرحلة المعاصرة ، بسبب الاهتمام المتزايد بمسائل النمو الاقتصادي ، خاصة في البلدان النامية ، فمن المعلوم ان تسريع معدلات النمو الاقتصادي ، ضرورة حيائية للبلدان النامية ، مهما كان مستوى تطورها . إذ ان الزيادة الكبيرة في معدلات النمو هي وحدها التي تمكن هذه البلدان من تحقيق تنميتها والفاء الفجوة الضخمة التي تفصل اقتصادياتها عن اقتصاديات البلدان المتقدمة .

الا ان معظم البلدان النامية في محاولاتها تسريع معدلات النمو الاقتصادي ، تصطدم بمجموعة من العقبات الاقتصادية والاجتماعية ، والعقبة الأكثر خطورة في رأي معظم الاقتصاديين والتي تشكل محور دراستنا ، هي انخفاض حجم المدخرات الوطنية المتحققة ، فمن المعلوم ان عنصر رأس المال ، يعتبر المتغير الاساسي الذي يعتمد عليه معدل النمو الاقتصادي . الا ان هذا لا يعني انه بمجرد تحقيق معدل عال من الادخار تكون قد حققنا التنمية المنشودة فليست التنمية مجرد تجميع لرؤوس الاموال ، انما تتوقف على كيفية توجيه وتوزيع الادخارات المتحققة نحو الاستثمارات التي تتطلبها عملية التنمية ، بصورة مخططة ومدروسة ، يتم بموجبها تحقيق زيادة حقيقية في الناتج القومي ، تعود بالخير على الجميع ، وتقضي على العقبات المختلفة التي تعرقل سبيلها.

الا اننا نؤكد في دراستنا هذه على اهمية الادخار من خلال واقع معظم البلدان النامية ، التي تحتم عليها عملية الانطلاق ، تحقيق

معدلات مرتفعة من الإدخار ، خاصة في بداية عملية التنمية على اعتبار أن هذه البلاد بحاجة الى استثمارات كبيرة لأقامة القاعدة الأساسية للاقتصاد مثل اقامة (الطرق والجسور والسدود ومحطات المياه والكهرباء والمدارس والمستشفيات .. وغيرها) . لأن اقامة مثل هذه المشروعات تخدم القطاعات الإنتاجية الأساسية وبالتالي تسرع عملية التنمية . حتى أن القطاعات الإنتاجية الأساسية (الزراعة والصناعة والتعدين) تحتاج الى استثمارات كبيرة ، لتحديث وتطوير طرق وأساليب الإنتاج المتبعة ، باعتبار أن معظم البلدان النامية تعتمد في أنشطتها الأساسية على طرق بدائية وتقليدية ، الأمر الذي جعلها تخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية ، حيث تستفيد الدول الصناعية المتقدمة من تصنيع هذه المواد ، وتحقق أرباحاً خيالية من ذلك ، ثم يعاد تصدير السلع المصنعة الى البلدان النامية ، وهذا ما يفقد هذه البلدان موارد كبيرة وضخمة كان يمكن الحصول عليها فيما لو صنعت هذه المواد داخل هذه البلدان وبطاقات وموارد محلية .

إذا لابد لأي عملية تنمية طموحة وفي مراحلها الأولى من تحقيق معدلات مرتفعة من الادخارات وهنا تبرز مشكلة شألة معدلات الادخار في البلدان النامية ، فالمستوى المنخفض جداً للدخل القومي بالنسبة للفرد من السكان ، لا يسمح بتحقيق معدلات مرتفعة من الإدخار ، لأن الدخل الفردي يوجه بمعظمه نحو الاستهلاك ، وبدون الزيادة في معدلات الادخار ، لا يمكن إيجاد الوسائل الكفيلة لتسريع النمو الاقتصادي ، وهذا ما دعى الاقتصاديات في الدول النامية الى الاعتماد على التمويل بالعجز وعلى التمويل الخارجي ، لتمويل عمليات التنمية خلال العقود الثلاثة الماضية .

وبالطبع فإن الاعتماد على كلا الأسلوبين لتمويل التنمية ، يتطلب اجراء تقتضيه سرعة التنمية في مراحلها الأولى ، ومحاذاير استخدامها كبيرة جداً . فالتضخم المفرط الذي يعصف باقتصاديات معظم البلدان النامية ، وأزمة الدينونية التي تعيشها حالياً هذه البلدان ، وما نتج

منهما من صعوبات واختناقات كلها عوامل تستلزم من هذه البلدان ، أن تهيم نفسها للرحلة التي تعتمد فيها امتلاكها أساسيا على مدخراتها القومية ، لتوفير الموارد اللازمة لتمويل التنمية ، والقضاء على العجز في ميزان المدفوعات والميزانية الحكومية ، والوفاء بالتزاماتها نحو العالم الخارجي .

وبالتطوع فإن الاستعداد لهذه المرحلة يتطلب جهودا مستمرة لرفع معدل الادخار القومي الى المستوى الذي يسمح باستمرار النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة .

واقتصاد القطر العربي السوري ، هو أحد الاقتصاديات النامية، التي تعاني من هذه المشكلة فالادخارات الوطنية المتاحة ، لا تتناسب مع طموحات القطر نحو تحقيق التنمية الطموحة . ويعتبر رفع معدل الادخار ، الوسيلة الأساسية لرفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المنشودة فلا بد لكل فرد أن يتحمل جزءا من المسؤولية في المرحلة الراهنة ، وهذا يتطلب اقتناعاً تلمأ بالسلوك الذي يراود منه أن يسلكه ، ووعياً بالفائدة التي تعود عليه شخصياً ، وبالفائدة التي تعود على المجتمع من تجنب جزء من الدخل الذي يحصل عليه بغيره من الاستهلاك .

فبالنسبة للأفراد يعتبر الادخار مصدراً آمناً بالنسبة للمستقبل القامض ، حيث يستطيع الأفراد من طريق الادخار أن يقللوا زيادة مطالب الحياة في المستقبل ، كما يمكنهم تنفيذ مشروع ما وبالتالي العمل على تحسين مستوى معيشتهم .

أما بالنسبة للاقتصاد القومي فبالإضافة الى دور الادخار الهام والاساسي في تمويل التنمية فإن الادخار يقوم بوظيفة معالجة ميزان المدفوعات والميزانية الحكومية من الثغرات التي تواجهها فالدولة عادة تقوم بتكوين قدر معين من المدخرات المكونة من الذهب والعملات

الاجنبية لتواجه بها التقلبات الدورية والمعارضة . اُضيف الى ذلك ان الادخل يعتبر وسيلة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي، حيث انه يخفف من حدة مصادر الضغط التضخمي الذي غالباً ما يصاحب أي تنمية اقتصادية طموحة .

انطلاقاً من هذه الأهمية التي يلعبها الادخار ، لتحقيق أي تنمية اقتصادية طموحة ، ومن أهمية وضرورة رفع معدلات الادخار ، لتسريع معدت النمو الاقتصادي في البلدان النامية ، ومنها القطر العربي السوري تم اختيارنا لهذا الموضوع ، ونأمل أن تعطي هذه الدراسة شيئاً جديداً يفيد اقتصادنا ويخدم وطننا الحبيب .

وقد قسم البحث الى فصلين رئيسيين ومقدمة وخاتمة .

وستتعرف في الفصل الأول على الادخار في البلدان النامية ودوره في التنمية . حيث تعرض البحث الأول الى حجم وطبيعة المدخرات في البلدان النامية ، حسب مصادرها المختلفة ، بما فيها المدخرات الاجنبية وقد تناول البحث ياقات من عدد منتقى من البلدان النامية خلال سنوات من عقد الثمانينات ، حيث تبين ان معدلات الادخار منخفضة، ولا تكفي لمواجهة الاستثمارات المطلوبة لعملية التنمية . ثم تعرض البحث الى أهم الأسباب المؤدية الى انخفاض معدلات الادخار في هذه البلدان . أما البحث الثاني فتناول وسائل تعبئة وتشجيع المدخرات الاختيارية ، وسياسات الادخار الإجباري التي تستخدمها البلدان النامية لتمويل عملية التنمية ، حيث تناول الضرائب ودورها في تمويل عملية التنمية والسياسات المتبعة لترشيد وضغط الإنفاق العام ، والتضخم باعتباره وسيلة من وسائل الادخار الإجباري ، حيث تعرض البحث الى الحجج المؤيدة والمعارضة لاستخدام التضخم في تمويل التنمية .

أما الفصل الثاني ، فتناول الادخار في القطر العربي السوري ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تناول البحث الأول ، المدخرات الوطنية المتحققة ومدى كفايتها في تمويل التنمية ، وذلك من خلال التعرف على أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس واقع هذا الاقتصاد ، والصعوبات التي تعترض مسيرته التنموية والتي تؤثر بشكل مباشر على حجم المدخرات الوطنية المتحققة ، وقد تعرض البحث الى طبيعة المدخرات المتحققة خلال فترة الثمانينات ، حسب مصادرها المختلفة بما فيها المدخرات الاجنبية . أما البحث الثاني فتناول وسائل تعبئة وتشجيع المدخرات ، وعلى اعتبار ان وسائل تعبئة وتشجيع المدخرات الاختيارية متشابهة في معظم البلدان النامية، فقد تناول البحث سياسات الادخار الاجباري المتبعة في القطر حيث تناول المضرائب ودورها في تمويل التنمية ، ثم تناول سياسة ترشيد وضبط الانفاق العام التي لجأت اليها الحكومة خلال فترة الثمانينات، وتناول البحث أيضا التضخم في القطر باعتباره وسيلة من وسائل تمويل التنمية ، حيث لجأت الحكومة منذ عهد الاستقلال الى التمويل بالمعز، لتمويل بعض المشاريع الهامة والحيوية اللازمة لعملية التنمية ، وقد بين البحث ان السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة في الآونة الأخيرة ، لم تستطع معالجة الضغوط التضخمية ، حيث أصبح التضخم يشكل خطرا حقيقيا يهدد الاستقرار النقدي والاقتصادي للبلاد . أما البحث الثالث والآخر فتناول دراسة تطيلية لأهم الاجهزة التي تقوم بتجميع وتعبئة المدخرات في سورية، والمتمركزة في المصارف المتخصصة ومؤسسات التأمينات الاجتماعية ، والضمان ، وفي صندوق توفير البريد ، وصندوق الدين العام .

وأخيرا ، نود الإشارة الى حقيقة مهمة ، وهي أنه لا يمكننا الا حاطة بكافة جوانب وإبعاد أي قضية من قضايا التنمية ، بمعزل عن باقي القضايا الأخرى ، فالحديث عن التنمية وقضاياها وتحدياتها ، حديث واسع يتناول الانسان والموارد والمؤسسات ، والتفاعل بين هذه

العوامل ، ومن المتعارف عليه أنه ليس هناك وصفة شاملة وجاهزة لأي قضية من قضايا التنمية ، لذلك لا يمكننا الادعاء بأننا قدمنا بحثا متكاملًا وشاملاً لكافة جوانب وأبعاد موضوع الادخار ودوره في التنمية، فمثل هذا الموضوع الهام والمتشعب يصعب الاحاطة به في بحث واحد. مع ذلك نتمنى أن نكون قد أدبنا وأجبنا في اعطاء شيء جديد حول موضوع البحث ، يخدم عملية التنمية في البلدان النامية بشكل عام وفي القطر العربي السوري بشكل خاص فلن كنا وفقنا في ذلك ، فهذا هدفنا ومنايا ، وان لم نوفق فعزأنا بأننا لم ندخر جهدا في سبيل الحصول على أي معلومة أو احصائية تفني موضوع البحث ، وتمطي شيئا جديدا يخدم وطننا الحبيب .

« والله من وراء القصد واسأله بالسداد والتوفيق »



الفصل الأول

الادخار في البلدان النامية ودوره في التنمية

تحتاج البلدان النامية ، مهما كان مستوى تطورها ، في سبيل تحقيق تنميتها الطموحة الى تسريع معدلات النمو الاقتصادي ، الا ان تحقيق هذا الهدف يصطدم بمجموعة من العقبات الاقتصادية والاجتماعية ، واهم هذه العقبات في رأي معظم الاقتصاديين هي انخفاض حجم المدخرات الوطنية 'المتحققة' ، حيث تعاني معظم البلدان النامية من مشكلة ضالة معدلات الادخار وعدم كفايتها لتمويل عملية التنمية. فالدخل منخفض لغالبية السكان ، وتكاد لا تكفي لسد الحاجات الضرورية ، ولا يبقى منها شيء يذكر للادخار ، اما طبقة الاغنياء واصحاب الامتيازات في هذه البلدان فتتميز بارتفاع نسب انفاقاتها البذخية والكمالية ، كما تعمل على تهريب جزء كبير من اموالها خارج الحدود لتوظيفها في المصارف الاجنبية وفي شراء العقارات وفي اعمال المضاربة . كما تتميز هذه البلدان بارتفاع نفقاتها الحكومية الجارية وخاصة على اعمال المهرجانات والاحتفالات ، كما ترتفع النفقات المخصصة لافراض الدفاع والامن في الوقت الذي لم تتمكن فيه هذه البلدان من زيادة حصيله الضرائب لتغطية النفقات الحكومية المتزايدة.

لهذا فسوف نتعرف في هذا الفصل على حجم وطبيعة المدخرات في البلدان النامية وحسب مصادرها المختلفة بما فيها المدخرات الاجنبية والاسباب التي تقف وراء انخفاض معدلات الادخار ثم نتناول وسائل تعبئة وتشجيع المدخرات الاختيارية وسياسات الادخار الاجباري التي

تلجأ اليها البلدان النامية لتمويل التنمية اقتصادية والاجتماعية حيث نتناول الضرائب ودورها في تمويل التنمية متعرفين على الخصائص الاساسية للنظم الضريبية في البلدان النامية والامكانيات الممكنة لزيادة حصيلة الضرائب بنوعيتها المباشر وغير المباشر ثم نتعرف على السياسات المتبعة لترشيد وضغط الانفاق العام ، واخيرا نتناول التضخم كوسيلة من وسائل الادخار الاجباري متعرفين على الحجج المختلفة المؤيدة لاستخدام التضخم في تمويل عملية التنمية والحجج المعارضة لهذا الاستخدام موضحين موقفنا من هذا الموضوع .



البحث الأول

المخبرات الوطنية في البلدان النامية

تمهيد :

يعتبر تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي من أولى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها البلدان النامية : لأن الزيادة في معدلات النمو وحدها التي تمكن هذه البلدان من تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، تلبي بالتالي الفجوة الضخمة التي تفصل مستوى نمو وتقدم اقتصاديات هذه البلدان ، عن مستوى نمو وتقدم اقتصاديات البلدان المتقدمة .

ويرى الكثير من الاقتصاديين أن التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية يجب أن تتسم بالطفرة والضخامة حتى تكون فعالة ، أي يجب أن يكون هناك دفعة قوية من الاستثمارات . حتى يمكن لعمليات النمو أن تشد الاقتصاد الوطني على طريق التقدم .

نوفقا للحسابات التي أوردها الاقتصادي الفرنسي (١) (ج . جيليه) : كانت الاستثمارات الأولية اللازمة لاقامة مصنع جديد في فترة تصنيع فرنسا وانكلترا تعادل أجور عماله لمدة ستة أشهر ، وحتى المؤسسات المنتجة لوسائل الانتاج كانت تستوعب وسطيا عشرين عمالا فقط للمؤسسة . أما الآن فان ظروف المنافسة العالمية تقتضي من الدول المتخلفة مراعاة الاحجام المصرية عند بناء المؤسسات الصناعية الحديثة .

ففي المصانع المنتجة لوسائل الانتاج يعمل وسطيا في الوقت الحاضر ، خمسة أضعاف عدد العمال الذين كانوا يعملون في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، واما في مجال صناعة المعادن فيبلغ هذا المؤشر ٢٤ ضعفا ، والاستثمارات الاولى الضرورية لتشغيل عامل واحد تعادل ٨٥ مرة الاستثمارات التي كانت لازمة في منتصف القرن التاسع عشر وبالتالي فانه لا فتتاح مؤسسة جديدة في مجال الصنعة الثقيلة نحتاج في الوقت الحاضر الى رأس مال يزيد وسطيا ٤٢٥ مرة (٨٥ × ٥) ويزيد ٢٠٠ مرة (٨٥ × ٢٤) ، بالنسبة لصناعة التعدين ، عما كانت بحلجة اليه عام ١٨٤٥ .

والواقع ان تجارب التنمية في الدول المتقدمة تشهد بتحقيق معدلات مرتفعة من الادخار في بداية عمليات التنمية فيها (٢) .

فوفقا لحسابات الاقتصادي الأمريكي (ي. دومار) قدر معدل الادخار الاجمالي في الفترة ما بين ١٨٦٩ و ١٨٩٨ بـ (٢٠ - ٢٢ ٪) من مجموع الدخل القومي للبلاد كما قدر معدل الادخار الصافي بـ (١٥ ٪) . وسطيا . اما في اليابان قدر المعدل الوسطي للتوظيفات في الفترة ما بين ١٨٨٩ و ١٩٣٨ بـ (١٤٫٧ ٪) من الناتج القومي الصافي . وفي الاتحاد السوفياتي ارتفع معدل الادخار خلال فترة التصنيع الى (٢٦٫٩ ٪) عام ١٩٣٢ و (٢٦٫٤ ٪) عام ١٩٣٧ والى (٢٨٫٨ ٪) عام ١٩٤٠ .

اما في البلدان النامية فنجد ان المعدل اقل من ذلك بكثير (٣) ، فقد تراوح معدل الادخار في البرازيل بين (٤٫٣٤ و ٤٫٣٨ ٪) من دخلها القومي خلال الفترة من ١٩٤٦ الى ١٩٤٩ وفي كوبا بين (٢٫٩٦ ٪ و ٢٫٠٤ ٪) خلال الفترة من ١٩٤٠ الى ١٩٤٨ .

وعلى الرغم من ان بعض الدول النامية قد حققت معدلات مرتفعة من الادخار الا انها ظلت دون المعدلات المطلوبة لتحقيق تنميتها

الاستثمار المحلي الاجمالي والاغوار للملي الاجمالي كسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي
الجدول رقم / ١

	الاستثمار المحلي الاجمالي				الاستثمار المحلي الاجمالي				البلدان
	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
٣	٣	٣	٦	٦	١٤	٤	١٠	١٣	تنزانيا
١٢-	١٢-	١٢-	١٢-	١٢-	١٨	١٨	١٢	١٣	تشاد
١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٨	١٨	١٢	١١	بنغلاديش
١١	١١	١١	١١	١١	١٠	١٠	١٦	١٤	مالاوي
١١	١١	١١	١١	١١	٢١	٢١	٢١	٦	نيجال
٦-	٦-	٦-	٦-	٦-	١٧	١٧	١٣	١٥	تنزانيا
١	١	١	١	١	٢٤	٢٤	٢٠	١٢	بوروندي
٧	٧	٧	٧	٧	١٤	١٤	١٤	١٠	مدغشقر
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٦	١٦	١٩	٠٠	مالي
٨	٨	٨	٨	٨	٢٠	١٧	١٥	٦	بوروندي
٥	٥	٥	٥	٥	٩	١١	١٤	٨	نيجر
١	١	١	١	١	٢٥	١٥	١٥	١١	الصومال
٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٤	٢٣	٢٥	١٨	الهند
٢-	٢-	٢-	٢-	٢-	١٤	١٦	١٦	٢١	جمهورية أفريقيا الوسطى
٧٣-	٧٣-	٧٣-	٧٣-	٧٣-	٢٥	٢٣	٠٠	١١	ليبيريا
٦	٦	٦	٦	٦	١٣	١٤	١٤	١٢	السنغال
١٢-	١٢-	١٢-	١٢-	١٢-	٩	٨	١٧	٢٢	بورينا
٨	٨	٨	٨	٨	١٥	٢١	٠٠	٠٠	الجمهورية العربية السورية
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٤	١٩	٢٥	١٨	مصر
٣-	٣-	٣-	٣-	٣-	٢٦	٢٦	٢١	٦	لبنان
١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٢٦	٢٤	٣١	٠٠	الأردن
					١٩	٢٤	٢٤	٢٤	سوريا

المصدر : البنك الدولي - تقرير التنمية من العالم - ١٩٨٨ - ١٩٨٧ (مؤشرات التنمية الدولية).

... يعني الأرقام غير متوفرة.

الاقتصادية والاجتماعية المنشودة . على اعتبار أن حجم المدخرات المتحققة فعلاً لم تستطع تمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية ، لأننا كما قلنا بأن هذه البلاد بحاجة الى استثمارات أكبر بكثير من الاستثمارات التي بدأت بها الدول المتقدمة تنميتها ؛ نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة عن الفترة الراهنة .

الادخار المحلي والاستثمار المحلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي :

لتبين من ان المدخرات الوطنية المتحققة في معظم البلدان النامية غير كافية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ، رقم ارتفاع معدلها في بعض الدول . سوف نتعرض في الجدول التالي . الذي يوضح لنا الاستثمار المحلي الاجمالي والادخار المحلي الاجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي في عدد من الدول النامية المنتقة .

المصدر : البنك الدولي - تقرير التنمية عن العالم - ١٩٨٧ -
١٩٨٨ - ١٩٨٩ (مؤشرات التنمية الدولية ...) : يعني الأرقام غير متوفرة .

يبين لنا الجدول رقم ١/ أن معدلات الادخار في معظم البلدان المنتقة هي معدلات منخفضة ، ولا تكفي لحاجة الاستثمارات المتحققة فعلاً . وعلى الرغم من أن هناك اختلاف بين دولة وأخرى ، إلا أن جميع البلدان تعاني من ميزان موارد سلبي ، أي أن ادخاراتها المحلية غير كافية لتغطية حاجات الاستثمارات المتحققة ، بل أن بعض البلدان تعاني من معدل ادخار سلبي كما هو في تشاد - النيجيريا - تنزانيا - يوركتينا فاسو الصومال - جمهورية افريقيا الوسطى - ليسوتو - بوليفيا - الجمهورية العربية اليمنية - بتسوانا - الاردن) . لذلك فإن جميع هذه البلدان لم تستطع مواجهة حاجة الاستثمارات المتحققة فعلاً بالاعتماد على

الإدخارات المحلية . فكان لا بد من اللجوء الى الاقتراض الخارجي لمواجهة أعباء التنمية ..

لذلك فان صافي التدفقات الخارجية او المدخرات الاجنبية تمثل نسبة هامة من مكونات الاستثمار في جميع هذه الدول ، حيث تبلغ نسبة صافي التدفقات الخارجية حوالي (٢٩٪) من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٧٦ على مستوى البلدان النامية مجملها ، وترتفع هذه النسبة في افريقيا لتصل الى (٧٢٪) (٥) . ومن المفيد القول ان مستوى الادخار الاجنبي المتدفق الى البلدان النامية لا يرتبط بالضرورة بمستوى الادخار الاجمالي في هذه البلاد ، فالبلاد التي تحصل على قدر كبير من التدفقات الخارجية كبلدان افريقيا مثلا : يلاحظ ان مستوى الادخار المحلي فيها منخفض ، كما ان الدول التي تحصل على قدر ضئيل من التدفقات الخارجية كبلدان شرق آسيا ، يلاحظ ان مستوى الادخار المحلي فيها مرتفع نوعا ما عن بقية المناطق الاخرى .

فمنذما يكون الادخار المحلي يمثل النسبة الكبرى للعرض الاجمالي للإدخار او الاستثمار فان ارتفاع او انخفاض مستوى الادخار الاجمالي او الاستثمار ، انما يرجع اصلا الى ارتفاع او انخفاض مستوى الادخار المحلي .

وبالطبع فان ضعف الاداء الادخاري في غالبية البلدان النامية ، يرجع الى عوامل شتى اهمها الانخفاض الحاد في دخل الفرد ، خاصة منها للدول الاقل نموا ، وكذلك الضغوط الملحة على زيادة النفقات الجارية ، والافتقار الى المؤسسات والادوات التي تستهدف تعبئة المدخرات الرقيقة الصغيرة والمبعثرة ، وسياسات اسعار الصرف التي تحفز على هروب رأس المال . يضاف الى ذلك ، الآثار المتنامية عن هبوط الاسعار العالمية وتشاغل الطلب على عديد من صادرات منتجات البلدان النامية ، وكذلك الكوارث الطبيعية وغيرها التي يتكرر حدوثها في عدد من هذه البلدان .

ومن المفيد عند تحليل السلوك الادخاري ان يقسم الاقتصاد الى
ثلاث قطاعات : القطاع الحكومي وقطاع الاعمال والقطاع المالي
(الافراد) .

مدخرات القطاع الحكومي :

اثبتت التجارب والوقائع بأنه لا يمكن الارتفاع بمدخرات القطاع
الحكومي فوق مستوى معين ، فمع زيادة الضرائب وغيرها من الإيرادات
الجارية ، تميل مصروفات التنمية الحكومية على الخدمات الاجتماعية
(التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية) الى الارتفاع ، وكثيرا ما يكون
لهذه المصروفات نفس أهمية الاستثمار في الأصول المادية على الأقل
بالنسبة لعملية التنمية .

وعلى الرغم من سياسة ترشيد الانفاق العام التي تعمل بها عدد
كبير من البلدان المتخلفة ، من الملاحظ ان هذه البلدان لم تستطع ضغط
نفاقها الجارية الى حد كبير ، ونستطيع الاستدلال على ذلك من خلال
الجدول رقم ٢/ الذي يظهر لنا الإيرادات الجارية والنفقات الحكومية
الجارية والاستثمارية والادخارات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج
المحلي الاجمالي لعدد من البلدان النامية خلال الفترة من ١٩٨٠ لغاية
١٩٨٨ .

يلاحظ من الجدول رقم ٢/ ان نسبة الادخارات الحكومية من
الناتج المحلي الاجمالي متدنية جدا ، بل ان هذه النسبة سالبة في بعض
الدول مثل (ملاوي - ميانمار - السودان - تنزانيا - الجمهورية
العربية اليمنية) . وبالطبع فانه عندما يكون معدل الادخار الحكومي سالب
في هذه البلدان فهذا يعني ان النفقات الحكومية الجارية هي اكبر من
الإيرادات الجارية الحكومية ، وهذا يعني ان الميزانية الحكومية تعاني
من عجز في تمويل النفقات الجارية ، وتظهر ضخامة هذا العجز وخطره
فيما لو أخذنا الفرق بين الإيرادات ومجموع النفقات الجارية

والرأسمالية ، حيث نجد أن جميع الدول المختارة تعاني من عجز كبير في تمويل الاستثمارات الحكومية . خلال عقد الثمانينات ، علماً أن العديد من هذه البلدان لجأت خلال هذه الفترة إلى إجراء تخفيضات على النفقات الجارية الحكومية وحتى على الاتفاق الإنمائي ، حيث لجأت العديد من الحكومات إلى التقليل من المشاريع الجديدة والتشديد على إنجاز المشاريع القائمة وتشغيلها بكامل طاقتها الانتاجية ، وذلك لمعالجة العجز في الميزانيات الحكومية . إضافة إلى أن صندوق النقد الدولي يشترط عند تقديمه أي مساعدة مالية لهذه الدول لمعالجة العجز في الميزانيات الحكومية وتخفيف الإعباء والمشاكل الاقتصادية التي تعانيها هذه الدول ، تنفيذ سياسات معينة ، تستهدف ضغط الاتفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري . وعلى الرغم من أن التكلفة الاجتماعية لمثل هذه السياسات مرتفعة ، لأن تخفيض النفقات الجارية سيطول في المقام الأول أصحاب الدخل المحدودة . ومع ذلك لم تستطع هذه الدول من معالجة ميزانياتها الحكومية ، على اعتبار أن هذه الدول تعاني من ارتفاع معدل النمو السكاني ، إضافة إلى ارتفاع نسبة خدمات اللبون . حيث بدأت بعض الدول تعاني من اتجاه التحويلات السالبة للموارد خلال فترة الثمانينات .

مخزرات قطاع الأعمال :

والذي يشمل قطاع الأعمال العام وقطاع الأعمال الخاص فبالنسبة لقطاع الأعمال العام فإن هذا القطاع لا يدخر إلا قليلاً ويعتبر أسهم شركات القطاع العام في تعبئة المخزرات المحلية محدودة في معظم البلدان النامية ، ولم تتجعب مؤسسات القطاع العام على وجه العموم في تعبئة الموارد من أجل نموها ، بل شكلت استنزافاً لميزانية الحكومة في معظم البلدان النامية ، فقد كانت معظم الشركات خاسرة وتعتمد في تغطية خسائرها على القروض الحكومية والإعانات ، علاوة على ذلك فقد استأثرت مؤسسات القطاع العام ، بنصيب متزايد من الديون الخارجية في بعض البلدان النامية الأقل نمواً .

ففي بنغلاديش مثلاً انخفض صافي الربح الى صافي القيمة ، نسي
المشر الكبرى من الشركات العامة من (١١ ٪) في سنة ١٩٨٤/١٩٨٣
الى رقم سالب في سنة ١٩٨٥/١٩٨٦ . وفي (سلوا) تكبدت الشركات
العامة الخمس الكبرى خسارة مجموعها التراكمي (٣١٦) مليون دولار
ما بين ١٩٨٢ و ١٩٨٦ ، وفي نيبال ، فان مجموع التندفقات المالية بين
الحكومة وبين الشركات العامة كان سالبا في الفترة من ١٩٨٠/١٩٨١
الى ١٩٨٦ - ١٩٨٧ وكان مجموع الخسائر المتكبدة من الشركات العامة
خلال هذه الفترة مسلويا لحوالي (١١ ٪) من اتفاق نيبال البصري
السني على الخدمات الاجتماعية (٥) .

وبالطبع فان عدم كفاءة الجهاز الاداري وعدم وجود اهداف محددة
بوضوح لمؤسسات القطاع العام ، والتضخم في الجهاز الاداري وعدد
الموظفين وانعدام الروح المهنية بين العاملين ، كلها تؤدي الى تدهور
اداء مؤسسات القطاع العام ، علاوة على ذلك ، يؤثر انعدام الاستقلال
في قرارات الادارة في الشعور بالحافز والمسالة ، كما يؤدي تحديد
اسعار اقل مما يجب للسلع والخدمات لاعتبارات اجتماعية الى تقييد
ارباح مؤسسات القطاع العام .

اما بالنسبة لشركات القطاع الخاص ، فلا يعرف فيما اذا كان
اداء هذه الشركات افضل ام لا ، على اعتبار ان ارباح هذه الشركات
غير الموزعة بعباد استثمارها مباشرة في نفس النشاط الذي تزاوله هذه
الشركات دون ان يظهر في سوق رأس المال ، فلا توجد ضوابط معينة
يمكن بواسطتها الاستدلال على الادخارات التي يحققها هذا القطاع ،
فضلاً عن ذلك فإن اصحاب هذه الشركات كثيراً ما يتهربون من
اعطاء الارباح الحقيقية لهذه الشركات ، ولا ينظمون سجلات محاسبية
دقيقة تهربا من دفع الضرائب المتوجبة عليهم للدولة . الا ان هذا لا يعني
ابداً ، بلن شركات قطاع الاعمال تغتفر بمحملها الى الخبرة والجدارة
الا ان قدرة هذه الشركات على الادخار قد ابطت في عدد كبير من البلدان
النامية وخاصة الدولة المدينة منها . التي تعاني من عجز كبير في القطاع

الاجنبي نتيجة الالتزامات الكبيرة عليها ، وهذا ما أدى الى هبوط حاد في سعر الصرف الحقيقي والذي أدى الى اضعاف مقدمة هذه الشركات في توليد المدخرات .

مدخرات القطاع المالي (قطاع الأفراد) :

يعتبر هذا القطاع ذو أهمية حاسمة في كثير من البلدان النامية ، كما هو الحال في البلدان الصناعية . غير أن المدخرات المالية لهذا القطاع في عدد كبير من هذه البلدان مازالت أدنى مما يمكن أن تصل اليه . وذلك بسبب النواقص الهيكلية في المؤسسات المالية والادوات المالية ، وأسعار الفائدة ، ورغم أن أسواق رأس المال لا تزال متخلفة في أقل البلدان نمواً ، إلا أن بعض هذه البلدان بدأت ببذل جهود من أجل إنشاء أسواق للأوراق المالية ، فاصدرت حكومة فانوانية سننات قيمتها (٤٦) مليون دولار عام ١٩٨٧ ، وفي نيبال انشئ مركز بورصة للأوراق المالية جمع في سوق الاصدار الأولي حوالي (١.٥) مليون دولار من أسهم وشهادات إصدار أربع شركات خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة ١٩٨٨/١٩٨٧ .

كما بدلت هذه الدول جهوداً لتوسيع الاقتصاد النقدي مثل توسيع شبكة المصارف التجارية وتحسين هيكل أسعار الفائدة وتعزيز الوظائف الوداعية للمؤسسات غير المالية وازاد عدد الفروع المصرفية في بنغلاديش من (٤٣١٧) عام ١٩٧٩ / ١٩٨٠ الى (٥٣٢٣) عام ١٩٨٧ / ١٩٨٨ ، وازاد في نيبال من (٣٤٩) عام ١٩٧٩ / ١٩٨٠ الى (٤١٤) عام ١٩٨٧ / ١٩٨٨ مع افتتاح مزيد من الفروع في المناطق الريفية (٧) .

وتشجيعاً لتمنبة المدخرات المخطية في الاصول المالية ، رفعت معظم البلدان النامية أسعار الفائدة الاسمية على الودائع . لذلك نجد ان المدخرات والودائع الاجلة تحتل المركز الاول في مدخرات القطاع الخاص وهنا ما يوضحه لنا الجدول رقم ٢/ الذي يظهر لنا المدخرات والودائع الاجلة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الثمانينات .

الاموال عموما والمخزونات والودائع الاجلة كسبية مشوية من الناتج المحلي الاجمالي فيمحدد من البلدان الشامية
خلال سنوات من الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٨)

البلد	الاموال عموما				للمخزونات والودائع الاجلة			
	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
بنغلاديش	١٦,٣	...	٢٥,٩	٢٧,٥	٧,٧	...	٢٢,١	٢٢,٥
بوتسوانا	٣,١	...	٣٦,٩	٣٧,٦	١٥,٤	...	٢٥,٥	٢٥,١
بوركنيا فاسو	٢,١	...	٢٥,٩	...	٢,٧	...	٧,٤	...
بورندي	١٢,٢	١٧,١	١٧,١	...	٠,٤	٣,٢	٣,٥	...
جمهورية افريقيا الوسطى	١٨,٢	١٧,٦	١٨,٥	...	٢,١	١,٩	٢,٥	...
التيوبا	٢٣,٤	٤١,٣	٤٢,٧	...	٧,٥	١١,٥	١٢,٧	...
ليسوتو	...	٥٤,٤	٥٣,٢	...	١٨,١	٣,٥	٣,١,٧	...
مالاوي	١٩,٨	...	٢٤,٣	٢٢,٥	٧,٩	...	١٣,٤	١٥,٢
ميتانار	٢٢,١	٤٠,٧	٣١,٥	...	٢,٣	١٢,٧	١٤,٤	...
نيبال	١٦,٣	...	٣٢,٥	٣٤,٥	٦,٨	...	١٧,٧	١٩,٧
النيجر	١١,٥	١٨,٨	١٧,٦	...	١,٨	٥,٩	٦,٤	...
رواندا	١٣,٥	١٦,٤	١٧,٦	...	٢,٥	٥,٧	٦,٩	...
ساموا	١٨,٧	٣١,٤	٣٨,٢	...	١٠,٣	٢٠,٦	٢٤,٦	...
الصومال	٢٣,٦	...	٢٢,٧	٢١,٧	٤,٥	...	٤,٩	٥,٣
السودان	١٧,٦	٢٥,٥	٣٤,٢	...	٢,٦	٨,٩	٩,٣	...
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢٨,٤	٣٣,٧	٣٤,٢	...	٦,٦	٩,٧	٩,٨	...

المصدر : الأم المتحدة - الدول الأقل نمواً - تقرير ١٩٨٩ - نيويورك، ١٩٩٠ - ص (١٢٠-١٢٢) باللغة الانكليزية.

... تعني المعلومات غير متوفرة.

الجدول رقم /٤/

نسبة ادخارات الضمان الاجتماعي من الادخارات الوطنية في عدد من الدول المنتقة خلال عام -١٩٧٤-

نسبة ادخارات الضمان الاجتماعي من الادخارات الوطنية	البلد	نسبة ادخارات الضمان الاجتماعي من الادخارات الوطنية	البلد
٣,٩	النمسا	٢,٢	ليبيا
٥,٠	الدانمارك	١,٨	مورغو
٦,٦	فتلندة	١١,٢	توفو
١,٠	فرنسا	٥,٧	تونس
٢,٣	ألمانيا الغربية	٤,٥	زامبيا
٦,٦	اليونان	٨,١	الهند
١٠,٨	اسيلندا	٤,٩	العراق
١٠,٠	لوكسمبورغ	٦,٥	الفليبين
١٥,٥	بريطانيا	٢,٦	البرازيل
١٤,٩	النرويج	٣٥,١	كوستاريكا
٣٦,٣	السويد	٩,٦	اكوادور
١٤,٧	كندا	٣,٠	المكسيك
١٠,٥	تركيا	٢١,٨	بنما
٢٩,٢	الولايات المتحدة	٢,٥	فنزويلا

المصدر: الأمم المتحدة - الادخارات من أجل التنمية - تقرير الندوة الدولية حول تحركات الادخارات الشخصية في البلدان النامية - نيويورك، ١٩٨١، صفحة ١١٣، (اللغة الانكليزية).

ويبدو أن ثاني البنود أهمية هو ادخارات مؤسسات الضمان الاجتماعي (التأمين على الحياة والمعاشات والتأمينات الاجتماعية) .

وبين لنا الجدول رقم ٤/ نسبة ادخارات الضمان الاجتماعي من مجمل الادخارات الوطنية في عدد من الدول النامية مقارنة بعدد من الدول المتقدمة خلال عام ١٩٧٤ .

يلاحظ من الجدول رقم ٤/ أن نسبة ادخارات الضمان الاجتماعي من مجمل الادخارات الوطنية متقاربة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، كما يلاحظ أن أعلى نسب ادخارات - الضمان الاجتماعي هي في السويد ، وفي بلدان أمريكا اللاتينية وفي الولايات المتحدة الأمريكية

الادخارات الأجنبية (التمويل الخارجي) :

نتيجة لفضالة حجم المدخرات المحلية المتاحة في معظم البلدان النامية وعدم كفايتها لتمويل عمليات التنمية ، وما سببته من حدوث فجوة في الموارد المحلية بين الاستثمار والادخار ، والتي قابلها فجوة في التجارة الخارجية بين الواردات والصادرات لجأت معظم البلدان النامية الى التمويل الخارجي لسد النقص في الموارد المحلية ، وفي القطع الاجنبي اللازم لاستيراد السلع الرأسمالية الضرورية للتنمية باعتبار أن معظم البلدان النامية لا تنتج السلع الرأسمالية وإنما تستوردها ، لذلك فإنه لو توفرت الادخارات المحلية بالعملة المحلية ، فهذا ليس كافيا لتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة .

وهناك أشكال مختلفة للتمويل الخارجي ، يختلف تصنيفها حسب صفة المقرضين (جهات عامة ، أم خاصة) وحسب آجال الاستحقاق (قصيرة ، متوسطة ، طويلة الأجل) كما تختلف حسب طبيعة ودرجة التزام المدينين تجاه الدائنين . إلا أن التمويل الخارجي بكافة أشكاله وأنواعه غالبا ما يكون مشروطا بشروط معينة ، وغالبا ما تعتبر الدول

المتقدمة الدائنة جميع التدفقات التي تمنحها بمثابة معونة او مساعدة اقتصادية ، مهما كان نوعها الامر الذي يمكن هذه الدول من فرض شروط معينة على البلدان النامية المدينة لحماية مصالحها .

لذلك رأينا تقسيم مصادر التمويل الخارجي حسب طبيعة ودرجة التزام الدول المدينة تجاه الدول والمنظمات الدائنة الى الاشكال التالية

١ - القروض الخارجية :

تشمل القروض التي تحصل عليها الدولة من مختلف جهات الاقتراض الاجنبية وتتميز القروض الخارجية ، في ان ملكية الاصول التي تمويلها تصبح وطنية ، مقابل الخدمات المترتبة على هذه القروض ، والمتثلة بالقوائد واقساط استهلاك القروض .

لذلك فمن المتوجب على البلد الذي يلجأ الى الاقتراض الخارجي ، دراسة امكانية الوفاء بالخدمات المترتبة على هذه القروض من جهة ، والتأكد من الخدمات التي يتحملها البلد .

٢ - الاستثمارات المباشرة :

تتمثل في استغلال رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة طويلة الاجل للاستثمار بشكل مباشر في مشروعات داخل الدولة . وهنا فان اصحاب رؤوس الاموال الاجنبية يمتلكون الاصول الانتاجية لهذه المشروعات ، وترتب لهم حقوق ملكية معينة على هذه الاصول ، دون أن يترتب على البلد المستقدم لهذه الاستثمارات أية اعباء يتحملها لقاء هذه الاستثمارات الا ان هناك محاذير عديدة للاستثمارات الاجنبية المباشرة فغالبا ما تتركز هذه الاستثمارات في الانتاج المعد للتصدير ، مما يعزز تخصص البلدان النامية بانتاج المواد الأولية ، ويعمق تبعية هذه البلدان للسوق الدولية وبالتالي فان هذه الاستثمارات تخدم اقتصاديات البلدان التابعة لها ، لا اقتصاديات البلدان النامية ، بما تقلعه لفولها من مواد اولية لازمة

لها إضافة الى العوائد والأرباح العالية ، حيث تبلغ نسبة الأرباح السنوية المتحققة في بعض البلدان النامية نتيجة استثماراتها للثروات الطبيعية الفنية (البترول مثلا) الى نحو (١٠٠ ٪) من رأسمال الحقيقي المستثمر (٧) . لذلك نجد أن الاقتصاديين الغربيين (٨) يفضلون للاستثمارات المباشرة على القروض بدعوى أن الاستثمارات تستخدم استخداما أكثر انتاجية ، نتيجة خضوعها لحافز الربح الخاص ، وغالبا ما تفترون بتطبيق فنون انتاجية حديثة ، وتخلق فرص عمل وتدريب فني للعمال المحليين . ويحاولون اقناع الدول النامية بأن الاستثمارات المباشرة لا تحمل معها أي عبء على ميزان المدفوعات إضافة الى إعادة استثمار جزء من الأرباح المستحقة ، وما تدره الضرائب والعوائد التي تفرض على هذه الاستثمارات من إيرادات للدولة ، ويمكن وضعها في خدمة التنمية .

٣ - المنح والهبات :

وتتمثل في تدفق الاموال الأجنبية التي لا تترتب عليها أي التزام بالوفاء لاحقا ويعتبر عنصر الهبة مكسبا كاملا للبلدان المتلقية لها ، ولكن نادرا ما تعطى المنح والهبات لقولة ما لم تكن مرتبطة سياسيا واقتصاديا بالدولة المانحة ، أو تقدم لها تسهيلات أخرى مقابل ذلك .

بعد أن تعرفنا على الاشكال المختلفة للتمويل الخارجي ، لابد من الإشارة الى أن الاعتماد على التمويل الخارجي تزايد بصورة ملحوظة في السنوات الاخيرة ابتداء من منتصف السبعينات وذلك عقب التحويل الكبير في رؤوس الاموال من الدول المستوردة للبترول الى الدول المصدرة له وخاصة أعضاء منظمة اوبك نتيجة ارتفاع أسعار النفط خلال أعوام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ثم في عام ١٩٧٩ . فالتجهت الدول النامية بصورة خاصة الى الاستعانة برؤوس الاموال الأجنبية ، التي تكونت في الاصل من فوائض الاموال لدى دول اوبك ، أو المؤسسات المالية الدولية الممولة

الجدول رقم / ٥٠

الدين العامة وخاصة الطريقة الاجل والتدفقات المالية للبيان الثانية المالية (خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨)
بيانات السنوات

البيان	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الدين المدفوعة والقائمة	٤٣٣,١	٤٩٨,٠	٥٦٢,٥	٦٤٤,٩	٧٨٦,٧	٧٩٣,٧	٨٩٣,٩	٩٩٨,٤	٩٩٣,٢
مدفوعات القروض	١٠٥,٩	١٢٤,٣	١١٦,٩	٩٧,٢	٩١,٦	٨٩,٣	٨٧,٧	٨٧,١	٩٢,٣
خدمة الدين	٧٥,٣	٨٩,١	٩٨,٧	٩٢,٦	١٠١,٨	١١٢,٢	١١٦,٤	١٢٥,٥	١٤٢,٤
الانقضاء	٣٢,٧	٤٧,٥	٤٩,٧	٤٥,٤	٤٨,٦	٥٦,٤	٦١,٥	٧١,١	٧٥,٤
الانقضاء	٣٢,٦	٤١,٧	٤٨,٩	٤٧,٣	٥٣,٢	٥٥,٨	٥٤,٩	٥٤,٤	٦٧,٠
صافي التدفقات	٦٣,٢	٧٦,٨	٦٧,٢	٤٣,٠	٤٣,٠	٣٢,٩	٢٦,٢	١٦,٠	١٦,٩
صافي التحويلات	٣٠,٦	٣٥,٢	١٨,٢	٤,٦	١٠,٢	٢٢,٩	٢٨,٧	٣٨,٣	٥٠,١

المصدر : البنك الدولي، التقرير السنوي، ١٩٨٩، واشنطن، ص: (٣٥-٣١).

* بيانات أولية.

ملاحظة : يتضمن الجدول بيانات سن / ١١١ / دولة مديّة.

او الخاصة والتي تجمعت لديها سيولة مالية متزايدة نتيجة تدوير دول
اوبك لقروضها المالية (٧) .

ولكن بدلا من استخدام وتوجيه القروض الخارجية نحو المشاريع
الانتاجية التي تؤدي الى زيادة الطاقات الانتاجية في الاقتصاد الوطني،
استخدمت معظم هذه القروض في تمويل شراء السلع الاستهلاكية ،
او لشراء المعدات العسكرية ، او حتى في مشاريع انتاجية غير مجدية
وهذا ما اوقع معظم البلدان النامية في ازمة مديونية خطيرة منذ نهاية
السبعينات وحتى الان . ويمكننا الاستدلال على مدى ازمة المديونية
الخارجية التي تعيشها البلدان النامية من خلال الجدول التالي :

نلاحظ من خلال الجدول رقم ٥/ تطور حجم الديون بشكل كبير ،
فقد قدرت مجموع ديون الدول النامية بما فيها الديون قصيرة الاجل
عام ١٩٨٨ بحوالي تريليون دولار ، وهو مبلغ يعادل (٥٠ ٪) من
اجمالي الناتج القومي المجمع لكل البلدان النامية في نهاية عام ١٩٨٨ .

ويلاحظ ان هذه الدول بدأت تعاني من اتجاه التحويلات السالبة
للموارد منذ عام ١٩٨٤ ، فنجد انه في عام ١٩٨٨ بلغت مدفوعات القروض
التي حصلت عليها هذه البلدان حوالي (٩٢) بليون دولار الا انه تجاوزت
مدفوعات خدمة الديون / ١٤٢ / بليون دولار ، ما حصلت عليه تلك
الدول مما اسفر عن صافي تحويلات سالب بلغت قيمتها حوالي / ٥٠ /
بليون دولار .

بالاضافة الى تزايد حجم المديونية الخارجية للدول النامية ، فانه
يمكن الاستدلال على ظهور ازمة المديونية من خلال مؤشر (مختل خدمة
الديون) الذي يعكس نسبة خدمة الدين من الناتج القومي الاجمالي
او من حصيللة الصادرات . على الشكل التالي :

مجموع القوائد + مجموع أقساط الديون
معدل خدمة الديون = $\frac{\text{مجموع القوائد} + \text{مجموع أقساط الديون}}{\text{الناتج القومي الاجمالي او حصيللة الصادرات}} \times 100$

تكلما ارفع هذا المعدل كلما دل ذلك على ثقل عبء الديون الخارجية على الاقتصاد الوطني وازداد خطر عدم امكانية التسديد في المستقبل الا بمزيد من القروض الجديدة ترهق الاقتصاد القومي . فقد بلغت نسبة خدمة الدين من الناتج القومي الاجمالي للبلدان النامية عام ١٩٧٠ حوالي (١٥ ٪) ارتفعت في عام ١٩٨٥ الى (٤٣ ٪) وفي عام ١٩٨٦ الى (٤٤ ٪) كما بلغت نسبة خدمة الدين من حصيللة الصادرات لنفس الاعوام على الترتيب (١١٢ ٪ ، ١٩٧ ٪ ، ٢٠٥ ٪) (١٠) . ومن المفيد الاشارة الى ان حجم الديون الخارجية للبلدان النامية وصلت عام ١٩٩٠ الى نحو (١٢٦٥) مليار دولار ، ويعود حوالي (٥٠ ٪) من هذه الديون الى بلدان امريكا اللاتينية واهمها البرازيل (١٢٠) مليار ، المكسيك (١٠٨) مليار ، الارجننتين (٦٠) مليار . وقد بلغت حجم الديون العربية حوالي (٢٠٠) مليار دولار (١١) .

يعد ان تعرفنا على اهم مؤشرات التمويل الخارجي والتي تعكس لنا تفاقم أزمة المديونية عالميا لا بد من القول ان هناك اسبابا عديدة تقف وراء تفاقم هذه المشكلة ، ولسنا هنا بصدد التطرق اليها ، الا ان اهم هذه الاسباب برأينا يقع على عاتق البلدان النامية . فمسؤولية البلدان النامية ، أساسية في تفاقم مشكلة الديون الخارجية ، حيث نظرت معظم البلدان النامية الى التمويل الخارجي على انه يمكن ان يكون بديلا لرفع معدل الادخار المحلي وتعبئة الفائض الممكن ، مما ادى الى عدم اهتمام هذه البلدان برفع حجم مدخراتها المحلية . حيث لم تعط لقضية زيادة معدل الادخار المحلي ما تستحقه من عناية خاصة في عمل حماية التنمية اضاف الى ذلك انه وبنتيجة نمو النقل العكسي للموارد ، بمعنى تزايد المدفوعات المحولة للخارج لخدمة اعباء رأسمال الاجنبي اذت الى استنزاف جانب لا بأس به من الفائض الاقتصادي ، مما اثر على قدرتها في تكوين الادخار المحلي والتراكم الذاتي . من جهة ثانية وبنتيجة الاعتماد المتزايد على العالم الخارجي ، والمعجز عن تعبئة الفائض الاقتصادي في البلدان النامية اتسعت الفجوة في مواردها المحلية وهي الفجوة القائمة بين معدل الاستثمار القومي ومعدل الادخار المحلي وهي

الفجوة التي يناظرها في أية فترة مضت فجوة بين الواردات والصادرات. كما ان اتساع فجوة الموارد المحلية وبالذات في العقد السابع يرجع الى نمو الاستهلاك المحلي بمعدلات تزيد عن معدلات نمو الناتج المحلي بسبب زيادة السكان والدخول النقدية ، وشيوع انماط استهلاكية غير رشيدة والاسراف في الاتفاق العام في اوجه غير انتاجية وضرورية ، والاستخدام غير الرشيد للديون الخارجية ، وغياب التخطيط السليم للاستهلاك والانتاج والتجارة الخارجية وانماط الاستثمار (١٣) .

لذلك ورغم اعتماد معظم البلدان النامية على التمويل الخارجي بمختلف انواعه خلال ربع القرن الماضي فان هذه الميول لم تصل الى مرحلة الانطلاق ، ولم تستطع تسريع عمليات التنمية المنشودة بل على العكس من ذلك ، تفاقمت مشاكل ديونها الخارجية ، مع ما أسفرت عنه من عقبات صعبة التدليل على طريق تنمية هذه البلدان خلال حقبة النسيبيات والثمانينات . فقد سبب الافراط في الاعتماد على التمويل الخارجي الى سوء توزيع الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية ، وإضعفت قدرة هذه البلدان على الادخار ، تفاقم الفجوة في موازين المدفوعات واستنزفت الاحتياطيات الرسمية ، واستشرى التضخم في معظم البلدان النامية حتى ان المهمة الاساسية لهذه الموارد الاجنبية والمتنقلة برفع معدلات الاستثمار لم تنجح ، فلقد سبب الافراط في الاعتماد على القروض الخارجية الى اضعاف القدرة على الاستثمار .

فقد هبطت معدلات الاستثمار هبوطا شديدا في معظم البلدان النامية التي تعاني مشكلة الديون سواء بالقرنة بالمقاييس التاريخية ، او بالمقاييس الى البلدان الاخرى ، فقد هبط متوسط نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي في مجموعة البلدان الخمسة عشر المثقلة بالديون هبوطا شديدا من (٢٤ ٪) في (١٩٧١ - ١٩٨١) الى (١٨ ٪) في (١٩٨٢ - ١٩٨٧) . حيث ارتبط هبوط الاستثمار بانخفاض القدرة على خدمة الديون (١٤) .

وفي دراسة قام بها خبراء من صندوق النقد الدولي على الفلبين خلال الفترة من ١٩٥١ ولغاية ١٩٨٩ ، تبين أن أعباء الديون الخارجية أثرت بصورة عكسية على معدل الاستثمار الخاص بعد عام ١٩٨٢ ، علاوة على الائتل التي تولدها الديون الخارجية على أسعار الفائدة المحلية والربحية التجارية (١٤) .

إذا ان زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي لتمويل التنمية الاقتصادية ، وسوء استخدام هذه القروض في زيادة الاستهلاك المحلي الى مستويات غير مقبولة ، وفي شراء الاسلحة وفي القيام باستثمارات غير مجدية (أي استثمارات تولد معدل عائد لها يكفي لخدمة الدين) أدت الى تفاقم المصعب والمشاكل الاقتصادية للبلدان النامية ، وأصبحت الحاجة الى الاقتراض الخارجي أكبر ، إلا ان أصبح رأس المال الاجنبي غير متاح ، وقد ترتب على ذلك انخفاض الاستثمار والنمو .

ولعل أخطر قضية واجهت البلدان النامية في هذا الصدد ، تكمن في اعتماد هذه البلدان على تمويل مدفوعات خدمة الدين ، باللجوء الى التمويل بالمعجز ، من طريق زيادة عرض النقود ، بدلا من العمل على رفع معدل الادخار المحلي ، واللجوء الى سياسات الادخار الاجباري ، بزيادة سعر الضرائب على من هم أقدر على تحمل عبء أكبر .

اسباب انخفاض معدلات الادخار في البلدان النامية :

بعد أن القينا صورة عامة من المدخرات القومية في البلدان النامية ، تبين لنا أن معدلات الادخار في هذه البلدان منخفضة وغير كافية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة ، لذلك لا بد لنا ان نتعرف على الاسباب المختلفة التي تكمن وراء انخفاض معدلات الادخار في البلدان النامية . لان التعرف على تلك الاسباب يساعدنا في إيجاد الحلول الملائمة لمشكلة انخفاض حجم المدخرات .

والحقيقة ان مشكلة انخفاض حجم المدخرات القومية في البلدان النامية شغلت جزءا هاما من الكتابات الاقتصادية باعتبارها أحد أهم الاسباب المؤدية الى تخلف البلدان النامية .

لذلك فهناك اختلافات في وجهات النظر بين الاقتصاديين حول الاسباب المؤدية الى انخفاض حجم المدخرات في هذه البلدان . ومن المفيد استعراض فكرة « الدائرة المفرغة للفقر » التي اوردها الاستاذ (ر . بيركس) وجوهرها « ان نقص رأسمال لا يسمح للبلدان ضعيفة التطور باستخدام التكنولوجيا الحديث وتشغيل جميع السكان . ومن هنا تنشأ انتاجية العمل المنخفضة للعاملين المستغلين وارتفاع عدد المعالين وهو ما يؤدي الى انخفاض اكبر في مستوى الدخل بالنسبة للفرد من السكان ، ولكن المستوى المنخفض لهذا الدخل يعيق ارتفاع التراكم ، ويزيد في نقص الاموال من أجل تجهيز الانتاج بالتكنيك وتحصل « الدائرة المسدودة » التي تعيش في نطاقها الاقتصاديات المتخلفة ، حيث يؤدي تفاعل هذه القوى على مر الزمن ، الى زيادة فقر هذه الاقتصاديات . على اعتبار ان كل عامل سلبي فيها سبب ونتيجة لعوامل سلبية اخرى ومن ثم فان استمرار عمل هذه العوامل ، يعني زيادة القوى التراكمية التي تهبط بمستوى الادخار في هذه البلاد(١٥) .

ومن أجل مواجهة هذه المشكلة عمدت معظم البلدان النامية من أجل تمويل تنميتها الى الاعتماد على التمويل الخارجي المتمثل برؤوس الاموال الاجنبية على اختلاف انواعها طيلة ربع القرن الماضي ، وهذا ما أدى الى تفاقم مشكلة ديونها الخارجية الى ايجاد عقبات صعبة التذليل على طريق تنميتها في عقدي السبعينات والثمانينات ورغم تزايد اعتماد الدول المتخلفة على رأس المال الاجنبي ، ورغم ارتفاع معدلات الاستثمار التي حققتها خلال العقد الاول والثاني للتنمية ، فان هذه الدول لم تصل بعد الى مرحلة الانطلاق ، ولا الى مرحلة النمو الذاتي المعتمد على النفس ، بل ما زالت تفصلها عن هذه المرحلة فترة طويلة من الزمن .

الجدول رقم /٦/

نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (دولار أمريكي)	١٩٨٧	البلد
متوسط النمو السنوي / نسبة مئوية / للفترة ١٩٦٥-١٩٨٧		
٠,١	١٣٠١	اثيوبيا
١,٤	١٦٠	مالاوي
٢,١	٢٥٠	زامبيا
٢,٢-	٢٦٠	نيجر
١,٨	٣٠٠	الهند
١,٩	٣٣٠	كينيا
١,٦-	٣٩٠	الصين
١,٦-	٤٥٠	ليبيريا
٠,٦-	٥٢٠	السنغال
٣,٥	٦٨٠	جمهورية مصر العربية
٢,٥-	٨٣٠	نيجيريا
١,٢	٩٥٠	غواتيمالا
٣,٦	١١٨٠	تونس
٣,٣	١٦٤٠	الجمهورية العربية السورية
٢,٥	١٨٣٠	المكسيك
٠,١	٢٣٩٠	الأرجنتين
٢,٣-	٥٤٦٠	ليبيا
٢,٣	٦٠١٠	اسبانيا
٢,٧	١٠٣٥٠	ايطاليا
٢,٧	١٢٧٩٠	فرنسا
١,٩	١٤٩٣٠	المانشوك
١,٥	١٨٥٣٠	الولايات المتحدة
١,٤	٢١٣٣٠	سويسرا

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية الدولي، ١٩٨٩، ص

(١٦٤-١٦٥)

وهذا ما يوضح لنا أنه على الرغم من نظرية المائدة المفرغة للفقرة التي تعتبر أحد الأسباب الهامة لانخفاض حجم المدخرات القومية بالبلاد المتخلفة ، إلا أن هناك أسباب أخرى مهمة تقف وراء انخفاض حجم المدخرات القومية في البلدان النامية . وأهم هذه الأسباب ما يلي :

١ - انخفاض الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد :

يرجع انخفاض الدخل القومي في البلدان النامية إلى العديد من العوامل الداخلية والخارجية ، فانتاجية العمل منخفضة ، وطرائق الإنتاج المستخدمة بدائية وغير مجهزة بالتكنيك الحديث ، وارتفاع نسب الهدر في استخدام المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج ، وضعف أداء القطاعات الأساسية كالزراعة والصناعة .. الخ .

ويرى بعض الاقتصاديين أن انخفاض الدخل القومي وبالتالي حجم الفائض الاقتصادي الفعلي يرجع إلى استنزاف جزء هام من الفائض الاقتصادي المتولد في البلدان النامية كدخول الاستثمارات الأجنبية في قطاع التصدير التي عادت إلى الدول الأجنبية التي أتت منها الاستثمارات .

وبالطبع فإن انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض حجم الادخار ، وعندما يترافق هذا الانخفاض في الدخل بارتفاع معدل النمو السكاني في معظم البلدان النامية وارتفاع عدد المعالين ، فإن ذلك سوف ينعكس على متوسط دخل الفرد ومستوى معيشته وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الجزء المخصص من هذا الدخل للادخار ، على اعتبار أن الدخل الذي يحصل عليه الأفراد يكاد لا يكفي لسد الحاجات الأساسية ، فلا يبقى شيء يذكر للادخار .

ويظهر لنا الجدول رقم ٦ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي خلال عام ١٩٨٧ في عدد من الدول المختارة ، ومتوسط النمو السنوي للفترة من (١٩٦٥ - ١٩٨٧) .

من خلال الجدول السابق يتبين لنا الفارق الكبير في متوسط دخل الفرد بين البلدان المتخلفة والبلدان الصناعية المتقدمة ، ونرى بأن نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي يقل عن / ٢٠٠ / دولار في بعض البلدان ذات الدخل المنخفض . ونشير احصاءات البنك الدولي أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في البلدان النامية لعام ١٩٨٧ بلغ / ٧٠٠ / دولار ، بينما متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في البلدان الصناعية المتقدمة يبلغ حوالي / ١٤٦٧٠ / دولار . وبالطبع فإن انخفاض متوسط دخل الفرد ، لا يؤدي الى انخفاض حجم الادخار العائلي ، بل يؤدي أيضاً الى ضالة حجم الادخار الحكومي حيث تنخفض الطاقة الضريبية للمجتمع .

٢ - عدم التناسب في توزيع الدخل :

تشهد البلدان المتخلفة تفاوتاً حاداً في توزيع الدخل يزيد منه في الدول الرأسمالية المتقدمة .

فحسب الاحصاءات التي اجراها الاقتصادادي الأمريكي (س. كوزنتس) يتقاضى (٢٠ ٪) من السكان ذوي الدخل المرتفع أكثر من (٥٠ ٪) من الدخل القومي في البلدان المتخلفة في الهند (٥٥ ٪) ، في سيلان (٥٠ ٪) ، وفي بورتوريكو (٥٦ ٪) في حين أنهم يحصلون على (٤٤ ٪) من الدخل القومي في انكلترا ، و (٤٥ ٪) في أمريكا ، بينما يحصل (٦٠ ٪) من السكان ذوي الدخل المتدني على (٣٤ ٪) من الدخل القومي في انكلترا ، (٣٦ ٪) في أمريكا ، في حين أن مثل هذه النسبة من سكان العالم الثالث تحصل على نسبة من الدخل القومي أقل بكثير (١٦) .

وبالطبع فإن هذا التفاوت في توزيع الدخل يعتبر أحد مؤشرات التخلف ، لما ينعكس على الادخار في هذه البلدان بشكل سلبي ، علماً بأن معظم الاقتصاديين يؤكدون على أن الطبقات والفئات ذوات الدخل

العليا ، هي التي تحقق الادخار بشكل رئيسي ، بينما الطبقات الفقيرة غير قادرة على تحقيق الادخار باعتبار أن دخلها لا يكفي لسد الحاجات المعاشية الضرورية .

والواقع أن هذا صحيح في وضع الدول الرأسمالية المتقدمة في بداية مرحلة نموها إلا أنه لا ينطبق على حالة البلدان النامية .

فحسب تقديرات الأمم المتحدة ، يذهب أكثر من (٦٠ ٪) من مداخيل أصحاب الامتيازات في البلدان النامية الى الاستهلاك الشخصي ، فهذه الطبقة بدلاً من تحقيق معدل مرتفعاً من الادخار ، وتنفق دخولها في أغراض استثمارية منتجة ، تبذل جزءاً هاماً من دخولها في شراء السلع الكمالية التي تتناقض مع مستوى الاستهلاك العام في البلد ومع الحاجات الفعلية والامكانيات الحقيقية للاقتصاد الوطني .

اضف الى ذلك أن هذه الفئة تعمل على تهريب جزء كبير من أموالها خارج الحدود لتوظيفها في المصارف وفي شراء العقارات وفي أعمال المضاربة (١٧) .

لذلك نجد أن الاقتصادي ارثر لويس يقول « أن تلك الدول التي يستحوذ (١٠ ٪) من سكانها ذوي الدخل العليا على (٤٠ ٪) من دخلها الوطني ، كبروع مختلفة فيعيشون في حياة البذخ والرفاهية ، ويبددون هذا الجزء الهائل من الدخل لا يستحق مطلقاً الادعاء بفقرها لتبرير ضالة معدل ادخارها المنخفض .

إن الاستثمار الانتاجي ضئيل في هذه الدول ليس لأنها لا تمتلك ثروة اقتصادية ، وإنما لأن هذا الفائض يذهب هدرًا بدلاً من أن يستخدم لتكوين الرأسمال الانتاجي » (١٨) .

إذا فإن الامساواة الشديدة في توزيع الدخل القومي في البلدان النامية تقف عقبة أمام رفع معدل الادخار في هذه البلدان وليس العكس .

من ناحية ثانية فإن هذه الامساواة تؤدي الى توجيه الاستثمارات في طريق متعارض مع استراتيجيية التنمية المنشودة. ذلك أن الاستثمارات في البلدان النامية لا تندفع وراء الطلب الفعلي ، ولا تخلق الحاجات كما هو الحال بصورة عامة في البلدان المتقدمة . ففي البلدان المتقدمة نجد أن الاستثمارات تخلق حاجات جديدة ، بينما في البلدان النامية نجد العكس ، نتيجة اثر المشاهدة أو التقليد فنجد أن السلع المستوردة هي التي تسبق دائما الحاجات الجديدة وتخلقها فاتحة الطريق للاستثمارات في الصناعات المنتجة للسلع البديلة عن السلع المستوردة .

وتحت تأثير (عامل التقليد أو المشاهدة) تآثرت البلدان النامية أيضا بمستويات الاستهلاك في البلدان المتقدمة ، وهذا ما أدى الى زيادة استهلاكها بمقادير كبيرة ، لا تتناسب مع مستويات الدخل القومية بها ، رغم حاجتها الكبيرة الى تكوين المدخرات اللازمة لمطية التنمية الاقتصادية .

فوفقا للحسابات التي أجراها الاقتصادي السوفياتي (ف. كولونتاي) زاد الاستهلاك الشخصي في الفترة بين ١٩٥٥ و ١٩٦٣ ، في فنزويلا بنسبة (٧٩ ٪) أما الناتج القومي فقد ازداد بنسبة (٦٣ ٪) فقط ، وفي قبرص كان هذا المؤشران على التوالي (٨٢ و ٧١ ٪) ، وفي ماليزيا (٢٩ و ٢٨ ٪) ، وفي تايلاند (٩٨ و ٩٩ ٪) وفي تركيا (٢٣٢ و ٢٢٥ ٪) . ومن خلال تجربة البلدان الصناعية المتقدمة لم يلاحظ مثل هذا الوضع في بداية مرحلة التصنيع فيها . فقد أشار كينز الى أن النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية الرأسمالية كان دائما يترافق بانخفاض الاستهلاك الشخصي (١٩) .

إذا فإن الامساواة في توزيع الدخل في البلدان النامية لعبت دورا شديد الخطورة على التنمية من خلال اشاعة نموذج المجتمع الاستهلاكي ، والذي انعكس بدوره على حجم وبنية الاستيراد ، وأدى الى تفاقم المعجز في ميزان المدفوعات وهذا ما أدى الى ندرة القطع الأجنبي الضروري

لتمويل استيراد الآلات ووسائل الإنتاج الأخرى اللازمة لعملية التنمية .
لذلك يمكننا التأكيد بأن هذا النمط السائد من عدم التكافؤ في توزيع
الدخل في الدول النامية ليس هو ذلك النمط الذي يساعد على زيادة
معدل الادخار .

٣ - الاتفاق البنخي في الإدارة الحكومية وعلى أغراض التسليح :

تعاني معظم البلدان النامية من ارتفاع نفقاتها الحكومية ، ومن
ارتفاع النفقات المخصصة لأغراض الدفاع والأمن وإن كان لهذه الأخيرة
أهمية من حيث الأمن القومي لهذه البلدان ، على اعتبار أن معظمها قد
حصلت على استقلالها حديثاً وتريد أن تبرز من استقلالها ، إلا أن
النفقات المخصصة لأغراض التسليح مرتفعة جداً .

ويعتبر تخفيض النفقات العسكرية والإدارية المتضخمة في بلدان
العالم الثالث احتياطاً كبيراً للادخارات الإنتاجية . فقد بلغت نفقات
الدفاع في موازنة كمبوديا في منتصف الستينات أكثر من ثلاثة أضعاف
الاستثمارات في الاقتصاد ، وفي موازنة بورما أكثر من ضعفين وفي
موازنات كل من الهند والباكستان وإيران واندونيسيا والفلبين تتعادل
نفقات الدفاع أو تزيد عن المبالغ المخصصة لتطوير الاقتصاد الوطني ،
وأما في باقي أقطار أفريقيا الاستوائية فتبلغ نفقات الجهاز الإداري أكثر
من ثلثي موارد الخزينة (٢٠) .

أما في الوطن العربي فلن الاتفاقات الجارية تزيد عن (٥٠ ٪) من
مجملة النفقات العامة خلال عام ١٩٨٢ وعلى الرغم من السياسات التي
اتبعتها معظم أقطار الوطن العربي بشأن ضغط وترشيد الاتفاقات العامة
فمن الملاحظ أن ضغط النفقات العامة كان على حساب الاتفاق الإنمائي ،
بينما النفقات الجارية شهدت تزايداً مستمراً خلال فترة الثمانينات ،
إذ بلغت نسبتها في عام ١٩٨٨ حوالي (٦٣ ٪) من مجمل الاتفاق العام
أما نفقات الأمن والدفاع فقد بلغت حوالي (٣٠ ٪) من الاتفاق الجاري

في الوطن العربي وتزداد هذه النسبة كثيراً في بعض الدول العربية التي تشكل خط مواجهة مع العدو الصهيوني مثل سوريا والاردن . فهي بالاردن تزيد عن (٤٠ ٪) وفي سوريا حوالي (٥٥ ٪) (٣١) .

وبالطبع لكي يتم استقلال الموارد المتاحة للبلدان النامية بشكل يخدم عملية التنمية الاقتصادية الطموحة يجب القضاء على الاستهلاك الحكومي الذي يتسم بالاسراف والتبذير ، أي يجب تحسين الكفاية الانتاجية في الجهاز الحكومي ، اضافة الى ضرورة خفض النفقات العسكرية الى ادنى حد ممكن ، وبالطبع يتطلب ذلك تحسين الظروف السياسية والمناخ السياسي في هذه الدول ، ولن يتم ذلك إلا من خلال تحسين المناخ السياسي الدولي بشكل عام ، والعمل على نزع السلاح النووي والكيميائي الذي أخذ يهدد العالم في هذه الايام ، اضافة الى حل النزاعات الاقليمية في المنطقة .

٤ - ضعف وعدم انتشار المؤسسات الادخارية :

تعاني معظم البلدان النامية من قلة المؤسسات التي تقوم بتجميع المدخرات القومية وحتى عند توفر مثل هذه المؤسسات ، فإنها لا تقوم بوظيفتها بالشكل المطلوب وبالطبع فإن ندرة هذه المؤسسات يؤدي الى انخفاض معدل الادخار القومي في هذه البلدان ، لانه عند عدم توفر مثل هذه المؤسسات في معظم المناطق المختلفة داخل البلد يعني فقدان الصلة بين المدخرين وبين المستثمرين وهذا ما يسبب تحول هذه الأموال الى مكنترات عاطلة غير منتجة ، حيث تتجه هذه الأموال نحو شراء الذهب والفضة والأحجار الكريمة والعملات الأجنبية ... الخ ...

وحتى الأموال التي تتجه نحو الاستثمار فكثيراً ما نجدها تستثمر في شراء الأراضي الزراعية وفي شراء وبناء المنازل والعملات السكنية وأعمال المضاربة الأخرى .

ذلك ان الاستثمار الزراعي والعقاري في ظل الاطار الاقتصادي والسياسي للبلدان النامية هو افضل انواع الاستثمارات ، واطمنها في حفظ الثروات وجني الارباح .

إذا فإن غياب وضعف أداء المؤسسات الادخارية يؤدي الى زيادة حجم المكتنزات وانخفاض حجم المدخرات من جهة ، ومن جهة أخرى يؤدي الى سوء توجيه المدخرات الى نواحي الاستثمار غير الانتلجية .

إن استعراضنا للأسباب التي تؤدي الى انخفاض حجم المدخرات في البلدان النامية لا يعني أننا اتينا على ذكر كل الأسباب ، بل إن هذه الأسباب التي ذكرناها تشكل أهم الأسباب التي تؤثر بشكل مباشر على انخفاض معدل الادخارات في البلدان النامية .



البحث الثاني

وسائل تنمية وتشجيع المدخرات

تمهيد :

بعد تعرفنا على طبيعة وحجم المدخرات القومية في البلدان النامية ، تبين لنا انخفاض معدلات الادخار القومي فيها ، وعدم كفايتها لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة . وبعد أن تعرضنا الى الاسباب المختلفة التي تقف وراء ضالة هذه المعدلات . وقلنا بأن جميع هذه الاسباب ، اضافة الى ضالة معدلات الادخار في البلدان النامية كلها اسباب ونتائج لحالة التخلف التي تعيشها البلدان النامية .

ولكن ما من شك من أن ضالة حجم المدخرات في البلدان النامية ، وعدم كفايتها لتمويل عملية التنمية ، تعتبر من أهم العقبات التي تعترض سير عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان .

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الادخار في عقد السبعينات والثمانينات من هذا القرن ، إلا أن حجم المدخرات القومية في البلدان النامية لم يصل بعد الى المستويات المطلوبة التي تتناسب مع احتياجات التنمية .

ويعود السبب في ذلك أن هذه الزيادة في معدلات الادخار ، تكاد لا تكفي لمواجهة اعباء الزيادة المضطردة في السكان الذين ينمو عددهم بمعدل كبير حيث تعجز بعض الدول عن مواجهة فترة الثمانينات نتيجة

نمو النقل العكسي للموارد ، أي تزايد المدفوعات المحولة للخارج لخدمة
أعباء الديون والاستثمارات ، وذلك نتيجة لجوء معظم البلدان النامية
الى التمويل الخارجي واعتباره البديل الأفضل للدخل المحلي .

لذلك لا مناص من أن تعمل هذه الدول بكافة الطرق المتاحة لها
على الارتفاع بمعدل الادخار الوطني بها الى المستويات التي تتناسب مع
احتياجات التنمية .

وبالطبع فلن يكون ذلك سهلا ، فالأمر يتطلب مزيدا من التضحية
لدى الأفراد والحكومات بضبط وترشيد الاستهلاك الى أدنى حد ممكن
إضافة الى مزيد من الجهد والعمل لرفع الانتاجية وزيادة الدخل ليتمكن
الأفراد من زيادة مدخراتهم وإذا لم تتوفر لدى الأفراد مثل هذه الرغبة في
التضحية ، فلا بد أن يجبروا على هذه التضحية اجبارا ويمكن اللجوء الى
الوسيلتين معا . فالدولة تستطيع أن ترفع حجم مدخراتها القومية من
طريقتين :

أولا : تشجيع الادخار الاختياري بين الأفراد .

ثانيا : اللجوء الى سياسات الادخار الاجباري .

أولا : وسائل تعبئة وتشجيع المدخرات الاختيارية :

من المعلوم أن مصادر الادخار الاختياري هي القطاع المالي
(الأفراد) وقطاع الأعمال وقد أشرنا سابقا الى انخفاض معدلات الادخار
بشكل عام (الخام منها والعام) . ولما لجة ضالة معدلات الادخار لا بد من
إيجاد الوسائل والطرق التي يمكن بواسطتها زيادة المدخرات وتميئتها
بشكل يخدم عملية التنمية المنشودة ، وإهما :

١ - تنمية الوعي الادخاري بين المواطنين ، بكافة الوسائل المتاحة ، من
طريق اشاعة الثقة والطمأنينة والأمان ، وخلق بنية سياسية

مناسبة بضمان وتهيئة جو مستقر والمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي وتجنب مخاطر التضخم ، وإذكاء الباعث الوطني وتوعيته بأهدافها ومستلزماتها .

٢ - إعادة توزيع الدخل بين المواطنين بشكل يجعل القسم الأكبر منهم قادرين على تحقق الادخار لأنه كما لاحظنا بأن أصحاب المدخيل العليا في البلدان النامية ينفقون معظم مداخيلهم في الاستهلاك البذخي والكمالي ، بدلا من استثمارها في المجالات التي تخدم عملية التنمية الاقتصادية .

٣ - ربط الادخار بتقديم خدمات تعود على السكان ، كما في الجمعيات السكنية : والائتمان التعاوني ، التي تربط الادخار بتوفير المنازل للمدخرين بأسعار اقتصادية ، أو تزويد الأعضاء باحتياجاتهم من الائتمان ، أو بتقديم خدمة دفع فواتير الكهرباء والماء والهاتف ... الخ .

٤ - التوسع في صور الادخار التعاوني والالزامي ، بتشجيع ونشر خدمة التأمين وتطبيق نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية على أسس اجبارية لتشمل أكبر عدد ممكن من المواطنين ولا بد من الإشارة الى أن المدخرات التعاقدية ، لها طابع اختياري وطابع اجباري كما ان لها صفة الثبات . فالطابع الاختياري يرجع الى ان المدخر يلجأ الى هذا النوع من العقود بمحض إرادته واختياره ، أما الصفة الاجبارية فترجع الا أنه بمجرد توقيع العقد يترتب على المدخر دفع الأقساط المترتبة عليه بشكل دوري ، وبمجرد امتناعه عن دفع القسط يترتب عليه خسارة التأمين ، أما في نظم التأمينات الجماعية (كنظام التأمينات الاجتماعية) فلها صفة الاجبار .

ومن المفيد القول بأن تعبئة وتشجيع المدخرات من طريق نشر خدمة التأمين تعتبر من اكفا الوسائل المتبعة في العصر الحديث ، وتتمتع بميزة

هامة ، وهي أن المبالغ المحصلة لقاء خدمة التأمين ، ستبقى ارباحاً لصالح مؤسسات التأمين اذا لم يتم استخدامها خلال الفترة المحددة بعقد التأمين ، هذا باستثناء نظم التأمين والمعاشات فلها وضع آخر .

٥ - انتهاز سياسة مرنة لاسعار الفائدة تجعل الأصول المالية أكثر اغراء من الأصول العينية ، كما تجعل السندات الحكومية وشهادات الاستثمار أقدر على منافسة غيرها من الأوراق المالية من حيث العائد والاستحقاق والسيولة وبهيء سعر الفائدة التصاعدي تبعاً لطول فترة الإبداع حافظوا للمدخرات المنتظمة بحيث تكون مساوية على الأقل لمجموع معدل التضخم المتوقع مع حساب معدل المنفعة عبر الزمن . (٢٢)

٦ - اعتماد سياسة ضريبية تمايزية تحفز المدخرين على توجيه استثماراتهم نحو المشاريع الانتاجية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية .

فمثلاً : اللجوء إلى زيادة معدل الضرائب على الدخل المتأتبة من أعمال المضاربة وتخفيضها على الدخل المتولدة في المجالات الانتاجية .

كما يمكن تقرير إعفاءات ضريبية محددة للمدخرات التي تستثمر في أنواع معينة من الأصول المالية طويلة الأجل ، كإعفاء قيمة الاكتتاب في السنوات الحكومية وشهادات الاستثمار ، وإعفاءات التأمين على الحياة ، والتأمينات الاجتماعية والمعاشات وإعفاؤها جزئياً أو كلياً من ضرائب الدخل في حوود نسبة معينة من دخل المكلف ، مع اتخاذ التدابير الكفيلة بالتخلي عن هذا الإعفاء واسترداد الضريبة عند التصرف في المدخرات المعفاة خلال مدة معينة .

٧ - بغية توجيه الاستثمارات نحو النشاطات التي تخدم عملية التنمية الاقتصادية يجب اعتماد سياسة اقتصادية مستقرة تجاه الاستثمارات ، والعمل على مراقبة نشاط المؤسسات المصرفية التي تقوم بتمثيلة المدخرات القومية ، لتأمين وضعها في خدمة التنمية ، وضمان سيولة وأمان المدخرات لديها لتأكيد الثقة فيها .

٨ - تشجيع الشركات على الادخار : (٢٢) يعتبر من بين الوسائل المهمة لزيادة الادخار ، حث الشركات، ومشروعات الأعمال على عدم توزيع جزء من ارباحها يوضع كاحتياطيات تستخدم في تمويل مشروعات جديدة ، أو لتوسيع الطاقة الانتاجية للمشاريع القائمة .

ويمكن زيادة هذه المدخرات ، عن طريق اعفاء الجزء غير الموزع من الأرباح أو المشروعات التي تمويل به ، من كل أو بعض الضرائب لمدة محددة .

وعلى الرغم من بعض الانتقادات الموجهة الى هذا النوع من المدخرات ، على اعتبار انها لا تعرض في سوق رأس المال ، ذلك ان استثمارها يتم اليها في نفس الميدان الانتاجي الذي تولدت من نشاطه ، في حين توجد ميلدين استثمارية هامة تحتاج الى هذه المدخرات ، لكنها لا تستطيع الحصول عليها طالما انها لا تعرض في سوق رأس المال ، لان هذه المدخرات تسيل في مسالك معينة لا تتعداها . الا ان الاحصاءات اثبتت ان هذا النوع من المدخرات ، على جانب كبير من الاهمية في تمويل مشروعات انتاجية في القطاع الخاص .

وتدل التجارب ان معظم رؤوس الاموال التي ساهمت في بناء وتدعيم التنمية الاقتصادية في دول اوروبا الغربية ولولايات المتحدة ، اتت عن طريق اعادة استثمار الأرباح المحتجزة . ولذلك يرى خبراء التنمية ضرورة تشجيع الشركات بالتوسع في زيادة مدخراتها لانها تشكل مصدرا هاما من مصادر التمويل الداخلية . اما في مشاريع

ومؤسسات القطاع العام فالامر يختلف ، لان ارباح المشروعات العامة تحول الى الميزانية ، وتعتبر جزءا من الإيرادات الحكومية الجارية ، وبالتالي يتم توزيعها الى ميادين الاستثمار التي تكون بحاجة الى هذه المدخرات ، وذلك حسب الخطة الموضوعة لما ارباح المشروعات العامة التي لا تحول الى الحكومة ، وانما تبقى في تلك المشروعات على شكل احتياطات مختلفة ، او يعاد استثمارها ، فتعمل عادة كمدخرات للمشروعات العامة أو للقطاع العام .

وبالطبع قلكي تحقق مؤسسات القطاع العام وشركائها ارباحا ، وتساهم في زيادة المدخرات لابد ان تراعي مبدأ الحساب الاقتصادي ، اي ان يضمن كل مشروع تغطية نفقاته على حساب إيراداته ، وتحقيق قدر معين من الربح ، وهذا ما يتطلب التقليل من الهدر ما امكن ، ورفع الكفاءة الانتاجية ، اضافة الى تطبيق سياسة مناسبة لاسعار السلع المنتجة من قبل هذه المشاريع .

٩ - تطوير المؤسسات المالية العامة والخاصة التي تتوافر على جميع المدخرات ووضعها في خدمة الانتاج .

ويمكننا في هذا الصدد ، الإشارة الى شكلين من أشكال المؤسسات التي تعمل في هذا المجال ، والقادرة على تعبئة المدخرات ، وخاصة مدخرات صفار المدخرين ، وهي بنك القرية وتسمى أحيانا بنوك الادخار المحلية ، وصناديق التوفير والادخار .

بنوك الادخار المحلية :

لاشك ان التوسع المستمر في استخدام النقود ، بل وجود منشآت مصرفية في المناطق الريفية ، يعد انه من العوامل الايجابية المؤدية الى تكوين المدخرات الريفية وتعبئتها في خدمة لتنمية . ومن المفيد القول بأن بنوك الادخار المحلية تعمل على استثمار المدخرات المتحققة داخل

البيئة ذاتها وتعمل هذه البنوك عادة في عملها على أربعة مبادئ
أساسية هي : (٢٤)

١ - الثقة وضمان ودائع الادخار

٢ - خدمة الصالح العام

٣ - الرعايا الاجتماعية للطبقات المتوسطة

٤ - الارتباط بالمناطق المحيطة

ولكن لا يكفي وجود مثل هذه الأجهزة والمؤسسات في المناطق الريفية
فلا بد من اللجوء الى بعض التدابير الملائمة لتنشيط أجهزة تعبئة
المخزونات في المناطق الريفية وأهم هذه التدابير : (٢٥)

٢ - اصلاح نظام حيازة الاراضي ، واقلمة البيئة الاساسية الملائمة في
المناطق الريفية .

ب - العمل على زيادة المحاصيل النقدية في قطاع المزارع الصغيرة ،
دون النزول بانتاج المحاصيل الاخرى الى اقل من الحد الأدنى
اللازم لاحتياجات صغار المزارعين .

ج - توفير المستلزمات الزراعية بالوقت المناسب وبالشروط الملائمة .

هـ - انشاء قنوات فعالة لتسويق المنتجات الزراعية .

و - توفير خدمات الارشاد المجانية لصغار المزارعين .

ز - توجيه اهتمام خاص لحملات التوعية ، وبرامج التدريب الريفية
الى تشجيع عقلية المخاطرة والاقدام في المجتمعات الريفية .

وبالطبع فان جميع هذه التدابير لابد ان تستكمل بالعمل على المستويات الأخرى لا سيما في مجال السياسات المالية والضريبية التي تؤثر في تكوين المدخرات الاسرية في مجموعها .

والفرض الاساسي هو خلق مناخ سياسي واقتصادي مناسب لتشجيع المدخرات الشخصية كما تهدف الى ازالة عقبات اجتماعية واقتصادية ونفسية وفنية تعرقل زيادة دخل المزارعين في المجتمع الريفي للبلدان النامية ولا بد من التاكيد على ان المؤسسات المالية التي تقوم بجميع المدخرات الريفية يجب ان تكون هي بذاتها المؤسسات التي تقدم تسهيلات الاقراض لصغار المزارعين .

تشير الدراسات الى نجاح تجربة بنك القرية في اندونيسيا في تعبئة المدخرات في القطاع الزراعي ، اذ استطاع بنك القرية اغراء صفراء المزارعين ومتوسطيهم في ايداع مدخراتهم فيه مقابل سعر فائدة معين .

١٠ - انشاء مؤسسات مالية متخصصة (مثلا بنك للاستثمار والتنمية) او بنوك متخصصة في النشاطات الاساسية كالزراعة والصناعة والتجارة والبناء والتشييد وغيرها ، تضطلع اساسا بعمليات تمويل مشروعات التنمية لفترات طويلة على ان يكون لهـذه المؤسسات سلطة هـوجيه ورقابة المشروعات التي تساهم في تأسيسها او تمويلها بالاموال .

١١ - التوسع في انشاء الشركات المساهمة ، وتوجيهها نحو صفراء المدخرين عبر اصدار اسهم بـقيم مختلفة .

١٢ - تشجيع إنشاء بنوك اسلامية للتنمية ، باعتبار ان معظم سكان البلدان النامية تدبرن بالاسلام وتعتقد ان فكرة انشاء الشركات المساهمة وانشاء بنوك اسلامية للتنمية تلائم اوضاع معظم البلدان النامية ، باعتبار ان العديد من الناس في هذه الدول يمتنع عن التعامل مع المصارف لتحريمهم الربا أو التعامل بالفائدة ، وكثيرا

مايقعون فريسة بعض المستثمرين النصارين ، لذلك فان فكرة
انشاء الشركات المساهمة والتوسع بها وانشاء بنوك اسلامية
ستأتي بدلا ومكملا للمنشآت والمؤسسات لمصرفية الاخرى التي
تقوم بتعبئة وتشجيع المدخرات .

ثانياً - سياسات الادخار الاجباري :

يرتبط مفهوم الادخار الاجباري بالادخار الحكومي .

فالادخار الاجباري : هو ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الافراد
بعيدا عن حاجة الاستهلاك بطريقة الزامية ، أي دون أن يقبلوا عليه طواعية
من تلقاء انفسهم ويختلف الاقتصاديون فيما بينهم حول دور الادخار
الاجباري في تمويل التنمية .

فبينما يرى البعض أنه وبنتيجة الصعوبات والمشاكل التي تعترض
سبيل رفع معدل الادخار الاختياري في البلدان النامية ، كضعف الاداء
لدى المؤسسات والاجهزة المصرفية والانخفاض في دخول الافراد ،
والتفاوت الشديد في توزيع الدخل ، ليج ..

لا بد من اللجوء الى المدخرات الاجبارية كوسيلة فعالة في تمويل
التنمية الاقتصادية .

بينما يرى البعض الآخر : ان زيادة الموارد المالية بيد الدولة ،
سيؤدي الى زيادة النفقات الحكومية على حساب الزيادة في الاستثمار
المنتج ، اذ ان قسما هاما وكبيرا من الاتفاق الحكومي الذي يمكن اعتباره
اتفاق انمائي ، يفقد هذا الطابع في البلدان النامية . اذا لم يكن موجها
بدقة لتلبية حلجات الاقتصاد الوطني . وبالتالي فان تحويل القوائض
الاقتصادية من الافراد وقطاع الأعمال الى الدولة يعني تقليص الادخارات
الفعلية الموجهة للاستثمار فالادخار الاجباري الذي يتم عن طريق زيادة

معدل الضرائب او عن طريق التمويل بالعجز سوف يُؤثر على حجم الادخار الاختياري .

الواقع ان جميع الادخارات بيد الدولة ضرورة تقتضيها ظروف البلدان النامية بسبب حاجتها الى اقامة مشاريع تنموية كبيرة ، مثل الاستثمار في التمهدة الهيكلية والاشغال العامة التي تعتبر شرطا ضروريا للتنمية . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فإن تعبئة الموارد بيد الدولة يسمح لها بفرض سيطرتها على الموارد الاقتصادية النادرة (كالنفط والفوسفات والمعادن .. الخ ..) ومراعاة الاولويات في الاستثمار .

ومن الطبيعي ان تنعكس سياسات الادخار الاجباري على حجم المدخرات الاختيارية المتحققة خصوصا عن طريق زيادة الضرائب او التمويل بالعجز لانه عندما تفرض الضرائب على الدخل مثلا فهذا يعني انخفاض الدخل وهذا يعني بدوره انخفاضا في الاستهلاك وفي الادخار حسب ما اوضحنا سابقا في دالة الاستهلاك والادخار .

ولكن يمكننا ان نوجه سياسات الادخار الاجباري نحو الضياعات الكثيرة في الموارد والتبديد الشديد في الفائض الاقتصادي ، فهناك اتفاقات يذخية كثير في البلدان النامية ، كما ان هناك هدر كبير في استخدام المواد ومستلزمات الانتاج . فإذا ما اتجهت سياسات - الادخار الاجباري نحو القضاء على هذا التبديد والضياع في المبيعات يمكننا بواسطة ذلك ان نستفيد من سياسات الادخار الاجباري في تمويل التنمية الاقتصادية بشكل فعال ودون ان ينعكس سلبيا على حجم المدخرات الاختيارية .

ومن المفيد الاشارة الى قول (بول باران) الذي يرى (٣١)

(ان مشكلة تمويل التنمية بالبلاد المتخلفة لا تعود الى نقص الفائض الاقتصادي فيها ، وانما الى تبديد هذا الفائض في وجوه متعددة من الضياعات التي تربض في مختلف جوانب الاقتصاد المتخلف) .

ولذلك كانت تفرقة الاستراتيجية بين مفهوم الفائض الفعلي ومفهوم الفائض الممكن . فالفائض الاقتصادي القفل ضئيل وهذا واضح ، أما حجم الفائض المكنر فهو يفوق بكثير حجم الاول ، وقد اشار باران في ذلك الى الضياعات الكثيرة للموارد ، وللتبديد الشديد الذي يحدث في الفائض الاقتصادي .

وخلص في النهاية الى تقرير نتيجة هامة ، وهي ان جوهر مشكلة الادخار بالبلاد المتخلفة تنحصر في تحويل الادخار الممكن الى ادخار فعلي . وذلك عن طريق احدث التغيرات الجذرية المطلوبة لتعبئة الفائض الممكن ولن يتم ذلك الا عن طريق الاعتماد على الادخار الاجباري .

ومن المفهوم ان الادخار الحكومي يتمثل في فائض الإيرادات الجارية على النفقات الجارية . وتشمل الإيرادات الجارية : الضرائب والموارد الادارية كالرسوم والائتوة والرخس والغرامات اما المصروفات الجارية فهي التي تتكرر بانتظام وتتصف بالدورية كمصاريف الادارة الحكومية وتكاليف المرافق العامة وفوائد الدين العام .

وعلى اعتبار اننا ربطنا بين الادخار الاجباري والادخار الحكومي فسوف نقصد بالادخار الحكومي الفرق بين الضرائب والمصروفات الجارية (٢٧) ، اي اننا سنستبعد الإيرادات الادارية (كالرسوم والائتوة والرخس والغرامات) حيث يتسم تحصيل بعضها بطابع الاختيار ، كما انها بصفة عامة قرينة الشبه بالخدمات ذات الطابع التجاري ، ذلك ان الدولة تحصل هذه الإيرادات نظير قيامها باداء خدمات معينة ادارية ، وهي في ذلك تختلف عن الضرائب التي يدفعها الافراد بصفة الزامية في مقابل المنافع العامة التي تعود عليهم نتيجة قيام الدولة باداء خدماتها العامة التي لا تقبل التقسيم لتحديد نصيب كل فرد منها . ومن ناحية أخرى ، تتميز هذه الإيرادات بان هناك تناسباً بينها وبين تكاليف القيام بهذه الخدمات فالدولة عند قيامها بتأدية هذه الخدمات

العامه ، تبغي من وراء ذلك خدمة الصالح العام . ومن هنا فان ايرادات هذه الخدمات تقضي تفقات القيام بها ، فلا يبقى بعد ذلك فائض صاف يذكر .

إذا فالادخار الحكومي يمكن زيادته بطريقتين : اما بتخفيض حجم المصروفات الجارية او بزيادة حجم الضرائب او بالطريقتين معا .

١ - الضرائب ودورها في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية :

تعتبر الضرائب ادارة مالية يتم بموجبها تحويل جزء من الدخل والثروات جبرا من الافراد والمؤسسات والهيئات الى الحكومة .

ومن المفيد القول ان الضرائب في هذا العصر تعتبر من اهم مصادر الايراد العام على الاطلاق ، فالضرائب يمكن ان تسلم في تمويل التنمية لأنها يمكن ان تحقق ادخارا اجباريا علما يعوض الادخار الاختياري المقتد ، بتأجيل او بتخفيض الاستهلاك وتحويل الموارد من الاستهلاك الى الاستثمار ، وباستقطاع الفوائض الاقتصادية وتحويلها من القطاعات المختلفة الى القطاع العام لتيسر الاستثمار العام ، ولاصلاح نمط الاستثمار بما يوائم مقررات واهداف التنمية . كما انها تقلل من التفاوت الشديد في توزيع الدخل والثروات السائدة في البلدان النامية لخدمة التنمية ، وتمثل على مواجهة الضغوط التضخمية التي تصاحب عملية التنمية ، وتركز البواص على الادخار والاستثمار .

وعلى اعتبار ان معظم البلدان النامية تعاني من انخفاض حجم مدخراتها الوطنية ، فلا بد اذا من ان تعطى أهمية كبيرة للضرائب ، على اعتبار ان هذه البلدان تقع عليها مسؤوليات تنمية الاقتصاد الوطني اضافة الى المسؤوليات التقليدية في مجال الخدمات .

الجدول رقم / ٧

نسبة الضرائب إلى الدخل القومي في عدد من الدول المتقدمة التي تتفاوت فيما بينها من حيث متوسط دخل الفرد السنوي لسنة (١٩٨٧)

نسبة الضرائب إلى الدخل القومي	دول يزيد فيها متوسط دخل الفرد السنوي عن ٦٠٠٠ دولار	نسبة الضرائب إلى الدخل القومي	دول يتراوح فيها متوسط دخل الفرد السنوي بين ٤٨٠٠ و ٦٠٠٠ دولار	نسبة الضرائب إلى الدخل القومي	دول يقل فيها متوسط دخل الفرد السنوي عن ٤٨٠٠ دولار
١٨,٣	الولايات المتحدة الأمريكية	١٠,٣	عمان	٥,٠	تشاد
٢٤,٥	استراليا	١٠,٧	قطرين	٦,٨	نيجيريا
٢٧,٢	اسبانيا	١٢,٨	سوريا	٧,١	نيبال
٢٧,٤	المانيا الغربية	١٣,٩	نكاسيرو	٧,٩	بنغلاديش
٣١,٧	النمسا	١٤,٦	تايلاند	١١,٦	الهند
٣٣,٦	المملكة المتحدة	١٦,١	تركيا	١٢,٩	باكستان
٣٥,٢	ايطاليا	١٦,٩	برازيل	١٣,٦	بوركينافاسو
٣٩,٠	فرنسا	١٨,٠	ماليزيا	١٥,٤	تنزانيا
٤٠,٣	النرويج	١٨,٤	كوتادور	١٦,٢	ليبيريا
٤٣,٣	ايرلندة	١٨,٥	فنزويلا	١٧,٥	أندونيسيا
		١٩,٠	الأردن	١٧,٩	سري لانكا
		١٩,٥	الأرجنتين	١٨,٥	كينيا
		٢٤,٥	مصر	٢٣,٦	زامبيا
		٣٣,٥	بنين		
		٣٦,٣	بولندا		

المصدر : البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٩ ص (١٦٤ + ١٨٦) باللغة الانكليزية.

ولكي نتعرف على حجم الضرائب وطبيعتها في البلدان النامية ، ودورها في تدويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لا بد لنا من التطرق الى الخصائص الاساسية للنظم الضريبية في هذه البلدان .

الخصائص الاساسية للنظم الضريبية في البلدان النامية :

مهما كان الاختلاف في انظم الضريبية ، ومدى حصيلة الضرائب في البلدان النامية إلا أنها تتفق جميعاً بالخصائص والصفات التالية :

أولاً - ضالة نسب الضرائب الى الدخل القومي :

ان مقارنة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، تظهر بوضوح انخفاض نسبة الضرائب الى الدخل القومي في البلدان النامية عن مثيلها بالبلدان المتقدمة ، باعتبار ان الطاقة الضريبية للمجتمع والتي عرفها البعض بأنها (٢٨) اقصى قدر من الإيرادات يمكن تحصيله بواسطة الضرائب في حدود الدخل القومي وتركيبه ، وذلك دون المساس بالاعتبارات الاجتماعية والنفسية والسياسية للممولين) تتبع الى حد بعيد الدخل القومي ، فان انخفاض حجم الدخل القومي يؤدي بالتالي الى انخفاض هذه الطاقة وهذا ما يوضحه لنا الجدول رقم ٧/ الذي يظهر لنا نسبة الضرائب الى الدخل القومي في عدد من الدول المختارة التي تتفاوت فيما بينها من حيث مرحلة النمو الاقتصادي ، ومتوسط دخل الفرد ، ومن حيث الفلسفة الاقتصادية التي تعتمدها .

نلاحظ من خلال الجدول رقم ٧/ انه في الدول المتخلفة والتي يقل فيها متوسط دخل الفرد السنوي عن ٤٨٠/ دولار ، فقد بلغت نسبة الضرائب الى الدخل القومي وسطياً حوالي (١٣,٢ ٪) ، وفي الدول التي قطعت شوطاً لا بأس به من النمو الاقتصادي ، والتي يتراوح فيها متوسط دخل الفرد السنوي بين (٤٨٠ - ٦٠٠٠) دولار فقد بلغت هذه النسبة (١٨,٨ ٪) من الدخل القومي ، أما في الدول

المتقدمة اقتصاديا والتي يزيد فيها متوسط دخل الفرد السنوي من
/.../ دولار ، فقد بلغت هذه النسبة (٣٢٠ ٪) من الدخل القومي .

إذا هناك علاقة واضحة بين متوسط الدخل ونسبة الضرائب ،
فكلما ارتفع الدخل زادت نسبة الضرائب وانكس ، ومن المفيد الإشارة
الى أن التفاوت في حجم الضرائب بين الدول المتقدمة والبلدان النامية
هو أكبر من ذلك بكثير ، لأن نسبة (١٠ ٪) مثلا من الضرائب الى
الدخل متقدم كالولايات المتحدة الامريكية هو أكبر بكثير من نسبة
(١٠ ٪) في بلد كالهند مثلا نتيجة اختلاف حجم الدخل القومي بين
البلدين .

ولكن هذا لا يعني أن حجم الضرائب يتوقف فقط على مستوى
الدخل ، بل أن هناك عوامل عديدة تؤثر على حجم الضرائب ، كما أن
نسبة الضرائب الى الدخل تتأثر بالفلسفة الاقتصادية التي تعتمدها
الدولة . ففي بعض الدول التي يسود فيها نظام السوق تقل فيها
هذه النسبة عن مثيلتها في بعض الدول المتخلفة التي يسود فيها نظام
التخطيط الاقتصادي فمثلا نلاحظ من الجدول رقم ٧/ السابق أن
نسبة الضرائب الى الدخل في عمان (١٠٣ ٪) بينما بلغت هذه
النسبة في زامبيا (٢٣٦ ٪) . علما أن متوسط دخل الفرد في عمان
يزيد ثلاث وعشرون مرة من نظيره في زامبيا . حيث يبلغ في عمان
(٥٨١٠) دولار ، بينما لا يزيد متوسط دخل الفرد في زامبيا عن
/٢٥٠/ دولار فقط .

أضافة الى انخفاض مستوى الدخل والذي يؤثر في انخفاض نسبة
الضرائب ، فهناك العديد من العوامل التي تقف وراء ضالة نسبة
الضرائب الى الدخل القومي ، والناجمة عن تخلف البنية الاقتصادية
والاجتماعي للبلدان النامية والتي من أهمها :

١ - اعتماد الدول النامية بشكل أساسي على القطاع الزراعي :

فعلى الرغم من أن الزراعة تشكل القطاع الاساسي في اقتصاديات معظم البلدان النامية ، حيث أن غالبية السكان تشتغل في هذا القطاع، وتوزع للزراعة جهود انمائية كبيرة ، الا ان هذا القطاع لا يتحمل النصيب اللازم من الابعاء المالية ، وذلك بسبب مردوديته الانتاجية الطفيفة ، ومن جهة ثانية تتسع في هذا القطاع العمليات العينية بسبب تخلف النظم النقدية والمصرفية في هذه البلدان وهذا ما يؤدي الى انخفاض حجم السوق والمعاملات النقدية وبالتالي يؤثر في هروب قسم كبير من جراء هذه العمليات العينية من التكاليف الضريبي اللازم ، فضلا عن الاعفاءات الضريبية التي يتمتع بها هذا القطاع في سبيل تشجيع الانتاج الزراعي .

٢ - اعتماد النشاط الاقتصادي على المشروعات الصغيرة وعلى النشاط الحرقي . وهذا ما يسبب عدم مسك حسابات نظامية في هذه المشروعات ، مما لا يهيئ البيئة الضريبية الصالحة لفرض ضرائب بنسب تصامدية وحصيلة مرتفعة .

٣ - كثرة الاعفاءات الضريبية التي تقضي بها نظم الامتيازات الاجنبية بالبلدان النامية .

٤ - انخفاض مستوى الوعي الضريبي .

لا يتمتع المكلف بوعي ضريبي في الدول النامية لذلك يحاول التهرب من الضريبة بشتى الوسائل والاساليب ، ويسلمه في ذلك عدم دقة اجراءات الجباية .

٥ - عدم كفاية الاجهزة الادارية والفنية للحصول .

فمن المعلوم ان مستوى الكفاءة التي يتمتع بها الجهاز الضريبي يؤثر على الطاقة الضريبية للمجتمع ، والبلدان النامية في مجموعها

التصنيف النسبي للخصائب المباشرة من جملة الإيرادات الجارية الحكومية في عدد من الدول التي تتقاربت فيما بينها من حيث متوسط دخل الفرد السنوي لسنة (١٩٨٧)

نسبة الخصائب المباشرة إلى إجمالي الإيراد الجاري الحكومي	دول يزيد فيها متوسط دخل الفرد السنوي من ٦٠٠٠ دولار	نسبة الخصائب المباشرة إلى الإيرادات الجارية الحكومية	دول يتراوح فيها متوسط الدخل الفردي السنوي من ٤٨٠ - ٦٠٠٠ دولار	نسبة الخصائب المباشرة إلى الإيراد الجاري الحكومي	دول يقل فيها متوسط دخل الفرد السنوي من ٤٨٠ / دولار
٨٦,٠	الولايات المتحدة الأمريكية	٦٧,٠	أكوادور	٣٦,٤	زائير
٧١,٤	المانيا الغربية	٥٣,٨	البرازيل	٣٥,١	مالي
٦٩,٥	المملكة المتحدة	٥٠,٦	الأرجنتين	٣٣,٥	تشاد
٦٨,١	نيوزلندة	٤٧,٤	بيرواي	٢٨,٩	تنزانيا
٦٥,٧	كندا	٤٦,٧	تركيا	٢٤,٠	زامبيا
٦٤,٣	فرنسا	٤١,٨	كولمبيا	٢٢,١	هايتي
٦٢,١	استراليا	٤٠,٧	الكاميرون	١٥,٤	سري لانكا
٦٢,١	اسبانيا	٣٧,٧	جمهورية مصر العربية	١٤,٢	نيبال
٥٠,٥	أيرلندة	٣٦,٩	السودنة	١٤,١	الهند
٤٦,٣	النمرك	٣٥,٥	نيكارغوا	١٢,٥	بنغلاديش
٤٢,٠	النرويج	٢٠,٩	الأردن	١١,٠	الباكستان
٦٢,٦	المتوسط	٤٣,٥	المتوسط	٢٢,٤	المتوسط

المصدر : البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٩ ، ص ١٨٦ .

بحاجة الى تحسين اجهزتها الضريبية ، وارى ان اصلاح الاحهزة في البلدان النامية أكثر أهمية في فرض ضرائب جديدة ، أو رفع أسعار أو نسب للضرائب القائمة في هذه البلدان .

ثانياً - لانخفاض نصيب الضرائب المباشرة من جملة الموارد الحكومية :

تتميز النظم الضريبية في البلدان النامية أيضاً بانخفاض نصيب الضرائب المباشرة من جملة الإيرادات التجارية الحكومية .

ويوضح لنا الجدول رقم ٨/ النصيب النسبي للضرائب المباشرة من جملة الإيرادات التجارية الحكومية ، في عدد من الدول المختارة التي متفاوت فيما بينها في مرحلة النمو الاقتصادي .

يتبين لنا من الجدول رقم ٨/ انه في الدول المتخلفة التي يقل فيها متوسط دخل الفرد السنوي عن ٤٨٠/ دولار ، بلغت نسبة الضرائب المباشرة الى الإيرادات التجارية الحكومية وسطياً حوالي (٢٢٤ ٪) أما في الدول التي يتراوح فيها متوسط دخل الفرد السنوي بين (٤٨٠ و ٦٠٠) دولار ، بلغت هذه النسبة (٤٣٥ ٪) ، بينما بلغت هذه النسبة في الدول المتقدمة اقتصادية والتي يرتفع فيها متوسط دخل الفرد السنوي عن ٦٠٠/ دولار أمريكي (٦٢٦ ٪) .

بالقابل فان النظم الضريبية في البلدان النامية تتميز بارتفاع النصيب النسبي للضرائب غير المباشرة ، وخاصة الضرائب على الاستهلاك والتجارة الخارجية من جملة الموارد الحكومية التجارية عنها في الدول المتقدمة اقتصادية .

ويعود أسباب انخفاض الضرائب المباشرة ، والاعتماد على الضرائب غير المباشرة بالبلدان النامية الى :

١ - ضالة حجم النشاط الاقتصادي والدخل القومي في البلدان النامية :

ان الضرائب المباشرة تشمل عددا كبيرا من الضرائب على الدخل والثروة ، ويرى الكثير من الاقتصاديين انه من الصعوبة بمكان التوسع في الضرائب المباشرة في البلدان النامية ، خصوصا في بداية عملية التنمية الاقتصادية ، وذلك بسبب ضالة حجم النشاط الاقتصادي ، وانخفاض الدخل ، وضعف الجهاز الضريبي .

٢ - سهولة جباية الضرائب غير المباشرة عن جباية الضرائب المباشرة تجعل الحكومات في هذه البلدان تعتمد على حصيلة الضرائب غير المباشرة :

تشكل الضرائب غير المباشرة من عدد كبير من الضرائب ، التي تفرض على التداول والاستهلاك لبعض السلع والخدمات ، لذلك نجد ان البلدان النامية تعتمد وبشكل كبير في ايراداتها على الضرائب غير المباشرة ، وخاصة الضرائب على التجارة الخارجية وتعود أهمية قطاع التجارة الخارجية في اقتصاديات البلدان النامية ، كما ان الضرائب على التجارة الخارجية والمعاملات الدولية تتميز بسهولة الجباية والتحصيل . فقد بلغت نسبة الضرائب على التجارة الخارجية والمعاملات الدولية في عام ١٩٨٧ (٢٧) في تشاد (٤٦٢ ٪) من جملة الموارد الحكومية التجارية ، وفي بنغلاديش (٤٢٦ ٪) في أوغندا (٧٥٣ ٪) ، في الصين (٤٢٥ ٪) ، وجميعها بلدان يقل متوسط دخل الفرد فيها عن /٤٨٠/ دولار . اما في البلدان التي يتراوح متوسط دخل الفرد السنوي بين ٤٨٠ و ٦٠٠ دولار فقد بلغت هذه النسبة في مصر ١٢٤ ٪ ، الكاميرون (١٨٧ ٪) ، البيرو (٢٢٦ ٪) ، الاردن (٢٧٨ ٪) ، سوريا (٧٢ ٪) ، ماليزيا (١٧٦ ٪) من جملة الموارد الحكومية الجارية ، أما في الدول المتقدمة التي يزيد فيها متوسط دخل الفرد السنوي عن /٦٠٠/ دولار فتلاحظ ان هذه

النسبة هي اقل من ذلك بكثير . فقد بلغت هذه النسبة في اسبانيا (٢٧ ٪) ، في المملكة المتحدة (١٠ ٪) ، في استراليا (٤٦ ٪) ، النمسا (١٥ ٪) ، كندا (٤٢ ٪) ، النرويج (٥٠ ٪) ، الولايات المتحدة (١٧ ٪) .

٣ - ان الضرائب غير المباشرة هي في الغالب من الضرائب العينية الحقيقية ، مما يمكن فرضها بغض النظر عن متوسط الدخل الفردي ، لذلك فهي ذات حصيلة وافرة نسبيا ، لأن نطاق فرضها واسع ، ويشمل كثيرا من المعاملات ، كما ان عدد الخاضعين لها يتجاوز بكثير عدد الخاضعين للضرائب المباشرة .

٤ - ان الضرائب غير المباشرة لا تعتبر عائقا بوجه توظيف وتثمين رؤوس الاموال كما ان اصولها العملية سهلة في تحققها وجبايتها .

فيرى الكثير من الاقتصاديين انه بواسطة الضرائب غير المباشرة يمكن اعفاء السلع الرأسمالية من الضرائب لتشجيع الاستثمار .

٥ - يمكن للضرائب غير المباشرة ان تلعب دورا مهما على الصعيد الاقتصادي بالنسبة للبلدان النامية . على اعتبار أن زيادة معدلاتها ، يحد من استيراد السلع الخارجية ، واستهلاك السلع بصورة عامة .

قبواسطتها يمكن ترشيد الاستهلاك ، وذلك بفرض ضرائب عالية على السلع غير الضرورية كالتبغ والخمور مثلا ، كما يمكن فرض ضرائب عالية على السلع الكمالية التي تستهلك من قبل اصحاب الدخل المرتفعة .

٦ - ان تطبيق الضرائب غير المباشرة في الدول النامية اسهل من الضرائب المباشرة ويتناسب مع كفاءة الادارة الضريبية المنخفضة .

٧ - يتمتع اصحاب الدخل والثروات المرتفعة في الدول النامية بنفوذ سياسي كبير ، فيعارضون فرض ضرائب تصاعدية مباشرة على رأس المال والدخل ، بسبب ما يصيبهم من جراء ذلك .

بعد أن استعرضنا أهم الخصائص التي تميز النظم الضريبية في البلدان النامية ، والتي تعتبر الاسباب التي تقف وراء انخفاض حصيللة الضرائب في هذه البلدان ، وبالتالي ضالة مستوى الادخار القومي .

سوف نتطرق الى الامكانيات الممكن اتخاذها لرفع معدل الادخار الحكومي .

امكانيات زيادة الضرائب لرفع معدل الادخار الحكومي :

على الرغم من ارتفاع النصيب النسبي للضرائب غير المباشرة بالنسبة للايرادات الجارية الحكومية ، فان هناك امكانيات حقيقية لزيادة حصيللة الضرائب في البلدان النامية بنوعها المباشرة وغير المباشرة .

أولاً - امكانية زيادة الضرائب المباشرة :

لاحظنا من خلال خصائص وسمات الضرائب في البلدان النامية انخفاض وضالة نسب الضرائب المباشرة من جملة الايرادات الجارية الحكومية ، وتعرفنا على الاسباب المختلفة التي تقف وراء انخفاض حصيللة الضرائب المباشرة ومن هذه الاسباب يتبين لنا أن هناك امكانية حقيقية لزيادة حجم الضرائب المباشرة بصورة تتفق ومقتضيات التنمية الاقتصادية .

وعلى الرغم من أن عدداً كبيراً من الاقتصاديين الماليين يرون أنه من الصعوبة بمكان في بداية عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية التوسع في الضرائب المباشرة بسبب انخفاض الدخل ، وضعف الجهاز الضريبي .

الا ان بعض الكتاب يرون ان على البلدان النامية التي تمر بمرحلة التنمية الاقتصادية ، ان تزيد من ضرائبها المباشرة بدرجة أكبر مما فعلت البلدان المتقدمة اقتصادياً خلال فترة انطلاقها(٢٠) ، فاختلاف الظروف التي تمت فيها التنمية الاقتصادية في البلدان المتقدمة عن الظروف المعاصرة للتنمية في البلدان النامية ، تقتضي تعبئة جميع الموارد الممكنة تعبئة حاسمة ورشيقة وتخصيصها للاغراض الاستثمارية ، ومن ثم فان التوسع في فرض الضرائب المباشرة في الحدود الممكنة يعتبر وسيلة فعالة في تعبئة قدر لا بأس به من الموارد الكامنة بهذه البلدان .

فالطاقة الايرادية للضرائب المباشرة لم تصل بعد الى حدها الاقصى في كثير من البلاد المتخلفة ، فضرائب الدخل لم تستخدم حتى الآن الاستخدام الكافي كما ان الضرائب على الثروة لم تستخدم نهائيا في كثير من هذه البلدان ، ومن ثم فانه من الممكن زيادتها للاستفادة منها في تمويل التنمية الاقتصادية .

٢ - ضرائب الدخل :

تشمل ضرائب الدخل تلك الناتجة من العمل والناتجة عن الملكية فضرائب الدخل الناتجة عن العمل تكاد تنحصر في البلدان النامية بـضرائب الرواتب والاجور التي تأتي محصلة منخفضة ، ويصعب التوسع في هذه الضرائب في بداية عملية التنمية نظرا لانخفاض مستويات الاجور في معظم البلدان النامية .

أما بالنسبة لدخول أصحاب المهن الحرة فتكاد تكون شبه معدومة ، نظرا لتهرب هؤلاء من اعطاء رقم أعمالهم ، وصعوبة حصر موارد هؤلاء العمال وأصحاب المهن بسبب ضعف أداء الجهاز الضريبي كما تحدثنا .

أما ضرائب الدخل الناتجة عن الملكية ، فنجدتها لا تتناول سوى نسبة ضئيلة من الدخل المحقق في البلدان النامية ، ويرجع السبب في ذلك الى عدم خضوع بعض فروع الدخل الى الضريبة مثل الادباج

المحققة عن أعمال المضاربة بالعقارات والمباني ، والتي تنتشر بشكل كبير في البلدان النامية ، وتحقق ارباحا خيالية ، أضف الى ذلك ارباح الاستثمار الزراعي حيث تجد حكومات هذه البلدان ، بان إعفاء الاستثمارات الزراعية من الضرائب سوف يشجع الاستثمار الزراعي ، كذلك نجد انخفاض معدلات الضرائب المفروضة على الاستثمار الصناعي والتجاري ، بسبب ضيق السوق المحلية ، وانخفاض حجم رؤوس الاموال المستثمرة في هذين القطاعين ، وتخشى كثير من الدول النامية رفع معدلات الضرائب على هذه الانشطة وخاصة في بداية مرحلة التنمية الاقتصادية ، خوفا من ان يؤدي التوسع في زيادة هذه الضرائب الى نتائج عكسية تؤثر على الحوافز الادخارية والاستثمارية ، والى احجام اصحاب رؤوس الاموال من استثمار مدخراتهم في هذا المجال .

الا ان كثيرا من الاقتصاديين يرون ان كثرة الاعفاءات الضريبية بدافع تشجيع الادخار ، يضيع على حكومات البلدان النامية قسم كبير من ايراداتها دون ان يقابل ذلك زيادة مناسبة في حجم الادخار والاستثمار الخاص .

لذلك يرون انه من الافضل لهذه البلدان لزيادة حجم ايرادات ضرائب الدخل لديها العمل على توسيع عدد المكلفين لتشمل سائر الدخل ، والعمل على خفض حد الاعفاء نسبيا ، ورفع أسعار الضرائب وزيادتها بنسب تصاعدية ملائمة .

ب - الضرائب على الزراعة :

تسم الضرائب على الزراعة بضالة الحصلة على الرغم من اهمية القطاع الزراعي في معظم البلدان النامية .

فكثير ما تجد ان الضرائب على الزراعة تنحصر على الصادرات الاساسية من منتجات هذا القطاع ناهيك عن انخفاض معدلات هذه

الضريبة في كثير من البلدان بسبب النفوذ السياسي الذي تتمتع به طبقة الملاك ، كما أن حصة هذه الضرائب تخضع لتقلبات عنيفة ، نتيجة الأحوال الجوية التي تؤثر بشكل كبير على الإنتاج وما يخصص من المحاصيل للتصدير كما أن التخصيص في إنتاج محصول واحد ، أو عدد محدد من المحاصيل القابلة للتصدير يجعل هذه الاقتصاديات مرتبطة بظروف التجارة الدولية ، وباتجاهات معدل التبادل الدولي ، وتشير الدراسات والاحصاءات ، أن معدل التبادل الدولي ، يتجه في المدى الطويل ضد مصلحة البلاد المنتجة للمواد الأولية ، على حين تتجه في صالح الدول الصناعية . وبالفعل تواجه الدول النامية حاليا من تقلبات شديدة في حصة صادراتها من المواد الأولية ، وخاصة الزراعية منها مما أدى الى تدهور مستوى الدخل القومي بها لتقلبات عنيفة .

كما أن بعض البلدان النامية تقوم بفرض الضريبة على حجم الناتج السنوي للأرض ، مثل الهند واندونيسيا وإيران والباكستان ، والبعض على أساس القيمة الرأس مالية للأرض مثل بوليفيا وسلفادور وكوستاريكا وكولومبيا كما تلجأ بعض الدول الى فرض هذه الضريبة على أساس الجمع بين المعيارين السابقين (٢١) .

ولزيادة حصة الضريبة يجب أن تفرض على أساس الناتج الممكن بدلا من الناتج الفعلي للأرض الأمر الذي يشجع على زيادة الناتج الزراعي ويؤدي الى وفرة الحصة ، وذلك حينما توجد مساحات من الأراضي التي يملكها كبار الملاك في هذه البلاد ، ويتركونها بورا ولا يستغلونها الاستغلال الأمثل .

أما بالنسبة للضرائب على الصادرات الزراعية ، وبغية تجنب تقلبات العنيفة التي تحدث في أسعار المواد الزراعية الأولية ، والتي سوف تؤثر على المزارعين المصدرين وعلى الحكومة أيضا . فمن الأفضل حصر تصدير هذه المواد من قبل الحكومة وذلك بتحديد أسعار مناسبة للمزارعين ، وبهذه الطريقة تتمكن الحكومة في فترات الرواج بتحقيق

عوائد مالية من تصدير هذه المواد تستخدمها في شراء السلع الرأسمالية الضرورية لعملية التنمية ، وفي فترات الكساد وعندما تتعرض حصيلة الضرورية لعملية التنمية ، وفي فترات الكساد وعندما تتعرض حصيلة من الاحتياطي المحقق في سنوات الرواج ويمكن للدول النامية أن تزيد من نسبة الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية بصورة تتناسب مع مقدرة القطاع الزراعي على هذه الزيادة ، كالزيادة في الدخل الناتجة عن عمليات التنمية الاقتصادية في قطاع الزراعة مثل قيام الدولة بتحصينات في الري والصرف وغير ذلك .

ج - الضرائب على الثروة :

يمكننا القول بأن الضرائب على الثروة تعتبر من أهم الضرائب التي يمكنها تعبئة الموارد القومية بالبلدان النامية لتمويل التنمية ، وذلك حسب التفاوت الشديد في توزيع الدخل والثروات بين الأفراد . ومع هذا فإن هذه الضرائب لا تستخدم بشكل مناسب وكافي .

فهناك امكانية حقيقية لزيادة الضرائب على كثير من مصادر هذه الضريبة وأهمها :

١ - الضرائب العقارية :

من المعلوم أن الأرباح الخيالية التي حققها بعض الأفراد من خلال الارتفاع - المائل في قيمة الأرض أو المباني لانحدار مثلها في أكثر الدول تقدما . وذلك بسبب الظل في الهيكل الانتاجي في هذه البلاد ، وقد تعود أساليب الارتفاع في هذه العقارات في بعض الأحيان ، الى تحسينات تجري في مواقع هذه العقارات بسبب إقامة القاعدة الهيكلية من قبل الحكومة ، عبر مشروعات التنمية الأساسية ، كالطرق والجسور وغيرها .

ولذلك يجب تحويل قسم كبير من هذه الزيادة التي تطرا على القيمة العقارية أو المباني أو المنقولات الى الدولة عن طريق فرض ضرائب

تصاعدية ، تتناسب مع الارباح الخيالية التي حققها !صحاب هذه العقارات او المقاولين والسماسرة نتيجة المتاجرة بهذه العقارات .

٢ - الضرائب على التركات والهبات :

ان فرض ضريبة عالية على التركات يساهم في تقليل التفلوت الاقتصادي بين الافراد ، ويمنع تركز الثروات والدخول ، كما تسهم في تشجيع الافراد اصحاب هذه الثروات على زيادة مدخراتهم طوال فترة حياتهم لضمان قدر معقول من الثروة لابنائهم بعد وفاتهم ، بسبب الشعور بان الضريبة ستقطع جزءا كبيرا من ثروتهم بعد مماتهم ، علمابان البعض يرى بان هذه الضريبة من شأنها ان تثبط من عزيمة المدخر على الادخار والاستثمار لشعوره بان الضريبة ستقطع جزءا من ثروته ، ولن تؤدي له باكملها لابنائهم فيعمل على زيادة انفاقه بدلا من زيادة مدخراته .

مهما كان الجدل حول هذه الضريبة فلا بد من القول بضرورة توسع البلدان النامية بفرض هذه الضريبة ، نظرا لما تدره من ايرادات مالية كبيرة ، لافراض التنمية .

٣ - ومن المفيد القول بان فرض ضرائب على صافي ثروة المكلف سواء كانت هذه الثروة منتجة ام غير منتجة ، اضافة الى الضرائب على الدخل ، تساهم في اجبار اصحاب الثروات العاطلة في استخدام منتجا وذلك لتغطية الضرائب المفروضة على الثروة باكملها .

ثانيا - امكانية زيادة الضرائب غير المباشرة :

على الرغم من ان معظم البلدان النامية تعتمد في حصيلتها ضرائبها على الضرائب غير المباشرة اي تلك الضرائب المفروضة على التداول والاستهلاك لبعض السلع والخدمات وخصلة الضرائب على التجارة الخارجية .

فهناك امكانية لزيادة هذا النوع من الضرائب ، وخاصة اذا ملعرنا ان هناك طبقة غنية جدا في البلدان النامية ، تنصف بخاصية الاتفاق البلخي وما تتطلبه من استيراد السلع الكمالية الفاخرة ، وهذا ما يوجب فرض ضرائب عالية على هذه السلع ، كما يمكن فرض ضرائب عالية على بعض السلع غير الضرورية والتي يمكن استخدامها من قبل عدد كبير من السكان كالتبغ والخمور وما شابه ذلك .

وهنا يرى البعض ضرورة فرض ضرائب على كافة انواع السلع الاستهلاكية (الكمالية والضرورية التي يستهلكها اصحاب الدخل المنخفضة) وذلك حتى تكون حصيلة الضرائب مرتفعة ، فلو اقتصرمت الضرائب على السلع الكمالية ، فلن تكون الحصيلة مرتفعة .

الا ان فرض الضرائب على السلع الشعبية امر صعب نظرا لحالة اصحاب الدخل المنخفضة ، وكذلك فان أي تخفيض أو إعفاء أو إعانة إلى هؤلاء ، فلا بد أن يستفيد منها الأغنياء وأصحاب الدخل المرتفعة (٣٣) لذلك يفضل في هذه الحالة ، العمل على منح أصحاب الدخل المحدودة علاوة معينة كنوع من (غلاء المعيشة) أو بطاقات معينة تؤهلهم تأمين المواد الغذائية الاساسية بأسعار مخفضة ، مقابل رفع الدعم الحكومي عن المواد الغذائية الشعبية ، لانه يستفيد منه جميع طبقات الشعب . وبالطبع فان مثل هذا الاجراء يتطلب دراسة دقيقة ومخططة لحصر اصحاب الدخل المحدودة ، باعتبار ان البعض منهم لا يعمل في جهات رسمية حكومية او خاصة .

ويجب الاشارة الى ان فرض ضرائب عالية على السلع الاستهلاكية الكمالية وغير الضرورية سوف يساهم اضافة الى زيادة حصيلة الضرائب في تقييد أو منع استهلاك هذه الانواع من السلع وتحول الموارد التي تستخدم في انتاجها أو استيرادها ، لأغراض أكثر ضرورة لعملية التنمية

بعد تعرضنا لامكانية زيادة الضرائب بنوعها المباشرة وغير المباشرة لابد من القول بان اي سياسة ضريبية في البلدان النامية ، ولكي تقوم بدورها بشكل فعال تتطلب وجود هيكل ضريبية تتمتع بمعرفة كافية بحيث تستجيب لحاجات التنمية الاقتصادية ، وما تتطلبه عملية التنمية من موارد كبيرة ، فاذا ظهرت مصادر جديدة لاكتساب الدخل فيجب على الهيكل الضريبي القائم أن يكون قادرا على فرض الضرائب الملائمة لهذه المصادر الجديدة ؛ وهذا ما يقتضي وجود جهاز ضريبي على مستوى عالي من الكفاءة الادارية والفنية .

٢ - ترشيد وضغط الإنفاق العام :

بات معروفا اليوم ان اللجوء الى سياسة ترشيد وضغط الإنفاق العام ، ضرورة تقتضيها الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلدان النامية .

فالوارد المالية المتوفرة لم تعد تكفي لمواجهة متطلبات التنمية المطروحة .

فالزيادة في الإيرادات الجارية لدى كثير من البلدان النامية ، أصبحت عاجزة عن مواجهة الاستهلاك القومي المتزايد ، والذي يعود الى عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مثل الانفجار السكاني ، واتساع المدن بشكل كبير بسبب الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة ، وما تتطلبه من خدمات ، وظاهرة تضخم الجهاز الاداري الحكومي ، وانتشار الروتين في الأجهزة الحكومية ، وما تتطلبه من نفقات متزايدة ، وارتفاع نسبة الهدر في منشآت الأعمال الحكومية .

وفي كثير من البلدان النامية توافع النفقات الحكومية على أعمال الاحتفالات والمهرجانات وما الى ذلك من نفقات تنصف بالبلخ والمخفخة، ولم تمت بصلة مباشرة أو غير مباشرة الى الاستثمارات المنتجة التي تتطلبها عملية التنمية الرشيدة .

أضف الى ذلك نفقات الدفاع والامن ، والتي ترتفع لدى كثير من البلدان النامية ، بسبب حداثة الاستقلال ، والحاجة الى بناء جيش قوي يعزز هذا الاستقلال من جهة ومن جهة ثانية بسبب اضطراب الأوضاع السياسية لدى بعض الدول الأخرى وانتشار الانقلابات العسكرية والتي تسبب خسائر كبيرة جدا مهما كان الهدف من وراء هذه الانقلابات .

وبالطبع فان عملية ترشيد وضبط الاتفاق العام ليست بهذه السهولة وتحتاج الى توضيحات كبيرة جدا ، لان أي معالجة لارتفاع النفقات الحكومية الجارية لا بد لها من العودة الى الاسباب التي أدت الى ارتفاع هذه النفقات ، والتي هي كما نعلم من الاسباب المؤدية الى تخلف البلدان النامية بشكل عام . وان معالجة مثل هذه الاسباب تحتاج الى وقت طويل وتوضيحية كبيرة ومستوى ثقافي مرتفع الا ان هذا لا يعني أبدا ، بأنه يجب الانتظار لحين حل جميع المشاكل مع بعضها البعض .

فهناك إمكانية حقيقية أمام الحكومات في تخفيض بل والقضاء نهائيا على بعض النفقات العامة الحكومية كتلك التي تقام على أعمال الاحتفالات والمهرجانات والتي لا تخدم عملية التنمية لا من قريب ولا من بعيد ، حتى النفقات الحكومية الجارية يمكن العمل على ضغطها الى أقصى الحدود الممكنة دون أن يؤثر ذلك على مستوى الخدمات العامة وعلى مستوى استهلاك الجماهير الشعبية .

ان حل بعض القضايا الاجتماعية يمكن أن يهيئ للبلدان النامية مصادر هامة لتمويل التنمية ، فمثلا ان تحسين الظروف الصحية والخدمات الصحية للمواطنين يمكن أن يوفر على الدول كثيرا من المبالغ التي كان من الممكن أن تنفق في سبيل معالجة الأمراض والأوبئة التي تنتشر هنا وهناك .

ومن المفيد القول ان سياسة ترشيد وضغط الاتفاق العام اوضحت من السياسات التي تطالب بها كثير من المنظمات المالية ، ومن ضمن السياسات التي تبناها صندوق النقد الدولي في اطار البرامج التصحيحية المقترحة للبلدان النامية (خاصة المثقلة بالديون) في سبيل معالجة أزمة ديونها الخارجية .

وبالفعل بلغت معظم البلدان النامية ، وخاصة البلدان الأقل نمواً تتخذ بعض التدابير والاجراءات في سبيل ضغط الاتفاق الجاري الحكومي وان كانت هذه الاجراءات تطول في كثير من الاحيان الاستثمار العام ، وكذلك تخفيض استهلاك الجماهير الشعبية الفقيرة ومن هذه الاجراءات على سبيل المثال : (٣٣)

— تخفيضات في الموظفين والاجور بالقطاع العام : فمثلا في (بنن) توقف التعيين في مكاتب الحكومة ، واستحدثت التقاعد الاجباري بالنسبة لموظفي الحكومة الذين خلعوا اكثر من ٢٥/ عاما أو تجاوزوا سن الخمسين بدءا من منتصف عام ١٩٨١ . وفي تشاد انخفض عدد الموظفين في هيئة تسويق القطن من ٢٥٠٠/ موظف في ١٩٨٥ الى ١٢٠٠/ في اوائل ١٩٨٨ .

وفي غينيا الاستوائية أعلن عن اتخاذ قرار في ١٩٨٧ بتخفيض عدد موظفي الخدمة المدنية البالغ ٤٠٠٠٠/ الى النصف .

— تخفيضات في الاستثمار العام : فقد تم تخفيض (١٠ ٪) من اعتمادات جميع الوزارات عام ١٩٨٦ (في بنغلاديش ، بوروندي ، تشاد ، جيبوتي) كذلك تم تخفيض (١٠ ٪) عام ١٩٨٧ في (رواندا) ، سان تومي وبرنسيبي ، غينيا بيساو ، موريتانيا ، النيجر) . كما خفض برنامج الاستثمارات العامة لسنة ١٩٨٧ بما يزيد على النصف ١٩/ مليون دولار مقابل ٤٢/ مليون دولار في الخطة في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة .

— خفض الإعانات الحكومية :لجأت بعض الدول الى خفض الإعانات الحكومية بغية تخفيف الاتفاق العام ، فمثلا في الباكستان ، خفضت الإعانات على البترول وزيت الديزل وفي بنغلاديش على الاسمدة ، وفي بنن الفيت بدلات الاسكن الممنوحة الى موظفي الحكومة والتي تمثل (١٠ ٪) من المرتبات الحكومية وذلك منذ بداية عقد الثمانينات .

— تقييد مشتريات الادارات الحكومية من السلع والخدمات : ففي بنن خفضت بدلات السفر واستبعدت سياسات الخدمة ، وفي تشاد قيدت المكالمات الهاتفية ، وفي مالي وسان تومي وبرنسيبي ، خفضت مهام السفر الحكومية بواقع النصف ، وفي اوغنده منع الاتفاق الحكومي دون اذن ، وذلك منذ بداية عقد الثمانينات .

— تحسين كفاءة الشركات العامة ، وتصفية الشركات الخاصة منها، او تحويلها الى القطاع الخاص .

وقد لجأت الى هذه السياسة كل من بنغلاديش ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، غامبيا ، هابتي ، ملاوي ومالي وغيرها في سبيل تخفيف الاستهلاك الحكومي المتزايد .

ولكن على الرغم من هذه التدابير والاجراءات المتخذة ، فمن الملاحظ ان اتفاق الحكومة المركزية يشهد ارتفاعا ملحوظا في البلدان النامية ، حيث ارتفع متوسط اجمالي الاتفاق للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط (٢٤) ، من (١٨ ٪) من الناتج القومي الاجمالي لعام ١٩٧٢ الى (٢٤.٥ ٪) عام ١٩٨٧ .

ففي بنغلاديش ارتفعت هذه النسبة من (٩.٤ ٪) عام ١٩٧٢ الى (١٢.٢ ٪) عام ١٩٨٧ ، وفي ملاوي ارتفعت من (٢٢.١ ٪) الى (٢٥.١ ٪) ، في نيبال من (٨.٥ ٪) الى (١٨.٣ ٪) ، وفي سوريا من (٢٨.٨ ٪) الى (٣٧.١ ٪) ، وفي البرازيل من (١٧.٤ ٪) الى (٢٦.١ ٪) .

وقد استطاعت الدول العربية (٣٥) ، تخفيض نفقاتها العامة من ١٨٨٤٩٤ / مليون دولار أمريكي عام ١٩٨٢ ، أي ما نسبته (٤٧.٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٥٤.١١ / مليون دولار أمريكي تقريبا عام ١٩٨٨ ، أي ما نسبته (٤٢.٨٪) ، إلا أنه لو استمر هذا هيكल النفقات العامة في الدول العربية لوجدنا أن الاتفاق الجاري لم ينخفض بل شهد ارتفاعاً ملحوظاً ، فبينما كانت نسبته من مجمل الإنفاق العام (٥.٧٪) عام ١٩٨٢ ، ارتفع ليصل إلى (١٢.٦٪) عام ١٩٨٨ ، وهذا يعني أن الانخفاض بالنفقات العامة كان على حساب الإنفاق الإنمائي ، حيث انخفضت نسبة الإنفاق الإنمائي من (٣.٨٧٪) عام ١٩٨٢ إلى (٣.٠٣٪) .

وتجدر الإشارة إلى أن مطالب ومقترحات صندوق النقد الدولي في إطار البرامج التصحيحية المقترحة لمجموعة من البلدان النامية وخاصة تلك المثقلة بالديون ، لا تعبر بالضرورة عن مصلحة هذه البلدان ، ولا تأتي كحل لمشاكل وقضايا التنمية في هذه البلدان إلا أنها تعبر عن مصلحة الصندوق والدول الدائنة في سبيل تمكين هذه الدول من إيفاء أقساط وقوائد القروض للصندوق والدول الدائنة ، أي أن العلاج الذي يضعه الصندوق لهذه البلدان هو في سبيل تمكين هذه الدول من تسديد الديون المترتبة عليها ، دون الأخذ بعين الاعتبار مصلحة هذه البلدان في تحقيق تنميتها والمستوى المعيشي للجماهير الشعبية .

لذلك فالملطوب ضغط النفقات الجارية التي لا تمت بصلة مباشرة إلى عملية الإنتاج ، ولا إلى مستوى حياة الجماهير الشعبية ، وتجنب الاسراف والهدر في استخدام المواد والموارد ، وتلافي النفقات غير الضرورية ، والقضاء على النفقات البذخية .

من جهة ثانية فإن تحسين المناخ السياسي الدولي والقضاء على المشاكل والتزامات الإقليمية والمحلية سوف يساهم دون أدنى شك في خفض النفقات العسكرية الضخمة التي تعاني منها معظم البلدان النامية ،

والتي من الممكن توجيهها نحو المجالات الاستثمارية المنتجة التي تخدم عملية التنمية الرشيدة .

٣ - فائض الميزانية المخطط : (٣٦)

بالطبع ليس كل ما تجبیه الدولة يعتبر ادخارا ، فالدولة تحتاج في تسيير امورها الى نفقات جارية ، وهذه النفقات على الرغم من ضرورتها ، الا انها لا تسهم كثيرا في عملية التنمية .

والقصود بفائض الميزانية العامة كجزء من الادار تلك المبالغ التي تزيد عن احتياطات الدولة لتغطية نفقاتها الجارية ، والتي يمكن توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة .

لذا فمن اجل زيادة الادخار العام ينبغي ترشيد الانفاق العام وخفض النفقات الحكومية الى الحد الأدنى الضروري من جهة ، ومن جهة ثانية زيادة موارد الدولة من طريق زيادة حصيله الضرائب والرسوم .

ولا بد من الاشارة الى انه من الأدوات السياسية الأكثر مباشرة ، والتي يمكن للحكومة أن تستعملها لتمبئة المدخرات الوطنية ما يسمى بفائض الميزانية المخطط وملخص الفكرة بأن الحكومة تقوم بتحديد مجموع إيراداتها الضريبية ومجموع مصروفاتها (الجارية والرأسمالية) عند مستوى تحقيق فائض إجمالي ، والذي يمكن تقديمه للمنشآت العامة ذات الطابع الاقتصادي ، والمنشآت القطاع الخاص على أساس تنافسي وغير ميسر .

وقد نجحت هذه السياسة في اليابان عقب الحرب العالمية الثانية .

ان فكرة الفائض المخطط تمكن الحكومة اضافة الى زيادة مستوى المدخرات تشجيع روح المبادرة والتخصص الكفء للاستثمار الخاص ، واجتذاب الموارد الاجنبية مما يؤثر على نوعية الاستثمار فضلا عن كونه .

كما انه يكشف من درجة مرتفعة من الالتزام والانضباط الاقتصاديين من جانب الحكومة ، وهذا ما يؤدي الى زيادة ثقة القطاع الخاص ، وهذه الثقة بدورها تثبت لو تزيد اجمالي الطلب ، ومن ثم تحافظ على حجم القاعدة الضريبية ، تضفي شرعية على جباية الضرائب التي كانت اصلا هي السبب في تحقيق الفائض .

لقد اوضحت الاستقصاءات التي اجريت في كثير من البلدان النامية، بما لا يدع مجالا للشك ، ان عجز كثير من المنشآت والافراد عن الحصول على الائتمان عقبة خطيرة امام التنمية ، وقد تؤدي الحوافز الضريبية الى تسهيل تنمية المنشآت القائمة بالفعل ، بزيادة سيولتها ، لكنها عادة لا تقدم حونا كبيرا للمنشآت والافراد المحتملين الذين لا يستطيعون تعبئة الاموال للاستثمار الثابت الاولي . في حين ان الائتمان الذي يقدمه الادخار الحكومي عن طريق فائض الميزانية المخطط ، سيساعد كلا من المستثمرين القاعيين والجدد .

ان تحقيق فائض عام حكومي لا يعني أن تكف الدولة عن استثماراتها الخاصة وتضع الاموال المتحققة في خدمة سوق رأسمال الخاص ، بل المقصود استخدام هذا الفائض في الاستثمارات الاكثر فعالية .

لان ثمة خصائص لاسواق رأس المال في البلدان النامية ، تجعل المدخرات قليلة اذ تتخذ نسبة كبيرة منها شكل ارصدة لا يمكن أن تفرض أو تستخدم لشراء أصول أو خلق رأسمال جديد ، فكثيرا ما يحتفظ بالثروة في البلدان النامية في شكل سلع استهلاكية معمورة مثل المجوهرات أو في شكل أراضي ومساكن و ارصدة مالية في اسواق غير رسمية . وهذا ما يجعل السياسات الحكومية التقليدية ويوجه خاص الحوافز الضريبية غير صالحة لتعبئة المدخرات المحلية ، فضلا عن ان مثل هذه السياسات تخلق تشوهات ومشاكل في الميزانية وفي الاقتصاد ككل .

وبالتالي فان تحقيق فائض عام مخطط ضمن ادارة رشيدة للاقتصاد الوطني سوف يقضي على مثل هذه التشوهات ، ويوفر الاموال القابلة

للاقراض لمستثمري القطاع الخاص ، وسيعوض هذا قيود سوق رأس المال الذي لا يستطيع القطاع الخاص بمفرده التغلب عليها .

ويجدر الإشارة الى ان فكرة فائض الميزانية المخطط كاداة يمكن ان تستخدمها الحكومة لتمتعة المدخرات الوطنية تجمع بين الفكرتين السابقتين وهما ترشيد وضغط الانفاق العام والحكومي من جهة وزيادة موارد الدولة عن طريق الضرائب من جهة ثانية .

٤ - التضخم كوسيلة من وسائل الادخار الاجباري :

يتم التمويل بالتضخم في الدول النامية عن طريق استحداث مجز في الميزانية ، اي احداث فجوة بين الإيرادات والمصروفات ، وهو ما يحدث عندما تلجأ الحكومة الى زيادة الاصدار النقدي أو الى سحب الاموال من البنك المركزي على المكشوفات عندما لا تكفي موارد الخزينة والقروض الحكومية لتغطية النفقات الحكومية وتمويل المشاريع الاستثمارية .

ومن طريق التمويل بالعجز فان الحكومة يتوافر لديها الوسائل التي تمكنها من المنافسة في الحصول على الموارد النادرة ، فالتمويل بالعجز يعني زيادة القوة الشرائية للحكومة وهذا يعني زيادة قدرتها في تحويل الموارد الى الاستخدامات التي تريدها من طريق دفع مكافآت أعلى لها .

فاذا بقيت حجم الموارد على ما هو عليه ولكن زاد حجم النقود في النظام الاقتصادي فان ارتفاع المستوى العام للأسعار يمثل بالتأكيد نتيجة حتمية ، وهذا هو السبب في اطلاق اسم الادخار الاجباري على التمويل بالعجز .

يعتبر التمويل بالتضخم من المسائل التي اثارته جد كبيراً في الفكر الاقتصادي بين مؤيد ومعارض .

الحجج المؤيدة للتمويل بالتضخم :

يمتد انصر التمويل بالتضخم أنه بسبب الحاجة المتزايدة للأموال اللازمة لمعاملات التنمية الاقتصادية (٢٧) ، وعدم تمكن الجهاز الضريبي من تعبئة الموارد الكافية لتغطية هذه الاحتياجات ، وبسبب انخفاض مستوى الادخار الاختياري ، فضلاً عن عدم كفاية الأجهزة القائمة على تجميع المدخرات ، وجمود الجهاز المالي ، بما يترتب عليه من صعوبة تعبئة المدخرات والقروض المحلية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية وعدم كفاية انسياب رؤوس الأموال الأجنبية ، أو عدم اللجوء إليها لاعتبارات عديدة (٢٨) ، نوهنا إليها سابقاً ، فلا بد إذن من اللجوء إلى التمويل بالتضخم لسد الفجوة بين المصادر المتاحة للتمويل وبين حجم الاستثمارات المطلوبة ، ويستندون في تأييد رأيهم بالحجج التالية :

١ - مساهمة التضخم في خلق الادخار الإجباري ، أي الاعتماد على ارتفاع الأسعار في خفض الاستهلاك ، بما يترتب على ذلك تحرير موارد إضافية للاستثمار ، وتحدث العملية التضخيمية هذه في أحداث زيادة في الطلب النقدي الكلي عن العرض الحقيقي للسلع والخدمات عدم مستوى الأسعار السائد والتضخم إذا نجح يعتبر طريقة من طرق الادخار الإجباري ، ذلك أن الارتفاع في الأسعار ، وهو الصورة العامة للتضخم يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك بالنسبة لعدد كبير من الأفراد ، وبالتالي يقطع جزءاً من دخولهم يحول إلى قطاع الأعمال في صورة أرباح ، فإذا ما أعاد قطاع الأعمال استثمار هذه الأرباح فإن التضخم على هذا النحو يكون قد نجح في زيادة حجم المدخرات الحقيقية في المجتمع عن طريق المدخرات الإجبارية التي تولدت عن التضخم ، بمعنى آخر فإن التضخم يعمل على إعادة توزيع الدخل القومي من قطاعات الاقتصاد القومي التي يكون فيها الميل الحدي للادخار منخفضاً إلى القطاعات التي يكون فيها الميل الحدي للادخار مرتفعاً .

٢ - تلجأ الدول 'النامية' الى التضخم باعتباره يكفل الاستخدام الكامل للموارد الانتاجية ، فكما هو معلوم توجد بالدول النامية كثير من الموارد العاطلة الانتاجية وعلى الأخص ، الأيدي العاملة العاطلة التي تنتشر بكثرة في قطاع الريف(٣٩) ، ومهمة التنمية الريفية هي تشغيل تلك الموارد . ويعتقد انصار هذا الاتجاه ان زيادة الائتمان المصرفي وأوراق البنكنوت المتداولة سيؤدي الى زيادة حجم الطلب على هذه الموارد ، وتوظيفها دون أن تطرأ على مستويات الاسعار زيادة محسوسة استنادا الى الحقيقة القائلة بان التضخم لا يظهر خطره الا بعد الوصول الى مرحلة التوظيف الكامل(٤٠) .

٣ - التضخم يعمل على تسهيل استيراد رأس المال من الخارج مستندين في ذلك الى ما يعرف في النظرية الكلاسيكية بالتحركات الدولية لرأس المال ، فهذه النظرية تقرر انه لكي ينتقل رأس المال من بلد لآخر يلزم ان يكون في البلد المقترض قدر معين من التضخم النسبي ومن ارتفاع في الاسعار يزيد عنه في بقية دول العالم ، ومعنى ذلك طبقاً للتفكير الكلاسيكي حدوث عجز في ميزان المدفوعات الجارية للبلد المقترض نتيجة لتدهور معدلات التبادل الخارجي(٤١) ، ومن هنا فلن التضخم يجعل من الممكن للبلد المتخلف ان يستورد رأس المال من الخارج ليتمكن من تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية .

٤ - الاعتماد على ظاهرة الوهم النقدي التي تنتشر بين الطبقات العمالية والتي تنطوي على اهتمام العمال بالأجر النقدي أكثر مما يهتمون بالأجر الحقيقي ويتلور مضمون هذا الاتجاه في أن الدولة يمكنها زيادة النقود الورقية أو المصرفية وتستخدمها في شراء عوامل الانتاج وتوظيفها في بناء رأس المال وسائر عمليات التنمية ، مما يؤدي الى زيادة الدخل وزيادة أسعار السلع الاستهلاكية حيث لا يصاحب هذه الزيادة في النقود زيادة مماثلة في السلع ، ومن شأن زيادة كمية النقود أن توهم الأفراد بان مستوى المعيشة أخذ في الارتفاع نتيجة زيادة الدخل النقدية ، وبعد مرور فترة من الوقت وقبل أن يدرك العمال والأفراد بأن الاسعار

ترتفع بنسبة اكبر من ارتفاع الدخول تكون الدولة قد تمكنت من بناء قدر كبير من رؤوس الأموال والشروعات الانتاجية حيث تبدأ في الإنتاج، وتعمل على زيادة عرض السلع في الاقتصاد وتنتج الأسعار مرة أخرى للانخفاض .

٥ - يرى البعض بأنه نظراً الى أن الأفراد في البلدان النامية يتسمون بميلهم الى الاكتناز فإن الحكومات في هذه الدول يمكنها أن تصدر نقود جديدة تعادل الأموال المكتنزة وبذلك لا تظهر ضغوط تضخمية في الاقتصاد .

٦ - الحجة السادسة تستند الى أن الارتفاع الوئيد في مستوى الأسعار تشجع رجال الأعمال على الاستثمار ويقول (نيكولا كالديور) (١٢)، أن الجرعات المتوسطة من التضخم تكون ضرورية للنمو الاقتصادي ، وتتركز وجهة نظره في أنه عندما يرى المنظّمون أن الأسعار قد ارتفعت فإنهم يقبلون على الاستثمار ، وهذا من شأنه زيادة معدل النمو .

هذه هي أهم الحجج التي صاغها مؤيدو التمويل عن طريق التضخم، ولكنهم يرون أنه لا بد لاستخدام التمويل بالتضخم من إيجاد حجم أمثل للتضخم وضمن حدود وشروط معينة يجب مراعاتها :

— الحجم الأمثل للتضخم :

يرى انصار التمويل التضخمي ان مشكلة البلدان النامية لا تكمن أساساً في الاختيار بين الاستقرار النقدي والتضخم ، وإنما تتركز مشكلتها الفعلية في تقدير الحجم الأمثل للتمويل التضخمي ، ويرون أنه كلما كانت الزيادة في الأجور أقل من الزيادة في الأسعار فإن الدخل القومي سيعاد توزيعه لصالح طبقة المنظّمين ، أما إذا كانت الزيادة في الأجور بنفس نسبة الزيادة في الأسعار ، فإن الادخار الإجباري لن يتحقق مهما كانت درجة ارتفاع الأسعار .

إذا فإن نجاح التمويل بالتضخم يتوقف على درجة تغير الأجور بالنسبة لتغير الأسعار حسب انصار التمويل بالتضخم .

ولقد جرت عدة محاولات لتقدير الحجم الأمثل للتضخم ، منها ما يكتفي بوضع الشروط اللازمة ومنها ما يشير الى درجة علاقة الأجور بالأسعار ومنها ما يحاول تحديد القدر اللازم كميًا .

ويوضح (وليم آرتولويس) (٤٢) مجموعة من الأسئلة يتوقف نجاح التضخم على الاجابة عليها باعتبار أن الدول المتخلفة ، تختلف بعضها عن بعض في الاجابة عليها ، تبعاً لظروف كل منها كما أن بعض الحكومات يمكنها الاستجابة للتضخم دون غيرها .

فيقول لويس من المهم أن نعرف : من هم الذين يحصلون على الأرباح التضخمية ، وماذا سيفعلون بها هل ستنفق على أغراض الاستهلاك والمضاربة أم ستستخدم في خلق رؤوس أموال جديدة . وهل بالامكان زيادة انتاج السلع الاستهلاكية ، وهل ستكون الفترة الأولى للتضخم طويلة ، هل يمكن السيطرة بسهولة على أسعار السلع الأساسية ، دون ظهور الأسواق السوداء بشكل كبير ، وهل هناك حركات قوية للنقابات العمالية التي تحول تضخم الطلب الى تضخم نفقة وهل هناك معدلات من الضرائب يمكنها أن تمتص نسبة عالية من الدخل النقدي بنفس السرعة التي يخلقه التضخم بها ؟ .

يرى لويس أن الاجابة على هذه الأسئلة ، يحدد درجة نجاح التضخم ، والى أي حد يمكن الاعتماد عليه كوسيلة من وسائل الادخار الاجباري في الدول المتخلفة .

الاجاهات المعارضة للتمويل التضخمي :

إن الكثير من الاقتصاديين يعارضون الأخذ بالتضخم كوسيلة للتمويل في الدول المتخلفة ويرون أن تحقيق التنمية الاقتصادية مع ضمان

الاستقرار النقدي ، يجب ان يكون هدف كل سياسة اقتصادية سليمة وهادفة ، حتى تسير التنمية في الاتجاه الصحيح دون أن تتعرض لمشاكل التضخم ، التي تؤدي الى فشل خطط التنمية في هذه البلاد . ذلك أن الدول المتخلفة إذا لجأت الى التضخم ، فهذا يعني أنها تنفق أكثر مما تنتج وهذا ما يجعلها فريسة لزيادة كبيرة في الأسعار تزعزع النظام النقدي وتمرقل النمو الاقتصادي .

ويرى أنصار هذا الاتجاه ، أن الحجج التي يستند اليها أنصار التمويل بالتضخم كلها حجج مردود عليها ، ولا يمكن قبولها .

ذلك ان الاقتصاديات المتخلفة ذات طبيعة بنيائية خاصة ، ولا يمكن أن تحتل حقنها بجرعات من التضخم ، فضلاً عما ينجم عنه من التكاليف الاجتماعية القاسية التي تتحملها الطبقات الفقيرة المحدودة الدخل ، والتي تسعى التنمية نفسها الى زيادة دخلها (٤٤) . بالإضافة الى الآثار التضخمية الضارة بهذه الاقتصاديات ويقدم أنصار الاتجاه المعارض للتضخم أوجهاً عديدة من النقد الحجج التي أوردها أنصار الاتجاه التضخمي .

فبالنسبة للحجة الأولى : التي يستند اليها أنصار التمويل التضخمي المتعلقة بالإدخار الإجباري فالنقد لها يشمل عدة أمور : فبالنسبة للطريقة التي يعمل بها التضخم في إعادة توزيع الدخل فكما رأينا أنه لكي يكون التضخم ناجحاً في تكوين الإدخار الإجباري في المجتمع فعليه ان يعمل في توزيع وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات ذات الميل الحدي المرتفع للإدخار ، وهي طبقة المنظمين على حساب الطبقات الذين يكون الميل الحدي للإدخار عندهم منخفضاً وهم طبقة العمال وجميع أصحاب الدخل الثابتة وهذا يعني أن تكون تكاليف التضخم الاجتماعية فضلاً من تكاليفه الاقتصادية مرتفعة وباهظة . فمن الناحية الاقتصادية ، فإن إعادة توزيع الدخل التي ترتب على التضخم لا تؤدي — بالضرورة الى الاستثمار . إذ تبين لنا التجارب التاريخية أن استخدام التضخم في

هذا المجال لم يكن فعالاً ، فالتضخم الذي أدى الى زيادة أرباح المنتجين والمزارعين في البلاد المتخلفة ، لم يؤد الى العمل على توجيه الأرباح الكبيرة المحققة في الاستثمار في المشروعات الانتاجية ، بل على العكس ، اتجهت هذه الزيادة الى الاستهلاك البذخي والكمالي .

ومن الناحية الاجتماعية فعلى ما يبدو ان هذا الاتجاه متأثر بالفكر التقليدي الذي يؤمن بقوة الطبقة الفنية كمحرك للنمو ، كما أنه يتخذ من التفاوت في توزيع الدخل لصالحها سبيلاً للتنمية ، وما من شك في ان الوقت الراهن لم يسمع بتقبل مثل هذه الأفكار التقليدية التي بدت تتراجع أمام الثورات التحررية وانتشار المبادئ الديمقراطية ، فالتنمية المقصود منها رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع ، ورفع مستوى الدخل الحقيقي ، لذلك فإن التكاليف الاجتماعية التي تنجم عن التضخم هي في الواقع تكاليف باهظة ، ولا يمكن القول انها تعتبر ثمناً بسيطاً لتحقيق التقدم .

أما فيما يتعلق بالحجة الثانية : والتي تعتبر التضخم وسيلة فعالة لتشغيل الموارد - العاطلة التي توجد في الدول المتخلفة ، وعلى الأخص الأيدي العاملة العاطلة في القطاع الزراعي . فعلى ما يبدو ان هذا الرأي يستند الى بعض الاعتبارات التاريخية التي تتخذ من تجربة البلاد المتقدمة خلال فترة الكساد مثلاً لتمويل المشروعات الاستثمارية في البلاد المتخلفة عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي أو الاصدار الجديد وزيادة التشغيل لمواجهة الزيادة في الطلب الفعال . ولكنه لا يمكن تطبيق هذه القاعدة على الدول المتخلفة ، فهناك فارق كبير بين شكل البطالة التي تحدث منها كينز والموجودة في النظام الرأسمالي ، والبطالة البنائية الموجودة في البلاد المتخلفة حيث يشغل جانب كبير من الأيدي العاملة بأعمال منخفضة الانتاجية كالإيدان الزراعي . إذ يرجع شيوع مثل هذا النوع من البطالة الى عجز القدرة الانتاجية للاقتصاد القومي (٤٥) . ويرجع ذلك الى أن الهيكل الاقتصادي للدول المتخلفة يتسم بعدة خصائص لا توجد في الهيكل الاقتصادي للدول المتقدمة ، فلاقتصاديات

المتقدمة تتميز عموماً بارتفاع درجة مرونة عرض عوامل انتاجها ، كما أن الصناعة تسود اقتصادياتها القومية وبالتالي فإن البطالة التي تتعرض لها بطالة صناعية اجبارية وتميل الى التكساد الدوري ، كما أن اقتصاديات السوق تكون أكبر حجماً من الاقتصاديات المتخلفة . وذلك بخلاف الحالة في الدول لمتخلفة حيث يتسم هيكلها الاقتصادي بفضالة مرونة العرض الكلي للانتاج على وجه العموم ، مع الأهمية النسبية للزراعة والندرة الكبيرة في رؤوس الأموال ، والبطالة المقننة تتركز في القطاع الزراعي ، كما أنها تتسم أيضاً بنسبة هامة من السلع لا تدخل السوق ، فضلاً عن ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك» (٢١) .

وفي ضوء العوامل السابقة للدول المتخلفة ، فإن الآثار المتوقعة من زيادة الاستثمار العام والمحولة بنقود جديدة ستكون مختلفة عن نظيرتها في الدول المتقدمة فالزيادة - الأولى في الاتفاق الاستثماري ستؤدي الى خلق دخول جديدة ، وهذه الدخول ستميل الى احداث ضغط صعودي في الطلب على السلع والخدمات ونظراً الى أن معظمها يكون منتجات زراعية فإن عرضها يكون غير مرن على الأقل في الفترة القصيرة ، وعليه فلا يتوقع أن يستجيب عرض الانتاج الى الزيادة المطلوبة فتميل الأسعار الى الارتفاع ، ويظهر ضغط تضخمي حتى ولو لم يصل للاقتصاد الى نقطة التشغيل الكامل ، وعليه فإن افتراض انصار التمويل بالتضخم غير صحيح ، ذلك أن افتراض وجود طاقات انتاجية معطلة في الزراعة والصناعة وأن هذه الطاقات تكون صالحة للتشغيل فوراً بمجرد زيادة حجم الطلب الفعلي عن طريق الزيادة في حجم وسائل الدفع هو افتراض لا يمكن قبوله في البلاد المتخلفة .

والحجة الثالثة : التي تقول بالأخذ بالتضخم لتسهيل استيراد رأس المال ، فيري أنصار الاتجاهات المعارضة للتضخم أنه من الغريب أن يلجأ أنصار التمويل التضخمي الى التضخم لترفع الأسعار المحلية لجلب رؤوس الأموال ، لأن الواقع الاقتصادي عكس ما افترضته هذه الحجة ،

ذلك ان التضخم يعتبر اداة لعدم اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية لتاكل قيمتها على مر الزمن .

اما الحجة الرابعة : والمتعلقة بظاهرة الوهم النقدي فانها تتعرض للنقد من اكثر من ناحية فليس هناك ما يضمن خضوع بعض الافراد في المجتمع لظاهرة الوهم النقدي لفترة طويلة . لا سيما اذا كانت الاستثمارات الجديدة تتطلب فترة انشائية طويلة ، اذ قد تتمدد الاسعار في الارتفاع بحيث يترتب عليها انخفاض ملحوظ في مستويات الاجر الحقيقي ، الامر الذي يدفع العمال الى المطالبة بزيادة الاجور ، واذا ما نجحوا في ذلك ، وارتفعت الاجور النقدية دون ان ترتفع الانتاجية بنفس النسبة فان ارتفاعا في الاسعار لا بد منه ، وهذا ما يجر الى مسلسل من الارتفاعات في الاسعار والاجور ، وهذا ما يسبب ابلغ الضرر بالاقتصاد القومي .

وبالنسبة للحجة الخامسة : التي تقول ان الدول المتخلفة يمكن ان تصدر نقود جديدة تعادل الاموال المكتنزة ، نظرا لتفشي عادة الاكتناز بهذه الدول ، فانه لا يمكن معرفة مقدار الاموال المكتنزة ، ومن جهة اخرى فماذا يكون الموقف ، اذا قام بعض الافراد لاسباب مختلفة بزيادة معدل الانفاق من اموالهم المكتنزة .

وفيما يتعلق بالحجة السادسة : التي تقول ان التضخم يؤدي الى حفر الاستثمار .

يتساءل المعارضون : ما الذي يضمن عدم تحول الارباح الناتجة من التضخم الى المضاربة بدلا من الاستثمار المنتج ، كما ان الدول لا تستطيع السيطرة على توجيه الاستثمارات بكفاءة نظرا الى الطبيعة البنائية لهذه الاقتصاديات المختلفة ، ولا سيما ضعف اسواقها النقدية والمالية مما يترتب عليه ضعف الادوات التي تكون في متناولها للسيطرة على اوجه الاستثمار .

وبعد ان استعرضنا اهم الآراء المؤيدة والمعارضة لتمويل التضخمي يمكننا التساؤل هل بالامكان الاعتماد على التمويل التضخمي في البلدان النامية ؟ ..

وقبل الاجابة على هذا السؤال لا بد من استعراض الاطار العام لاقتصاديات البلدان النامية ، ومن ثم الآثار المترتبة على زيادة الاستثمار الحكومي الممولة بالعجز في اقتصاديات فبالنسبة لاقتصاديات البلدان النامية تتميز بالسمات التالية :

١ - وجود مشكلة سكانية تعاني منها البلدان النامية .

٢ - انخفاض مرونة الجهاز الانتاجي اي ضالة مرونة مرض المنتجات .

٣ - عدم وجود طاقات عاطلة في صناعات السلع الاستهلاكية ناشئة عن انخفاض مستوى الطلب النقدي ..

٤ - عدم وجود البطالة الا ارادية بالمعنى الشائع في الدول المتقدمة ، اي ان البطالة الموجودة في البلدان النامية ناشئة عن انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي الذي يرجع بدوره الى انخفاض مستوى الطلب الفعلي .

٥ - ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك .

٦ - سيادة القطاع الزراعي في هذه الدول التي تتميز بسيادة الوحدات الانتاجية الصغيرة .

٧ - جمود الجهاز المالي للحكومة في هذه البلدان وعدم كفايتها وضيق اسوقها النقدية والمالية .

في مثل هذه الظروف التي تنسم بها اقتصاديات البلدان النامية فان استخدام التمويل التضخمي سوف يؤدي الى زيادة مستوى العمالة، ومن ثم زيادة الدخول التقديمية المتاحة للاستهلاك ، بينما لا يستطيع القطاع الزراعي الذي يسود اقتصاديات هذه الدول تلبية هذه الزيادات.

كذلك فانه ليس بالضروري ان يؤدي التضخم عن طريق اعادته لتوزيع الدخل القومي الى زيادة الادخار والاستثمار ، فاصحاب الدخل الثابتة ، سوف تنخفض دخولهم الحقيقية ، اما الجانب الاخر وهي فئة المنظمين التي اعيد توزيع الدخل لصالحهم ، فيتوقف الادخار في هذه الحالة على سلوكهم .

وقد اثبتت التجارب في الدول المتخلفة ان هؤلاء وجهوا مدخراتهم لاستثمار في فروع النشاط الاقتصادي الاقل انتاجية على مستوى الاقتصاد القومي مثل شراء العقارات ، وبناء العمارات الفاخرة ، والمتاجرة بها وفي مجال استيراد السلع الكمية والاستهلاكية . الخ . كما ان ارتفاع الاسعار لمدة طويلة ، قد يفقد الناس الثقة بالنقد فتتجه المدخرات الى اشكال غير منتجة من الاستثمارات .

فاستنادا الى هذه الاعتبارات التي اثينا على ذكرها ، بصدد آثار التضخم على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ، واذا ما اخذنا بعين الاعتبار الحجج التي ساقها انصار التمويل بالتضخم ، فان معظم الاقتصاديين يجمعون على نبذ التضخم كأداة لتمويل التنمية ، على حين لا يؤيده سوى قلة يحيطونه بشروط يكاد يكون توافرها امرا مستحيلا على النحو الذي اوردناه سابقا .

لذا ينصح معظم الاقتصاديين الدول النامية ، بان تتم التنمية الاقتصادية الرشيدة في ظل الاستقرار النقدي حتى لا يتسبب التضخم في ضياع ثمار التنمية .

ونحن ننفق في الرأي مع هؤلاء الاقتصاديين في عدم اللجوء الى هذا النوع من التمويل خصوصا وان التجارب لم تثبت نجاح مثل هذا الاسلوب في أي من البلدان النامية ، رغم ان سياسة التمويل بالتضخم طبقت في عدد من الدول (كاليابان ، وروسيا ، والمكسيك ، ومصر ، والهند) .

ففي الهند مثلا : (٤٧) استخدمت سياسة التمويل بالتضخم ، خلال الخطط الخمسية الاولى والثانية والثالثة بدرجات متفاوتة ، وعلى الرغم من نجاح هذه السياسة خلال الخطة الخمسية الاولى ، نتيجة احاطتها بظروف مواتية ، إلا ان سياسة التمويل بالتضخم لم تنجح خلال الخطتين الخمسيتين الثانية والثالثة .

فخلال الخطة الخمسية الاولى (١٩٥ - ١٩٥٦) والتي هدفت الى تحقيق زيادة في الدخل القومي قدرها (١٣٪) حيث أعطي للتمويل بالتضخم نسبة (١٤٪) لتمويل استثمارات الخطة ، وعند التنفيذ ارتفعت هذه النسبة الى (٢٦٪) ، وفعلا ارتفع الدخل القومي في نهاية الخطة الى (١٧٥٪) بدلا من (١٣٪) . دون تعرض الاقتصاد الوطني الى ضغوط تضخمية ، الا ان نجاح هذه التجربة يرجع الى الاسباب التالية :

١ - زيادة الانتاج الزراعي في عام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ بسبب تحسن الظروف الجوية وهذا ما أدى الى تدهور أسعار السلع الزراعية .

٢ - اتساع حجم الاقتصاد النقدي الأمر الذي استلزم زيادة عرض النقود .

٣ - تدهور أسعار كثير من السلع الصناعية ، نتيجة لحدوث الانكماش الذي أعقب الحرب الكورية عام ١٩٥٢ .

٤ - الزيادة الملحوظة في الدخل القومي ، مما استلزم زيادة الطلب على النقود .

إذا فالظروف الخاصة التي عاصرت تجربة تنفيذ هذه الخطة أدت إلى إمكان تلاشي آثار التمويل بالتضخم وأن هذه الظروف لم تعد تتكرر، ونادراً ما تتوفر مثل تلك الظروف لكي تنجح عملية التمويل بالتضخم .

ومع اعتقادنا بعدم اللجوء إلى التمويل بالتضخم لتمويل التنمية في البلدان النامية من المفيد الإشارة إلى أن التضخم أصبح حقيقة واقعة في معظم البلدان النامية ، وأخذ يهدد كيان واستقرار اقتصاديات هذه الدول .



الفصل الثاني

الادخار في القطر العربي السوري ودوره في

تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تعرفنا في الأبحاث السابقة من هذه الدراسة على مسألة الادخار من جوانبها المختلفة اذ تعرفنا على مفهوم الادخار وبعض المفاهيم الاساسية المرتبطة به ، والعوامل التي تتحكم في تحديد حجم المدخرات ، كما تناولنا الادخار في البلدان النامية ودوره في تمويل التنمية فتعرفنا على حجم وطبيعة المدخرات في هذه البلدان ، والأسباب التي تقف وراء انخفاض حجم المدخرات ، وما هي الوسائل والطرق المتاحة والتي يمكن استخدامها لتقوم بتعبئة وتشجيع المدخرات الوطنية .

وفي هذا الفصل سوف نتناول الادخار في القطر العربي السوري ودوره في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، باعتبار أن اقتصاد القطر العربي السوري ، هو أحد الاقتصاديات النامية التي تعاني من مشكلة ضالة معدلات الادخار ، وعدم كفاية المدخرات الوطنية المتاحة ، لتمويل عملية التنمية المنشودة ، ويرى في رفع معدل الادخار الوسيلة الاساسية لرفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المنشودة .

ولهذا فإن هذا الفصل سوف يتناول دراسة لدور الادخار في تمويل التنمية في القطر حيث نتعرف في البحث الأول على حجم وطبيعة المدخرات

الوطنية المتاحة ومدى كفايتها في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال دراسة أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على حجم المدخرات المتحققة . ثم نتناول في البحث الثاني أهم الوسائل والطرق المتبعة في تعبئة وتشجيع المدخرات الوطنية ، وفي البحث الثالث والآخر سوف نقوم باجراء دراسة تحليلية لاجهزة تجميع وتعبئة المدخرات في القطر العربي السوري .



البحث الأول

المخزرات الوطنية ومدى كفايتها في تمويل

التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ان 'اقتصاد القطر العربي السوري' يشبه الى حد كبير اقتصاديات معظم البلدان النامية غير النفطية ، وان دراسة واقع هذا الاقتصاد يمثل نموذجا لاقتصاديات البلدان النامية . فالاقتصاد السوري اقتصاد نامي . وتتجلى هذه الصفة في كل مظهر من مظاهره ولكي نتعرف على حجم وطبيعة المخزرات الوطنية المتاحة ، ومدى كفايتها لتمويل عملية التنمية من المفيد التعرف على اهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس لنا واقع هذا الاقتصاد ، والصعوبات التي تعترض مسيرته التنموية . والتي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على حجم المخزرات الوطنية المتحققة ، ومدى كفايتها في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

اتجاهات نمو السكان والنتائج المحلي الاجمالي

ومتوسط نصيب الفرد

ان اي دراسة لتطور النتائج المحلي الاجمالي ، لا بد وان تؤخذ بعين الاعتبار معدل النمو السكاني ، لان اي دراسة لهذا المؤشر دون اخذ معدل النمو السكاني بعين الاعتبار ، لا تعكس لنا الزيادة الحقيقية في متوسط دخل الفرد وبالتالي قدرته على الادخال . وبالتالي فان اي زيادة في متوسط نصيب الفرد لا بد وان تكون نتيجة زيادة في معدل الناتج المحلي

الاجمالي اكبر من معدل الزيادة في النمو السكاني ويوضع لنا الجدول رقم ٩/ اتجاهات نمو السكان والناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد خلال فترة الثمانينات .

من الجدول رقم ٩/ يتبين لنا ان الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية قد ارتفع من (٥١٢٧٠) مليون ليرة سورية في سنة ١٩٨٠ الى (٢٠٣٢٢٧) مليون ليرة سورية في سنة ١٩٨٩ . اي بزيادة قدرها (٢٩٦٪) من مستواه في بداية الفترة اي ان متوسط نسبة الزيادة السنوية خلال عقد الثمانينات تبلغ (٢٩٦٪) .

كما يوضح لنا الجدول ان عدد السكان في القطر قد ارتفع من ٨٧٠٤١ مليون نسمة في سنة ١٩٨٠ الى (١١٧١٩) مليون نسمة في سنة ١٩٨٩ . اي ان السكان كانوا يتزايدون بمعدل متوسط قدره (٢٠١٪) سنويا .

وهذا يعني ان الناتج المحلي الاجمالي خلال هذه الفترة يتزايد بمعدل يزيد عن معدل نمو السكان ، وهذا ما ادى الى زيادة متوسط نصيب الفرد الاسمي من (٥٨٩٠) ليرة سورية عام ١٩٨٠ الى (١٧٣٤٢) ليرة سورية في عام ١٩٨٩ .

اي ان متوسط الفرد الاسمي حقق زيادة ملموسة خلال هذه الفترة حيث بلغ معدل النمو السنوي وسطيا (١٩٤٪) ولكن على الرغم من ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي اعلى من معدل نمو السكان بشكل كبير : الا ان هذا الفرق لا يعكس تحسنا وارتفاع مستوى معيشة السكان لال هذه الفترة . فلا بد لنا من التعرف على مستوى الاسعار السائدة ، واثرها في زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، نتيجة ظروف التضخم التي سادت القطر خلال هذه الفترة .

• الرقم مبدئية .

الجدول رقم /٩/
اتجاهات نمو السكان والنتائج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد
خلال الثمانينات

السنوات	عدد السكان بالآلاف	النتائج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مليون / ل. س	النتائج المحلي بأسعار ١٩٨٥ مليون / ل. س	متوسط نصيب الفرد الاسمي ليرة سورية	متوسط نصيب الفرد بالأسعار الثابتة ليرة سورية
١٩٨٠	٨٧٠٤	٥١٢٧٠	٧٢٠٧٨	٥٨٩٠	٨٠٢٤
١٩٨١	٨٩٩٦	٦٥٧٧٧	٧٨٩٣١	٧٣١٢	٨٤٩٦
١٩٨٢	٩٢٩٨	٦٨٧٨٨	٨٠٦٠٦	٧٣٩٨	٨٣٨٦
١٩٨٣	٩٦١١	٧٣٢٩١	٨١٧٥٨	٧٦٢٦	٨٢٢٣
١٩٨٤	٩٩٣٤	٧٥٣٤٢	٧٨٤٢٩	٧٥٨٤	٧٦٢٠
١٩٨٥	١٠٢٦٧	٨٣٢٢٥	٨٣٢٢٥	٨١٠٦	٧٨٤٠
١٩٨٦	١٠٦١٢	٩٩٩٣٣	٧٩١٠٩	٩٤١٧	٧١٨٧
١٩٨٧	١٠٩٦٩	١٢٧٨٤٧	٨٠٨٠٣	١١٦٥٥	٧١٣٢
١٩٨٨	١١٣٣٨	١٨٤٧٢٤	٩٠٥٥١	١٦٢٩٢	٧٧١٤
١٩٨٩ (*)	١١٧١٩	٢٠٣٢٢٧	٨٧٤٠٢	١٧٣٤٢	٧١٨٨

المصدر : المجموعة الاحصائية لعام ١٩٩٠ .

لذلك لا بد لنا من اجراء مقارنة بين الناتج المحلي الاجمالي
بالاسعار الثابتة ومقارنته بمعدل النمو السكاني . فلو عبرنا عن الناتج
المحلي الاجمالي باسعار سنة ١٩٨٥ لوجدنا ان هذا الناتج قد ارتفع من
(٨٢.٧٨) مليون ليرة سورية سنة ١٩٨٠ الي (٨٧٤.٠٢) مليون ليرة
سورية عام ١٩٩٨ . اي ان الناتج المحلي الاجمالي قد زاد خلال هذه
الفترة بنسبة لاتتعدى (٢١.٢ ٪) ، من متواه في بداية الفترة اي
بمتوسط زيادة سنوية قدرها (٢.١ ٪) .

وبالطبع فان هذه النسبة اقل من نسبة الزيادة في معدل النمو
السكاني وان الفرق بين المعدلين (٢.١ ٪ - ٥.٢ ٪ = ٣.١ ٪) يمكن ان
يعكس لنا تدهور الدخل بالاسعار الثابتة للفرد خلال الفترة المذكورة .

ونلاحظ من خلال الارقام ان متوسط نصيب الفرد بالاسعار
الثابتة قد انخفض بشكل كبير خلال هذه الفترة ، فبينما كان متوسط
نصيب الفرد خلا عام ١٩٨٠ حوالي (٨.٢٤) ليرة سورية انخفض
هذا المتوسط الى (٧١٨٨) ليرة سورية عام ١٩٨٩ .

وبالطبع فان انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي
الاجمالي ، يعني انخفاض مستوى معيشة العديد من السكان اصحاب
الدخل المحدودة ، مما يضعف من قدرتهم على الادخار .

الناتج المحلي الاجمالي حسب الانفاق :

بعد ان تعرفنا على تطور الناتج المحلي الاجمالي ، مقارنة بمعدل
النمو السكاني ومتوسط نصيب الفرد من الناتج ، من المفيد والمهم
ان نتعرف على توزيع الناتج المحلي الاجمالي حسب عناصر انفاقه ،
لنتمكن من معرفة مدى كفاية الناتج المحلي الاجمالي لتغطية الاستهلاك
النهائي والاستثمار اللازم لتمويل عملية التنمية المنشودة .

الجدول رقم / ١٠
 الناتج المحلي حسب الانفاق خلال الفترات والاسعار الثابتة لعام / ١٩٩٥
 (تكاليف الفترات السورية)

السنة	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١ - الاستهلاك خاص عام
٥٩٧٧٠	٨٦٤٥	٦٦١٥	٧٣٩٤٠	٦٥٩١١	٦٩٢٧٣	٦٩٧٢٧	٧١٩١٩	٦٦٨٨٠	١ - الاستهلاك خاص عام
٤٤٥٥١	٦٣٤٠	٤٨٣٦٦	٥٥١٥٥	٤٤٥٦٦	٤٤٥٦٩	٥١٠٢١	٥٤٢٢١	٥٠٠٠٠	٢ - الاستثمار خاص عام
١٥١١٩	١٢٩٠٩	١٧٧٨٧	١٩٧٨٥	٢٣٨٥١	١٨٨٥١	١٧٥٤٩	١٧٠٤٥	١٦٦٤٧	٢ - الاستثمار خاص عام
١٠٩٩٤	١١٤٣٧	١٧٦٠٦	١٩٧٨٦	١٨٨٥١	١٨٨٥١	١٧٥٤٩	١٧٠٤٥	١٦٦٤٧	٢ - الاستثمار خاص عام
٣٣٠٠	٣٣٦٦	٦٦٥٢	٦٥١٤	٦٦٦١	٦٦٦١	٦٦٦١	٦٦٦١	٦٦٦١	٢ - الاستثمار خاص عام
٣٦٨٤	٨٠٨٠	١٠٩٥١	١٣٢٦٥	١٣٢٦٥	١٣٢٦٥	١٣٢٦٥	١٣٢٦٥	١٣٢٦٥	٢ - الاستثمار خاص عام
١٦٦٣٧	٧٣٦١	٤٦٥١	١٠٤٩٩	١٣٣٣	٦٦٢٠	٦٦٢٠	١٠٠٣٣	١١٤٥٠	٣ - صافي التعامل الخارجي صادرات وارادات
٣٦٥١	٤٧٥٠	١٣٣٠١	١٠٤٩٩	١٣٣٣	٦٦٢٠	٦٦٢٠	١٠٠٣٣	١١٤٥٠	٣ - صافي التعامل الخارجي صادرات وارادات
١٢٤٧٠٦	١٢٤٨٥	١٢٤٨٥	١٢٤٨٥	١٢٤٨٥	١٢٤٨٥	١٢٤٨٥	١٢٤٨٥	١٢٤٨٥	٤ - الناتج المحلي (٣ + ٢ + ١)
٨٧٤٠٢	٩٠٥٥١	٧٤١٠٤	٨٣٢٢٥	٧٤٣٢٩	٧٤٣٢٩	٨٠٦٠٦	٧٨٩٣١	٧٢٠٧٨	٥ - الدخل من صادرات
٢٧٧٣٣	٤٠٧١	١٢٩٥٥	٩٢٨٥	١٢٩٥١	١٢٩٥١	١٠٨٧٨	٧٠١٢	٥١٩٩	٥ - الدخل من صادرات

المصدر : المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٠.

* : أرقام مبدئية.

ويمثل الناتج المحلي الإجمالي حسب الاتفاق مجموع قيم السلع الاستهلاكية والخدمات النهائية ، وإجمالي تكوين رأسمال (الاستثمار) وصافي التعامل الخارجي . ويبين لنا الجدول رقم /١٠/ إجمالي الاتفاق المحلي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥ .

٢ - الاستهلاك المحلي :

من خلال الجدول رقم /١٠/ يتبين لنا أن تطور الاستهلاك يتبع تطور الناتج المحلي الإجمالي بين التوسع والانتكاش . فقد بلغ إجمالي الاستهلاك (العام والخاص) عام ١٩٨٠ (٦٦٨٨٠) مليون ليرة سورية، تراجع إلى (٥٩٧٧٠) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ أي بنسبة (٨٩٪) . فقد بلغ متوسط نسبة الاستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة الدواسة حوالي (٨٧٪) .

ب - الاستثمار :

ترلوح المصروفات على تكوين رأس المال الثابت خلال فترة الدراسة حوالي / ١٦ / مليار ليرة سورية سنوياً . وبالرغم من التباطؤ في النشاط الاقتصادي خلال هذه الفترة فإن متوسط نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت حوالي (٢٠ /) تقريباً . وأن حوالي (٦٥٪) من هذه الاستثمارات تتم عن طريق القطاع العام .

ومن الملاحظ أن حجم الاتفاق الاستثماري قد تقلص في السنوات الثلاث الأخيرة من عقد الثمانينات ، حيث وصلت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (١٢٪) في عام ١٩٨٩ .

ويعزى الانخفاض في حجم الاتفاق الاستثماري إلى رغبة الحكومة في تخفيض الإنفاق في حدود الإمكانيات المتاحة ، في سبيل تصحيح الأوضاع الاقتصادية ، إذ اقتصر الإنفاق الاستثماري على الاستثمارات الضرورية واللازمة الضرورية واللازمة للنشاط الانتاجي .

ج - صافي التعامل الخارجي :

يمثل صافي التعامل الخارجي الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات ويطلق عليه أحيانا (فجوة الموارد المحلية) .

يشير صافي التعامل الخارجي الى عجز في الميزان التجاري خلال فترة الثمانينات حيث بلغت نسبته باستثناء عام ١٩٨٩ حوالي (٧٩,٨٪) من الناتج المحلي الاجمالي اما خلال عام ١٩٨٩ فقد حقق صافي التعامل الخارجي فائضا قدره (١٦٦٣٨) مليون ليرة سورية ، أي مايشكل نسبة (١٩ ٪) من الناتج المحلي الاجمالي .

ونود الاشارة هنا ، ان الفائض في الميزان التجاري المتحقق خلال عام ١٩٨٩ جاء نتيجة الى :

١ - سياسة ترشيد وضغط الاستيراد التي اتبعتها الحكومة في الاونة الاخيرة .

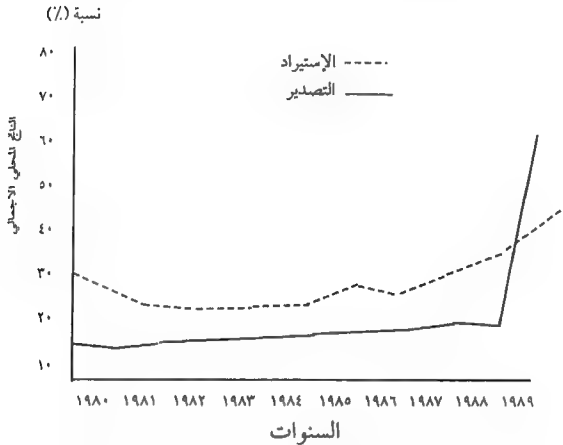
٢ - اتفاق المدفوعات المنظم مع الاتحاد السوفياتي ، حيث ان معظم صادرات القطر خلال هذا العام كانت الى الاتحاد السوفياتي انشاء لمديونية القطر .

ويظهر لنا الشكل رقم ١/ تطور نسبة كل من الصادرات والمستوردات بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الثمانينات .

د - المخرجات المخطية :

كما هو الحال بالنسبة لتطور الاستهلاك ، كذلك فان تطور الادخار يتبع تطور الناتج المحلي الاجمالي فكلاهما دالة في الدخل . ومن المعلوم لدينا انه عندما ترتفع نسبة الاستهلاك فان نسبة الادخار لا بد ان تنخفض .

الشكل رقم / ١ /
نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي

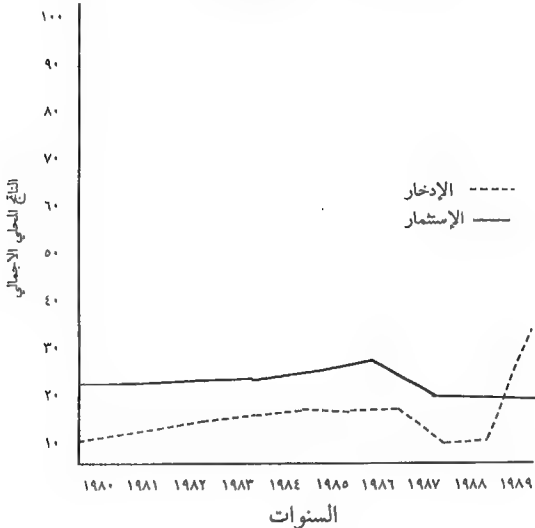


والعكس صحيح . فحجم المدخرات هي عامل متبقي من الناتج المحلي بعد طرح حجم الاستهلاك . لذلك نلاحظ من خلال الجدول رقم / ١٠ / انه عندما يرتفع حجم الاستهلاك بنسبة أعلى من حجم الناتج المحلي الاجمالي فان حجم الادخار ينخفض ، لذلك فان تطور حجم الادخارات

المحلية لم يأخذ منحى ثابت خلال فترة الدراسة فقد بلغت نسبة المدخرات المحلية من الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الثمانينات حوالي (١٣٪) . واستطاعت هذه المدخرات تمويل حوالي (٧٠٪) من الاستثمارات المنفذة خلال هذه الفترة .

ويظهر لنا الشكل رقم ٢/ تطور نسبة كل من الادخار والاستثمار بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الثمانينات .
الشكل رقم ٢/

نسبة الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي (٪) نسبة



نلاحظ من الشكل رقم ٢ / أن حجم المدخرات الوطنية المتحققة خلال فترة الثمانينات ، لم تأخذ منحى ثابت ولم تتمكن من تمويل الاستثمارات المطلوبة لعملية التنمية خلال هذه الفترة ، رغم أن حجم الاتفاق الاستثماري قد قلص خلال هذه الفترة ، وخاصة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من فترة الثمانينات .

ولكي نتعرف على طبيعة المدخرات الوطنية ، لا بد لنا من التعرف على مصادر الادخار القطاعية والتي تقسم عادة الى مدخرات الافراد ، ومدخرات قطاع الأعمال ، ومدخرات القطاع الحكومي ، ونظرا لعدم وجود احصائيات تتناسب مع هذا التقسيم ، رأينا تقسيم مصادر الادخار القطاعية الى مدخرات القطاع الخاص ومدخرات القطاع العام .

مدخرات القطاع الخاص :

تشمل مدخرات القطاع الخاص (مدخرات الافراد ومدخرات قطاع الأعمال الخاص) ونظرا للصعوبات التي صادفتنا في الحصول على مدخرات هذين القطاعين بشكل مستقل ، باعتبار أن قطاع الأعمال الخاص في القطر ، يتميز بغلبة المنشآت والمحللات الصغيرة ، والتي لا تسلك دوائر محاسبية ، وبالتالي لا يمكن التعرف على حجم نشاطها الاقتصادي ، ولا على أرباحها الحقيقية ومدخراتها المتحققة ، حتى أن المنشآت الكبيرة ، غالبا ما تخفي حجم نشاطها الحقيقي وأرباحها المتحققة ، ونتيجة لذلك لم نتمكن من معرفة حجم المدخرات المتحققة لدى هذا القطاع ، باعتبار أن أرباح هذا القطاع يعاد استثمارها مباشرة في نفس النشاط الذي تزاوله ، دون أن تظهر في سوق رأس المال ، لذلك قمنا بتجميع حصيلة الودائع والمدخرات لدى المصارف المتخصصة مجتمعة حسب طبيعتها (ودائع تحت الطلب ، ودائع لأجل) وحسب القطاع (عام ، خاص) خلال فترة الثمانينات .

ويظهر لنا الجدول رقم ١١ / تطور حجم ودائع ومدخرات القطاع الخاص لدى المصارف المتخصصة خلال فترة الثمانينات .

الجدول رقم /١١/ °
تطور حجم ودائع ومدخرات القطاع الخاص لدى المصارف المتخصصة
(بملايين الليرات السورية)

السنوات	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
ودائع ومدخرات القطاع الخاص	٥٤٨٠	٦٩٧٢	٨٨٢٠	١١٤٦٩	١٤٧٩٤	١٧٣١٦	١٩٩٢٤	٢٢٧٤١	٢٤٦٩٤	٢٩٧٤٢

يلاحظ من خلال الجدول رقم /١/ ان هناك تطوراً ملحوظاً في حجم ودائع ومدخرات القطاع الخاص ، حيث ارتفع حجم الودائع من ٥٤٨٠ مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ الى ٢٩٧٤٢ مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ . أي بزيادة قدرها (٥٤٢ ٪) . الا انه لابد من الاشارة الى ان القسم الاكبر من هذه الودائع يشمل ودائع تحت الطلب ، وهذا النوع من الودائع لا يمكن اعتباره ادخاراً ، باعتبار ان هذه الودائع واجبة الدفع في أية لحظة ، وبالتالي فإن المصارف المتخصصة لا تملك حرية توظيف وتثمر هذه الودائع الا في حدود مقولة وشيء من التفصيل في البحث الثالث لدى دراسة أجهزة تعبئة وتشجيع المدخرات في القطر .

مدخرات القطاع العام :

وتشمل مدخرات قطاع الاعمال العام والتي تشمل في القطر مؤسسات وشركات القطاع العام ذات الطابع الاقتصادي ، ومدخرات الحكومة .

فبالنسبة لمخدرات المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ، لم يتمكن من الحصول على حجم مخدراتها الفعلية من واقع الميزانيات الحقيقية ، لذلك حصلنا على حجم القوائض الاقتصادية لهذه المؤسسات المقرر تحويلها الى صندوق الدين العام ، وذلك من واقع الموازنات التقديرية السنوية الصادرة عن وزارة المالية - حيث تقسم هذه القوائض الى قسمين :

١ - فائض الموازنة :

ويتألف من الأرباح والاحتياطيات ، والتي تعتبر بمثابة إيراد نهائي للصندوق ولا حق الجهة الموردة لهذا الفائض أن تطالب به .

٢ - فائض السيولة :

ويتألف من الاستهلاكات السنوية والمؤونات السنوية ، وتؤخذ المبالغ الموردة الى الصندوق على شكل ائتمان بتسهيلات اسمية باسناد الدين العام .

علما بأن الاحتياطيات الاجبارية الخاصة لدى المصارف تدخل في فائض السيولة ، ويجري توريدها على شكل ائتمان باسناد الدين العام.

وسوف نتعرف على حجم القوائض الاقتصادية لهذه المؤسسات من خلال الجدول التالي :

بلا حظ من الجدول رقم /١٣/ ان مجموع الفائض المتاح والذي يمثل هنا فائض الموازنة وفائض السيولة ، كان ينمو بشكل مضطرد خلال فترة الدراسة باستثناء عام ١٩٨٥ ، وقد انخفض بشكل ملحوظ في السنوات الاخيرة من عقد الثمانينات ١٩٨٨ - ١٩٨٩ وفي عام ١٩٩٠ . ويلاحظ ان انخفاض حجم الفائض المتاح يرجع الى انخفاض فائض الموازنة والذي يمثل كما هو معلوم الأرباح والاحتياطيات المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي .

المجلد رقم / ١٢
 التقرير الاقتصادي المؤسست ذات الطابع الاقتصادي المقرر عليها إلى صندوق الدين العام موزعة حسب القطاعات الاقتصادية الأساسية خلال فترة السنتين
 (بلايين الليرات السورية)

المجموع (٢٠١١)	المجموع (٢)	مناطق السورلة				المجموع (١)	مناطق السورلة				السنوات
		الحجرات	البناء والتشييد	الصناعة والتعدين	الزراعة		الحجرات	البناء والتشييد	الصناعة والتعدين	الزراعة	
٨٦٠٤	١١١١	٣٦٤	١٢٠	٧١٧	١٠	٧٤٩٣	٧٤٠	١٥٠	٦٥١٧	٨٦	١٩٨٠
١٠٠٩٢	٢٠٤٩	٦٦٧	٢٦٣	١١٤١	٢٨	٧٩٩٣	٩٣٣	٢٤١	٦٧١٩	١٠٠	١٩٨١
١١٨١٤	٢٨٦٩	٨١١	٣٧٧	١٦١٩	٦٢	٨٤٤٥	١٢٧٧	٥٦٣	٦٨٢٠	٨٥	١٩٨٢
١١٩٠٠	٣٤٠٧	٦٥٩	٣٠١	٢٤١٩	٢٨	٨٤٩٣	١٦٧٨	١٥٩	٦٦٣٧	١٩	١٩٨٣
١٢٦٠٢	٣٨٢٨	٧٥٠	٣٥٦	٢٦٨٢	٤٠	٨٧٧٤	١٧٣٤	٥١٩	٦٤٩٤	٢٧	١٩٨٤
١٢٥٧٤	٣٩٣١	٧٧٧	٣٨٣	٢٧١٤	٥٨	٨٦٤٣	٢٠٠٧	٢٧١	٦٣٦٦	٢٩	١٩٨٥
١٣٩٠٧	٣٨٣١	٨٣٦	٤٨٨	٢٤٦٨	٤٣	١٠٠٧٦	٣٤١٧	٣٣٤	٦٣٩٨	٢٧	١٩٨٦
١٤٢٠٢	٤١٢٨	٩٠١	٥٦١	٢٦٥٥	٦١	١٠٠٧٤	٣٩٧٢	٣٣١	٥٧٣٣	٣٨	١٩٨٧
١١٦٧٧	٤٢٩٧	٨٦٣	١١١٨	٢٢٥٧	٥٩	٦٨٧٠	٣٣٠٦	٢١٣	٤٦٦٢	٩٣	١٩٨٨
١٠٣٧٧	٤٢٢٢	٩٩٧	٩٧٦	٢١٨٨	٦١	٦١٥٥	٢١١٢	١٧٢	٣٧٩٨	٧٣	١٩٨٩
١٢٤١٥	٤٨٦٠	١١٠٣	٩٢٩	٢٧٥٣	٧٥	٧٥٥٥	٣١٧١	١٤٦	٤٠٣٣	٢٠٥	١٩٩٠

المصدر : الميزانيات التقديرية السنوية الصادرة عن وزارة المالية في القطر العربي السوري.

كما يلاحظ أن قطاع الصناعة والتعدين يحتل المرتبة الأولى في حجم الفوائض الاقتصادية المقدرة سواء ما يمثل منها فائض الموازنة أو فائض السيولة ، يليها قطاع الخدمات ثم البناء والتشييد وأخيراً قطاع الزراعة . علماً بأن القطر العربي السوري هو من البلدان الزراعية ، ويعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني .

ومن المفيد الإشارة إلى حقيقتين مهمتين وهما : أن الفائض المتاح للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي يشمل فائض السيولة وهذا الفائض لا يمثل أرباحاً لهذه المؤسسات بل هو عبارة عن الاستهلاكات والمؤونات السنوية وتعتبر بمثابة قروض داخلية إلى صندوق الدين العام . أما الحقيقة الثانية وهي أن الفائض المتاح المتوفرة أرقامه أمامنا لا تعبر عن الحقيقة ، على اعتبار أن هذه الأرقام جميعها أرقام تقديرية وأن الأرقام الفعلية عن حجم الفوائض المتحققة لم تتمكن من الحصول عليها ، واعتقد بأنها أقل من ذلك بكثير . أن لم تكن سلبية ، حيث عانت معظم مؤسسات القطاع العام الانتاجي من خسائر كبيرة خلال فترة الثمانينات . كما اضطر قسم كبير منها إلى التوقف عن العمل ، بسبب هذه الخسائر ، وعدم توفر المواد الأولية ومستلزمات الانتاج اللازمة لها .

أما بالنسبة لتمدخرات الحكومية ، فإن الأمر لم يختلف عن واقع معظم البلدان النامية حيث تعاني الميزانية الحكومية من عجز مستمر منذ مطلع الثمانينات ، بسبب عدم كفاية الإيرادات الجارية لمواجهة الاستهلاك الحكومي المتزايد لأسباب عديدة من أهمها : معدل النمو السكاني الذي يعتبر من أعلى المعدلات في العالم . واتساع المدن بشكل كبير بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة والتضخم في الجهاز الإداري - الحكومي ، وارتفاع نسبة الهدر في منشآت الأعمال الحكومية ... الخ .

ويظهر لنا الجدول رقم ١٣/ العجز الزمن في الميزانية الحكومية
نتيجة ارتفاع نسبة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالنسبة للنتاج
المحلي الإجمالي .

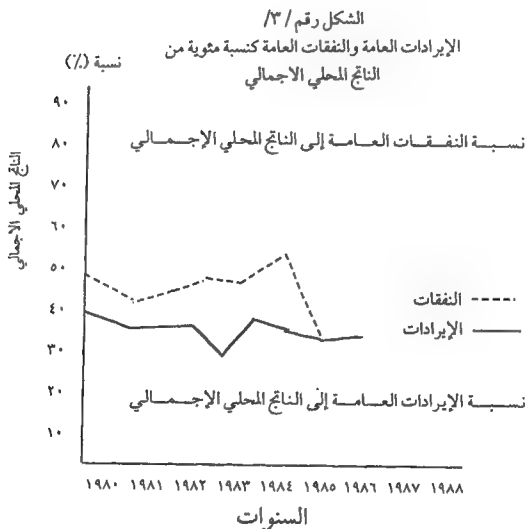
الجدول رقم /١٣/
إيرادات العامة والنفقات العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي
١٩٨٠	٣٨,٠٨	٤٧,٩٨	- ٩,٩
١٩٨١	٣٣,٤٦	٤٠,٦٦	- ٦,٢
١٩٨٢	٣٥,٧	٤٥,٤	- ٩,٧
١٩٨٣	٣٦,٩	٤٥,٩	- ٩,٠
١٩٨٤	٢٩,٣	٤٦,٥	- ١٧,٢
١٩٨٥	٤٠,٠	٥١,٧	- ١١,٧
١٩٨٦	٣٥,٣	٤٣,٧	- ٨,٤
١٩٨٧	٣٣,٠	٣٣,٠	-
١٩٨٨	٣٥,٨	٣٥,٨	-

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد (الملاحق الإحصائية)
تقرير عام : ١٩٨٦ ، ص (٣٥٦ - ٣٦٠) ، وتقرير عام ١٩٨٩ ،
ص (٣٦٩ - ٣٦٠) .

يلاحظ من خلال الجدول رقم /١٣/ ان الميزانية الحكومية تعاني من عجز مستمر حتى عام ١٩٨٦ وهذا يعني ان المداخيل الحكومية سلبية طيلة هذه الفترة ؛ وبدءا من عام ١٩٨٧ استطاعت الحكومة نتيجة سياسة ترشيد وضغط الانفاق العام التي اتبعتها الى تلافي هذا العجز في الميزانية الحكومية .

ويظهر لنا الشكل رقم /٣/ العجز المزمع في الميزانية الحكومية خلال فترة الثمانينات .



ونتيجة لعدم كفاية المدخرات المحلية بمصادرها المختلفة لتمويل الاستثمارات المطلوبة لعملية التنمية ، لجأ القطر العربي السوري . مثل بقية معظم البلدان النامية الى التمويل الخارجي ، لتغطية العجز في فجوة الوارد المحلية ، ولتأمين الموارد اللازمة لاستثمارات التنمية المختلفة .

التمويل الخارجي (المدخرات الأجنبية) :

منذ الاستقلال كان لزاما على القطر العربي السوري بناء جيش قوى ، مع ما يتطلبه من مستلزمات دفاعية وتنفقات باهظة ، نظرا لارتباط سوريا العضوي بالقضايا القومية ، وبالصرع العربي- الاسرائيلي . وقد انعكس ذلك بالطبع على الشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

وعلى الرغم من ان القطر ، لم يبدأ بتنفيذ خطته الخمسية الا في صام (١٩٦١ - ١٩٦٥) الا ان عملية التنمية ، بدأت منذ الاستقلال ، عن طريق القيام ببعض المشروعات الهامة . وبنتيجة عدم كفاية الموارد الوطنية (ادخارات ، ضرائب ورسوم) أمام المهام الاقتصادية والدفعلية اضطر القطر العربي السوري أن يستعين بالقروض الخارجية لسد الفجوة القائمة بين ازدياد النفقات العامة ومستلزمات الدفاع الوطني والاحتياجات الاستثمارية المستهدفة وبين المدخرات والإيرادات المتاحة ، لتنفيذ الخطط الخمسية المعتمدة وتحقيق التنمية الاقتصادية الطموحة .

وهكذا أخذ الدين العام الخارجي ، دورا مهما وأساسيا في تمويل الموازنة العامة للدولة ، وبدا بشكل مصدراً من مصادر تغطية الانفاق العام ، نتيجة محدودية الموارد (١) .

وقد تعرفنا مسبقا على حجم وطبيعة المدخرات الوطنية المتحققة خلال فترة الثمانينات وسوف نتعرف فيما يلي على تطور اعتماد سوريا

على القروض الخارجية لتدويل المشاريع الاستثمارية خلال الخطط الخمسية المعتمدة .

بدأ الاقتراض الخارجي في سوريا عام ١٩٥٠ بمبلغ قدره (٦) ملايين دولار أمريكي من المملكة العربية السعودية (٢) ، ثم أخذت القروض تنمو تبعا لتطور عمليات التنمية في القطر . لتساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية المعتمدة خلال الخطط الخمسية .

وبالفعل ساهمت القروض الخارجية في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الخطط الخمسية كافة (٣) . فقد بلغت خلال الخطة الخمسية الأولى لسنوات (١٩٦١ - ١٩٦٥) مبلغ (٢٢٣ر٨) مليون ليرة سورية من مجموع الموارد الفعلية البالغة (١١٨٧ر٤) مليون ليرة سورية أي بمعدل (١٩ ٪) ، وقد ارتفعت النسبة خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٦ - ١٩٧٠) الى (٣٧ ٪) بسبب زيادة الحاجة الى القروض الخارجية في سنة ١٩٦٧ والسنوات التي تلتها بسبب الحرب اذ بلغت القروض والتسهيلات الائتمانية الفعلية (١٥٥ر٨) مليون ليرة سورية في الموازنة الانمائية لسنة ١٩٦٧ أي بنسبة (٥٢ ٪) من مجموع الموارد الفعلية في الموازنة للسنة المذكورة البالغة (٢٩٥ر٨) مليون ليرة سورية .

واذا تتبعنا مدى اعتماد سورية على الموارد الخارجية (القروض والتسهيلات الائتمانية) خلال الفترة من : ١٧٩١ - ١٩٩٠) وهي سنوات الخطط الخمسية ، الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة كما هو موضح في الجدول رقم /١٤/ . نلاحظ أن نسبة الموارد الخارجية الى مجموع الموارد المخصصة لتغطية اعتمادات المشاريع الاستثمارية من واقع الموازنة العامة للدولة قد بلغ متوسط النسبة خلال الخطة الثالثة (٢٩ ٪) ، وقد انخفضت النسبة في الخطة الرابعة لتصل الى (١٨ ٪) ثم تناقصت الى نسبة (١١ ٪) خلال الخطة الخمسية الخامسة ، أما خلال الخطة الخمسية السادسة فكانت النسبة

(١٥ ٪) الا ان هذه النسبة كانت تنخفض وترتفع تدريجيا فقد انخفضت الى ادنى مستوى لها طيلة سنوات الخطط الخمسية في عام ١٩٨٦ تصل الى نسبة (٩ ٪) فقط ، بينما وصلت الى حوالي (٢١ ٪) عام ١٩٨٨ .

الجدول رقم ١٤/

تطور اعتماد سورية على الموارد الخارجية لتمويل المشاريع
الاستثمارية خلال الخطط الخمسية (من سنة ١٩٧١ ولغاية ١٩٩٠)
بملايين الليرات السورية

الخطط الخمسية	السنة	اعتمادات المشاريع الاستثمارية		المجموع	نسبة الموارد الخارجية الى مجموع الموارد
		للموارد المحلية	للموارد الخارجية		
الثالثة	١٩٧٥-٧١	١٠٨٦٣	٣٠٣٥	١٣٨٩٨	٪٢٩
الرابعة	١٩٨٠-٧٦	٤٥٨٢٣	١٠٣٤٣	٥٦١٦٦	٪١٨
الخامسة	١٩٨٥-٨١	٧٦١٨٥	٨٨٩٣	٨٥٠٧٨	٪١١
	١٩٨٦	١٧٥٨٣	١٧٥٠	١٩٣٣٣	٪٩
	١٩٨٧	١٥٣٦٥	٢١٤٣	١٧٥٠٨	٪١٢
السادسة*	١٩٨٨	١٧٣٤٠	٤٥٤٠	٢١٨٨٠	٪٢١
	١٩٨٩	١٧٧٥٦	٣٨٤٠	٢١٥٩٦	٪١٨
	١٩٩٠	٢١٠٢٣	٣٢٧٦	٢٤٢٩٩	٪١٣
مجموع السادسة	١٩٩٠-٨٦	٨٩٠٦٧	١٥٥٤٩	١٠٤٦١٦	٪١٥

المصدر : نعيم إبراهيم عبود، حلقة دراسية حول ادارة المديونية الخارجية، الكويت (٥-٩ أيار) ١٩٩٠. المعهد العربي للتخطيط، (ص ١٣-١٤).

* الخطة الخمسية السادسة ظهرت، إلا أنها لم تعتمد رسمياً.

نود الإشارة هنا الى ان اعتماد القطر العربي السوري ، على الوارد الخارجية لم يختلف عن واقع معظم البلدان النامية ، حيث اتجهت هذه الموارد نحو تمويل شراء السلع الاستهلاكية ، الذي زاد الطلب عليها بشكل كبير خلال فترة الثمانينات ، ولم يتمكن الجهاز الانتاجي من تلبية هذا الطلب المتزايد ، كما استخدمت القروض الخارجية في شراء المعدات العسكرية ، وحتى القروض الموجهة نحو المشاريع الانتاجية ، فكثيرا ما كانت تستخدم في مشاريع البنية التحتية اللازمة لعملية التنمية، كإقامة محطات المياه والكهرباء والسدود .. الخ. وهذا ما أوقع القطر في أزمة سداد فوائد وأقساط الديون الخارجية نتيجة عدم توفر القطع الاجنبي اللازم .

وبين الجدول رقم /١٥/ تطور حجم الدين العام الخارجي وخدمة الدين العام الخارجي خلال فترة ٢٠ الثمانينات .

الجدول رقم /١٥/

تطور حجم الدين العام الخارجي وخدمة الدين العام الخارجي
(بملايين الدولارات الأمريكية)

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	البيان
٤٦٧٨ ٣٦٥	٤٤١٢ ٢٩٦	٣٥٢٨ ٢٩٥	٢٤٩١ ٢٧٦	٣٠٣٩ ٣٠٤	٢٩٩٥ ٣١٦	٢١٩٤ ٢٩٨	٢١٠٧ ٢٩٧	الدين العام الخارجي* خصيصة الدين العام الخارجي

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد (الملاحق الإحصائية).

يلاحظ من خلال الجدول رقم /١٥/ ارتفاع حجم الدين العام الخارجي بشكل ملحوظ ، فبينما كان حجم الدين عام ١٩٨٠ حوالي (٢١٠٧) مليون دولار أمريكي ارتفع ليصل الى (٤٦٧٨) مليون دولار

عام ١٩٨٧ . كما ارتفع حجم خدمة الدين من (٢٩٧) مليون دولار عام ١٩٨٠ ليصل الى (٣٦٥) مليون دولار عام ١٩٨٧ . حيث بلغ حجم الفوائد على الدين حوالى (١١٢) مليون دولار ، وحجم الانسقاط (٢٥٣) مليون دولار خلال عام ١٩٨٧ .

وبالطبع فلن مبلغ بهذا الحجم على مستوى اقتصاد القطر ليس بهذه البسالة . واعتقد انه بسبب زيادة الاعتماد على الموارد الخارجية ، لتمويل التنمية ، وبسبب سوء توجيه الموارد الخارجية الى المشاريع الاكثر انتاجية وعائدية ، وقع القطر في ازمة مديونية وعجز في توفير القطع الاجنبي اللازم لعملية التنمية ، وهذا ما جعل القطر يلجأ الى عقد اتفاقات للمدفوعات مع الدول الدائنة له ، واعتقد ان هذه الاتفاقات في اغلبها لا تعبر عن مصلحة القطر ، بل انها تعمل على استنزاف خيرات هذا البلد ، لان اسعار التبادل التجاري التي تسود هذه الاتفاقات ليست اسعار تنافسية ، كما ان البضائع والسلع المختلفة التي يتم تبادلها ، ليست من الجودة والوصفات العالية ، وفعلا يمكننا القول ان اتفاقات الدفع المنظمة بين القطر وبعض الدول الدائنة له ، خلقت مشاكل ومصاعب عديدة للقطر من اهمها : عدم توفر السيولة اللازمة لتغطية صادرات هذه الاتفاقات . وترى انواع السلع المنتجة في القطر مما افقدها قدرتها التنافسية عالميا ، وبالتالي اساء الى جميع المنتجات السورية في العالم الخارجي . . الخ .

تمويل التنمية بالاعتماد على المدخرات الوطنية المتحققة :

بعد أن تعرفنا على حجم المدخرات الوطنية المتحققة في القطر العربي السوري خلال عقد الثمانينات ، يتضح لنا ضالة حجم هذه المدخرات وعدم كفايتها لتمويل الاستثمارات المطلوبة ، علما ان الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد تقلصت كثيرا خلال فترة الثمانينات ، خاصة خلال السنوات الاخيرة من عقد الثمانينات ، نتيجة جهود الحكومة في تخفيض الانفاق في حدود

الامكانيات المتاحة ، حيث اقتصر الانفاق الاستثماري على الاستثمارات الضرورية والالزمة للنشاط الانتاجي .

واذا ما اردنا معرفة مدى كفاية المدخرات الوطنية المتحققة لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الخطة الخامسة الاخيرة المعتمدة . نمود الى اهداف الخطة الخمسية المحددة(٤) فنجد ان الهدف الأول لهذه الخطة يركز على زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٧٤٪) خلال سنوات الخطة . اي بمعدل نمو وسطي قدره (٧٧٪) سنويا .

وبالطبع يحتاج تحقيق هذا الهدف تنفيذ استثمارات معينة ، وهذه الاستثمارات تحتاج الى تمويل .

فهل أن حجم المدخرات الوطنية المتحققة كافية لتمويل الاستثمارات المطلوبة ؟ ..

قبل الاجابة على هذا السؤال الهام ، سنعمل على تبسيط الامور بان نفترض أن عنصر رأس المال هو العنصر النادر المحدد للنمو ، باعتبار أن هذا الافتراض يقترب جدا من واقع معظم البلدان النامية ومنها سورية . لذلك فسنعتمد في تحليلنا على نموذج (هارود دوبر ، سنجر)^(٥) الذي يعتبر من أشهر نماذج النمو في الفكر الاقتصادي رغم أن هذا النموذج يتعرض الى انتقادات وجدل كبير بين الاقتصاديين لسنا هنا بصدد ذكرها .

نفترض ان معامل رأس المال المتوسط يساوي معامل رأس المال الحدي .

$$\text{فان } E = \frac{K}{N} = \frac{K}{N}$$

حيث : ك = رأس المال .

ن = الناتج المحلي الاجمالي .

ع = معامل رأس المال المتوسط .

ع = معامل رأس المال الحدي .

وباعتبار أن الزيادة الحاصلة في رأس المال خلال فترة معينة تعادل الاستثمارات الذي تحقق في نفس الفترة . فيمكننا صياغة المعادلة رقم (١) على الشكل التالي :

$$\frac{\text{ك}}{\text{ن}} = \text{ع} = \frac{\text{ث}}{\text{ن}} = \text{ع} \cdot \text{و} \text{منه فان } \text{ث} = \text{ع} \times \text{ن} \quad (٢)$$

وحسب النظرية الاقتصادية فان الادخار (خ) يجب أن يعادل الاستثمار (ث) على اعتبار أن ذلك شرط توازني .

اي ان : خ = ث (٣)

ومن المعلوم أن معدل الادخار هو عبارة عن حاصل ضرب الميل المتوسط للادخار (م . م . م . خ) في الناتج المحلي الاجمالي (ن) .
فالذا عوضنا عن (ث) بقيمتها في المعادلة رقم (٢) نجد أن المعادلة رقم (٣) تصبح : $\text{ع} \times \text{ن} = \text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{خ} \cdot \text{ن}$ (٤) .

وبقسمة طرفي المعادلة على عن نحصل على $\frac{\text{ن}}{\text{ع}} = \frac{\text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{خ}}{\text{ن}}$ (٥) .

ولما كانت (م . م . م . خ) هي الميل المتوسط للادخار ، فإنه يمكن النظر إليها على اعتبار أنها معدل الادخار (خ) ولذلك يمكن صياغة المعادلة رقم (٥) على الشكل التالي :

$$ي = \frac{خ}{ع} (٦) \text{ حيث } ي \text{ تمثل معدل نمو الناتج .}$$

واذا ما أردنا التعرف على التغيرات التي تطرأ على مستوى معيشة الأفراد ، او نتعرف على معدل نمو متوسط دخل الفرد ، والذي يتحدد عادة بحجم الناتج الاجمالي وبعدها السكان فيمكننا صياغة المعادلة رقم (٦) على الشكل التالي :

$$ي = \frac{خ}{ع} - و (٧) \text{ حيث } (و) \text{ تمثل : معدل النمو السكاني .}$$

وتمثل ي هنا معدل النمو في متوسط دخل الفرد .

والآن لمعرفة معدل الادخار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف نموض بالمعادلة رقم (٦) على الشكل التالي :

$$خ = ع \times ي$$

وحسب نموذج (ما ورد دوماً) فإن معامل رأس المال الحدي للاقتصاد القومي يعادل ٣ر٣ (٦) وعلى اعتبار أن معدل النمو السنوي المستهدف هو (٧٧٪) ، فإن معدل الادخار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف يعادل (٢٥٤١٪) من الناتج المحلي الاجمالي .

$$خ = ٣ر٣ \times ٧٧ = ٢٥٤١٪ .$$

ولكن لو عدنا الى ارقام المجموعة الإحصائية (٧) لوجدنا أن معدل الادخل الوطني في سنة الأساس ١٩٨٠ يبلغ (٣٠٠٪) من الناتج المحلي الاجمالي .

وان معدل متوسط الادخار خلال سنوات الخطة الخمسية الخامسة (١٩٨١ - ١٩٨٥) وباسعار ١٩٨٠ يبلغ (٤٦٪) من الناتج المحلي الاجمالي .

بينما معدل الادخار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف يعادل (٢٥٤٪) من الناتج فالفرق كبير جدا بين المعدلين . ومن هنا يتضح لنا الموقف الاستثماري للاقتصاد الوطني . فلو تركنا نمو الاقتصاد الوطني يسير بصورة طبيعية لكان معدل النمو يعادل (٢١٢٪) من معدل النمو :

$$\text{معدل الادخار} = \frac{١٠٣}{٢٣} = \frac{\text{معدل رأس المال}}{٢١٢\% \text{ سنوية}} .$$

ومن هنا يتضح لنا بان حجم الادخارات الوطنية المتحققة في سنة ١٩٨٠ غير كافية لزيادة الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة المقررة بالخطة بل هي غير كافية لتغطية (٥٠٪) من نسبة هذه الزيادة .

ونحن نعرف ان معدل النمو السكاني في القطر خلال فترة الثمانينات حوالي (٣٥٪) سنويا واذا ما طبقنا ذلك على المعادلة رقم (٧) نجد :

$$ي = \frac{خ}{ع} - و = \frac{١٠٣}{٢٢} - ٣٥ = ٠,٢٨$$

وهذا يعني ان معدل النمو لمتوسط دخل الفرد سلبيا . لان معدل النمو السكاني اعلى من معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي .

اي ان هناك تدهورا في الناتج المحلي الاجمالي وفي مستوى معيشة الافراد . بينما تهدف الخطة الخمسية الخامسة الى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بمعدل وسطي قدره (٣٨٪) سنويا بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ (٨٠) .

وتجدر الإشارة الى أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي المتحقق خلال عقد الثمانينات والذي تبلغ متوسط الزيادة السنوية له (٢.١ ٪) هو اقل من معدل النمو الذي حصلنا عليه بالمعادلة السابقة والبالغ (٣.١٢ ٪) سنويا . على الرغم من أن متوسط معدل الادخار السنوي خلال هذه الفترة تبلغ حوالي (١٣ ٪) من الناتج المحلي الاجمالي .

واعتقد أن السبب في ذلك يرجع الى أن معامل رأس المال الذي افترضنا أنه يساوي (٣٣) حسب نموذج (هارود دومار) ، قد حسب على أساس النمو في الدول الرأسمالية ، والتي قطعت شوطا مهما في عملية التنمية .

بينما معامل رأس المال في البلدان النامية ومنها سورية لا بد أن يكون اكبر من ذلك بكثير ، خاصة خلال المراحل الاولى من عملية التنمية بسبب ما تتطلبه التنمية من استثمارات كبيرة لبناء القاعدة التحتية للاقتصاد الوطني .

إذا نستنتج ان حجم المدخرات الوطنية المتحققة لا تكفي لتمويل الاستثمارات المطلوبة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر .

وهنا يكمن جوهر المشكلة فال المطلوب رفع معدل الادخار الوطني الى أعلى معدل ممكن لتمويل عملية التنمية ، ودون المساس بمستوى معيشة الافراد وخاصة اصحاب الدخول المحدودة الا أن هذا الهدف يصطدم بصعوبات عديدة ، فمعدل النمو السكاني في القطر مرتفع جدا ويكاد يكون من أعلى معدلات النمو في العالم ، ومعدل الادخار منخفض بسبب انخفاض متوسط دخل الافراد وارتفاع ميلهم نحو الاستهلاك وتدهور الناتج المحلي كما أن معامل رأس المال والذي يعرف عادة بأنه عبارة عن عدد وحدات رأس المال اللازمة لزيادة الدخل أو الناتج بمقدار وحدة واحدة مرتفع ، وأن عملية تخفيضه ليست بهذه السهولة ،

خاصة في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بسبب ما تتطلبه عملية التنمية من استثمارات كبيرة في بناء الطرق والجسور والمدارس والمشايف ومشروعات الكهرباء والماء وشبكات الري والصرف .. الخ .. فلا شك أن مثل هذه المشروعات يحتاج الى مزيد من رأس المال، وأن مثل هذه المشاريع لا تحقق مردودا في الاجل القريب .

وهذا لا يعني بالطبع بأننا وصلنا الى طريق مسدود . فلا بد من العمل بكافة الطرق والوسائل المتاحة للارتفاع بمعدل الادخار الوطنى الى المستويات التي تتناسب مع احتياجات التنمية الطموحة . ولن يكون ذلك سهلا ، فالامر يتطلب مزيدا من التضحية لدى الافراد والحكومة ، بضبط وترشيد الاستهلاك الى ادنى حد ممكن ، اضافة الى مزيد من الجهود والعمل لزيادة الانتاج ، املأ في زيادة الدخول لينتمكن الافراد من زيادة مدخراتهم .



البحث الثاني

وسائل تعبئة وتشجيع المدخرات الوطنية في القطر العربي السوري

لاحظنا من خلال دراستنا الى حجم وطبيعة المدخرات الوطنية المتحققة في القطر ، ضآلة حجم المدخرات الوطنية المتحققة ، وعدم كفايتها لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولزيادة حجم المدخرات الوطنية ، يتطلب زيادة مدخرات الافراد ، ومدخرات قطاع الاعمال بنوميه (الخاص والعام) ، ومدخرات القطاع الحكومي .

ومن المعلوم بأنه يمكن فع حجم المدخرات الوطنية بطريقتين :

١ - اما عن طريق تشجيع الادخار الاختباري بين الافراد والشركات .

٢ - أو باللجوء الى سياسات الادخار الاجباري .

ويمكن استخدام الطريقتين معا .

وقد تحدثنا سابقاً عن اهم الوسائل الممكنة لتعبئة وتشجيع المدخرات الاختيارية في البلدان النامية ، والتي تشبه الى حد كبير الوسائل الممكن اتباعها في القطر العربي السوري . لهذا سنكتفي في هذا البحث بالتطرق الى سياسات الادخار الاجباري المتبعة في القطر لتمويل عملية التنمية . وسنتعرف على أهم وسائل تعبئة وتشجيع المدخرات

الاختيارية المنعة في القطر في البحث الثالث من خلال دراستنا لاجهزة
تجميع وتمبئة المدخرات الوطنية في القطر العربي السوري .

اولاً - الضرائب ودورها في تمويل التنمية في القطر العربي السوري :

تعتبر الضرائب اداة مالية يتم بموجبها تحويل جزء من الدخل
والثروات جبراً من الافراد والمؤسسات والهيئات الى الحكومة .

وتعتبر الضرائب في هذا العصر من أهم مصادر الإيراد العام على
الاطلاق .

يقول « تشيليا » : ان الضرائب يمكن استخدامها باعتبارها أهم
الأدوات الفعالة في الحصول على الموارد ضمن برنامج عام للتنمية لتحقيق
الاهداف التالية :

١ - ضغط الاستهلاك وكبح جماحه عن الزيادة ، وتحويل الموارد
منه الى الاستثمار .

٢ - توفير الحوافز لزيادة الادخار والاستثمار .

٣ - تحويل الموارد من ايدي المواطنين الى يد الدولة لتمويل
الاستثمار العام .

٤ - توجيه الاستثمار .

٥ - تقليل الفوارق الاقتصادية .

ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه الضرائب في تمويل التنمية فسوف
نتعرف على تطور حصيلة الضرائب في القطر العربي السوري خلال عقد
الثمانينات .

وقبل التعرف على حجم الضرائب المتحققة خلال هذه الفترة من
المفيد الاشارة الى ان النظام الضريبي في القطر ، مر بعدة مراحل حسب

الاسلوب أو الهدف المتوخى في كل منها ، وسوف نركز في دراستنا على فترة الثمانينات ، على اعتبار أننا نتلونا تطور حصيلة الضرائب خلال هذه الفترة .

فخلال فترة الثمانينات كان هناك نوعان من تقسيمات الضرائب :

النوع الاول : يعتمد معيار مطرح الطريبي وأثره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية كما كان متبعاً في موازنات قبل عام ١٩٨٤ على الشكل التالي :

١ - ضرائب الدخل والإنتاج وتشمل :

٦ - الضرائب الواقعة على دخل العمل (الرواتب والأجور) .

ب - الضرائب الواقعة على دخل رأس المال (ضريبة ربح رؤوس الأموال المتداولة - ضريبة ربح العقارات - ضريبة المواشي) .

ج - الضرائب الواقعة على دخل العمل ورأس المال معاً (ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية - ضريبة الإنتاج الزراعي - ضريبة التصدير على القطن - رسم الري - رسم المناجم والمقالع) .

٢ - ضرائب الثروة ورأس المال وتشمل (ضريبة العرصات - ضريبة التركات والوصايا والهبات - رسوم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري) .

٣ - ضرائب الانفاق وتشمل كافة الضرائب والرسوم المتبقية .

النوع الثاني : والمعتمد حالياً في الموازنة العامة للقطر ويتألف من :

١ - الضرائب والرسوم المباشرة , وتشمل :

- ضريبة دخل المهن والحرف الصنافية والتجارية وغير التجارية .
- ضريبة دخل الرواتب والاجور .
- ضريبة ربع رؤوس الاموال المتملولة .
- ضريبة ربع العقارات .
- ضريبة العرصات .
- ضريبة المواتي .
- رسوم الانتقال على التركات والوصايا والهبات .
- رسوم أجهزة التلفزيون .
- رسوم رخص حيازة الاسلحة .
- رسم الخروج .
- رسم الفراغ والانتقل والتسجيل العقاري .
- رسوم السيارات .
- رسم الري .
- رسوم الامن العام .
- رسم الاتفاق الاستهلاكي الكمالي .

٢ - الضرائب والرسوم غير المباشرة وتشمل :

- ضريبة الاسمنت .
- ضريبة المواد المشتعلة .
- ضريبة مقطومية الكهرباء .

- ضريبة السكر .
- ضريبة المواد الكحولية .
- ضريبة حصر التبغ .
- ضريبة الملح .
- ضريبة الملاهي .
- ضريبة الانتاج الزراعي .
- ضريبة التصدير على القطن .
- رسوم كتاب العدل .
- الرسوم الجمركية .
- رسوم الاحصاء .
- رسوم التجارة الخارجية .
- رسوم استيراد اجهزة الراديو .
- رسم الطابع .
- رسم الصيد البري والبحري والمراكب .
- رسوم المعادن والمقالع .
- الرسوم القنصلية .
- رسوم المتاجرة بالآثار .
- حصيله حمله الملكية التجارية والصناعية .
- رسوم قضائية .

وفود الاشارة الى ان تقسيم الضرائب الى مباشرة وغير مباشرة في القطر العربي السوري يعتبر تقسيما غير واضح وينتابه بعض الفموض، وذلك لان التمييز بين هذين النوعين فسر بالاساس باكثر من تفسير ، ولا يوجد خط واضح يفصل بين هذه المعايير . فالبعض يرى ان الضريبة

تكون مباشرة اذا تحملها الكلف القانوني بصورة نهائية ، وآخرون يرون انها مباشرة اذا اصبحت الثروة المكتسبة او فرضت على مطروح دائم يتجدد بصورة دورية ، وفيهم يرون انها كذلك اذا تولت ادارة الضرائب المباشرة امر جبايتها ، وبالعكس تكون الضرائب غير مباشرة اذا تحملها غير الكلف القانوني بها ، او انها فرضت على نفقات ووقائع تنم عن ثروة الكلف واستعمال هذه الثروة وانتقالها ، او اذا اعتبرت كذلك من قبل الادارة الضريبية .

ونحن على الرغم من اننا اعتمدنا في تحليلنا لتطور حصيلة الضرائب على النوع الثاني المعتمد حالياً في الموازنات العملة للدولة ، الا اننا نقضل الاخذ بمعيار مطروح الضريبة وآثره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية مع اجراء بعض التعديلات عليه منعا للازدواجية الضريبية.

ويظهر لنا الجدول التالي تطور حصيلة الضرائب بنوعيهما (المباشرة وغير المباشرة) خلال عقد الثمانينات ونسبتها من ايرادات الموازنة ومن الدخل القومي .

بلا حظ من الجدول رقم / ١٦ / ان هناك تطوراً ملحوظاً في حصيلة الضرائب بنوعيهما المباشرة وغير المباشرة فقد ارتفعت حصيلة الضرائب من (٤٢٣١) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ لتصل الى (١٨١٢٥) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ أي بزيادة قدرها (٣٣٠,٢ ٪) أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها (٣٣,٠ ٪) .

وهذه الزيادة في حصيلة الضرائب تعتبر زيادة ملحوظة وهامة اذا ما قارناها بالزيادة الحاصلة في ايرادات الموازنة وفي الدخل القومي .

حيث بلغت الزيادة في ايرادات الموازنة خلال فترة الثمانينات حوالي (٩٧ ٪) أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها (٩,٧ ٪) . وفي الدخل القومي بلغت الزيادة خلال هذه الفترة (٢٥٧,٧ ٪) أي بمتوسط زيادة

تطور الإيرادات الضريبية ونسبتها لأيرادات الموازنة والدخل القومي
(بجلايين الليرات السورية)

المجلد رقم ١١٦ /

١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	البيان / السيرات
١٣٤٩٣	١٢٦٦٥	١٠٢٠٣	٧٩٩٥	٦٢٤٣	٥٥١٥	٣٩٠٣	٢٦٧٠	٢٠٧٩	١٩٠٢	١- المصارف المباشرة
٤٦٣٣	٤٤٢٥	٣٩٥٦	٤٠٤٥	٤١٦٤	٥٣٧٧	٥٦٨٠	٥١٥٢	٣٥٤١	٢٢٦١	٢- المصارف غير المباشرة
١٨١٢٥	١٦٧٩٠	١٤١٥٩	١٢٠٤٠	١٠٤٠٨	١٠٠٨٢	٩٥٨٣	٧٨٢٢	٥٦٢٠	٤٢١٣	٣- المجموع
٥٧٠٠٠	٥١٥٥٥	٤١٧٠٣	٤٣٨٤١	٤٢٩٨٤	٤١٢٨٩	٣٧٢٥٣	٣٣٢٤٥	٣٠٤٨٠	٢٨٩٠٣	٤- إيرادات الموازنة
١٨٤٦٦٣	١٧٧٠٩٧	١٢٥٠٠٥	٩٨٨٢٥	٨٣٠١٣	٧٥٢٦٦	٧٢٤٣٧	٦٨٦٩١	٦٦٧٢١	٥١٦١٤	٥- الدخل القومي
٢٢٣٢٦	٢٢٢٢٩	٢٢٤٤٤	٢١٨٦٢	٢١٤٥٥	٢١٣٢٣	٢١٠٤٤	٢٠٨٢٠	٢٠٦٠٨	٢٠٦٠٥	٦- النسبة (١) على (٤)
٢٨٢١	٢٨٢٥	٢٨٢٤	٢٨٢٢	٢٨٢٦	٢٨٢٠	٢٨٢٠	٢٨٢٠	٢٨٢٠	٢٨٢٠	٧- النسبة (٢) على (٤)
٢٢١٠٨	٢٢٣٠٥	٢٢٣٢٩	٢٢٣٠٤	٢٢٤٢٢	٢٢٦٢٣	٢٢٥٩٧	٢٢٥٩٧	٢٢٥٩٤	٢٢٥٩٤	٨- النسبة (٣) على (٤)
٢٨٢٠	٢٨٢٠	٢٨٢٠	٢٨٢٠	٢٨٢٠	٢٨٢٠	٢٨٢٠	٢٨٢٠	٢٨٢٠	٢٨٢٠	٩- النسبة (٤) على (٥)
٢٨٢٠	٢٨٢٠	٢٨٢٠	٢٨٢٠	٢٨٢٠	٢٨٢٠	٢٨٢٠	٢٨٢٠	٢٨٢٠	٢٨٢٠	١٠- النسبة (٥) على (٥)

المصدر : المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٠ إضافة إلى الموازنة التقديرية لعام ١٩٨٩.

سئوية قدرها (٢٥٧٪) . وبالفعل نلاحظ ان نسبة الضرائب الى إيرادات الموازنة كانت في تطور ملحوظ خلال فترة الدراسة ، فبينما كانت تشكل هذه النسبة (١٤٥٪) عام ١٩٨٠ ارتفعت لتصل الى حوالي (٣١٧٪) عام ١٩٨٩ . وقد بلغت متوسط هذه النسبة خلال عقد الثمانينات حوالي (٢٥٨٪) .

وعلى الرغم من التطور الملحوظ في حصيللة الضرائب خلال فترة الدراسة ، الا ان حجم الضرائب يبقى دون المقاييس العالمية ، فلو اخذنا نسبة الضرائب الى الدخل القومي خلال فترة الدراسة لنجد ان هذه النسبة منخفضة جدا ، حيث بلغت هذه النسبة خلال فترة الثمانينات حوالي (١١٪) فقط . وتظهر عمالة هذه النسبة اذا ما قارناها بمثيلاتها في دول عديدة متقدمة ونامية (١٠) . ففي دول يقل فيها متوسط دخل الفرد السنوي من (٤٨٠) دولار بلغت هذه النسبة في زامبيا (٢٣٦٪) لعام ١٩٨٧ في مصر (٢٤٥٪) في الأرجنتين (١٩٥٪) في نيفاراغوا يتراوح فيها متوسط دخل الفرد السنوي / ٤٨٠ / و / ٦٠٠٠ / دولار والتي يصنف القطر العربي السوري من ضمنها ، بلغت هذه النسبة لعام ١٩٨٧ في مصر (٢٤٥٪) في الأرجنتين (١٩٥٪) ، في نيفاركو (٣٣٥٪) ، في بولندا (٣٦٣٪) ، في الأردن (١٩٥٪) ، أما في الدول المتقدمة والتي يزيد فيها متوسط دخل الفرد السنوي من / ٦٠٠٠ / دولار ، فقد بلغت هذه النسبة لعام ١٩٨٧ في فرنسا (٣٩٪) في المملكة المتحدة (٣٣٦٪) ، وفي النرويج (٤٠٣٪) ، وفي إيرلندا (٤٣٣٪) .

اذا من خلال هذه المقارنة يتبين لنا ان نسبة الضرائب الى الدخل القومي في القطر منخفضة جدا وان هناك امكانية حقيقية لزيادة حصيللة الضرائب بنوعيتها المباشرة وغير المباشرة وهذا يتطلب بالطبع إعادة النظر في هيكل التشريع الضريبي السوري واجراءاته ، بما يحقق اهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

فأي إصلاح ضريبي جاد وفعال يجب أن يعتمد على دراسات مفصلة وعلمية للمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القطر ويعمل على :

١ - إعادة النظر بالإعفاءات وبشرائح الضريبة على الدخل بحيث يتم تقليص الإعفاءات الضريبية في أضيق نطاق ممكن ، وخاصة للمكلفين الذين يملكون قدرات تكلفية مرتفعة فكريا ما يساهم استعمال الإعفاءات الضريبية في القطر دون أن تؤدي الغاية التي وجدت من أجلها . فمثلا الإعفاء الضريبي على الدخل الزراعي الذي يهدف إلى تشجيع المزارعين والمزارعين على تنشيط قطاع الزراعة ، قد تسبب في تحول قسم كبير من المستثمرين الزراعيين للعمل في مجال التجارة الزراعية حتى أن الشركات المشتركة التي أسست حديثا لتعمل في النشاط الزراعي ، والتي استفادت من هذه الميزة حولت معظم أنشطتها للعمل في مجال التجارة الزراعية نظرا للأرباح الباهظة التي تحققها من وراء ذلك مع الاستفادة من الإعفاء الممنوح للقطاع الزراعي . كما أن إعفاء المشافي الخاصة من ضريبة الدخل ورسوم البلديات وضريبة ربح العقارات والعروضات مقابل وضع عشر أسرة المشفى تحت تصرف وزارة الصحة (١١) ليستفيد منها المواطنون الفقراء ، أمر غير مبرر ، لا قانونيا ولا اجتماعيا لأن هذه المشافي أصبحت تحقق أرباحا خيالية ، ولم يستفد المواطنون الفقراء من خدمات هذه المشافي لقاء هذه الميزة لها .

أما بالنسبة لشرائح الضريبة على الدخل فتتطلب أيضا تعديلات بحيث تزداد إعفاءات الشرائح الأولى وخاصة بالنسبة لضرائب الرواتب والأجور ، حتى أن مجال التصاعد في الضريبة يجب أن يكون محدودا معقولا ، لأن أي معدلات عالية على دخل المكلف ستجبره للبحث عن التهرب الضريبي .

٢ - أن تكون الإعفاءات الضريبية على المشاريع الاستثمارية مشروطة بإعادة استثمار الأرباح في النشاطات الزراعية والصناعية .

٣ - التركيز على ضرائب الثروة بأشكالها الأربعة : الثروة ذاتها ، والدخل المتأتي عنها ، فائض قيمتها ، وانتقال ملكيتها .

٤ - تطبيق معدلات ضريبية تمايزية : بحيث تهدف إلى الحد من الاستهلاك البذخي وغير الضروري من جهة وتعمل على تغيير نمط الاستهلاك وفق متطلبات التنمية ، وتحد من التفاوت في توزيع الدخل كالمعمل على رفع معدل الضريبة على أعمال التجارة والوساطة في العقارات والمباني وغيرها .

وبالطبع يتطلب كل ذلك وجود جهاز ضريبي على مستوى عالي من الكفاءة الإدارية والفنية ، كما يجب أن يكون متمتعاً بدرجة عالية من المرونة ليتلاءم مع التغيرات المستمرة في النظام الضريبي .

ثانياً : ترشيد وضغط الإنفاق العام :

إن سياسة ترشيد وضغط الإنفاق العام أصبحت من السياسات المتبعة في معظم بلدان العالم ، خاصة النامية منها ، نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها هذه البلدان ، فالوارد المالية المتوفرة لم تعد تكفي لمواجهة متطلبات التنمية . واللجوء إلى القروض والتسهيلات الخارجية لم تعد بهذه السهولة بسبب أزمة المديونية التي تعيشها معظم البلدان النامية .

والقطر العربي السوري هو أحد البلدان النامية التي تعاني مصائب اقتصادية عديدة أهمها على الإطلاق ، عدم كفاية الإيرادات الجارية لمواجهة الاستهلاك الحكومي المتزايد لأسباب عديدة من أهمها : معدل النمو السكاني المرتفع ، اتساع المدن بشكل كبير بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة ، التضخم في الجهاز الإداري الحكومي وانتشار الروتين في هذه الأجهزة ، وارتفاع نسبة الهدر في منشآت الأعمال الحكومية . . الخ ولم يعد خافياً على أحد مدى الصعوبات الاقتصادية

التي يعيشها قطرنا العربي السوري خاصة بعد أن وقف السيد الرئيس حافظ الأسد مصارحاً شعبه بها قائلاً (١٢) :

« إننا نعانى حوض المصائب الاقتصادية نلمسها جميعاً ، ولا بد أن نعرف أن لهذه المصائب أسباباً موضوعية تتركز في عدم التوازن بين الموارد والتفقات وبين الحاجات والانتاج ، وفي انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على بلدان العالم الثالث ونحن منها » وبالفعل فلو أننا تتبعنا أرقام الاستهلاك الهائل بنوعيه الخاص والعام لنجد أنه يشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي بالقطر .

فقد بلغت (١٢) نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلي عام ١٩٨٠ بالاسعار الثابتة حوالي (٩٢٫٧ ٪) وعلى الرغم من كافة الجهود المتبذبة فقد ظلت هذه النسبة مرتفعة طيلة عقد الثمانينات وفي عام ١٩٨٨ ارتفعت هذه النسبة لتصل الى حوالي (٩٥٫٤ ٪) من الناتج المحلي الإجمالي أضف الى ذلك أن أنماط الاستهلاك وتركيبه لا تتناسب مع متطلبات التنمية الطموحة .

إن هذا التزايد بنسب الاستهلاك بوتائر تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي قد سبب ضغطاً على ميزان المدفوعات وادى الى عجز في الميزان التجاري طيلة فترة الثمانينات باستثناء عام ١٩٨٩ ، ومن ناحية ثانية سبب ضغطاً على الميزانية العامة الحكومية التي تعاني من عجز مستمر منذ مطلع الثمانينات وذلك بسبب عدم كفاية الإيرادات العامة من تغطية النفقات العامة وذلك نتيجة الى :

٢ - استمرار تزايد الانفاق بشقيه الحايوي والاستثماري ، وعدم تزايد الموارد بمعدلات أعلى لسد الفجوة ، مع الإشارة الى تزايد الانفاق بصورة خاصة لمستلزمات الدفاع والتعليم في الجانب الجفري من الموازنة العامة .

ب - انخفاض أموال الدعم وتلني نسبتها .

ج - زيادة العجز التمويلي المحول من المصرف المركزي .

وبنية تحقيق تناسب افضل بين الموارد والنفقات وبين الحاجات والانتاج ، عمدت الحكومة الى ترشيد وضغط جميع انواع الاستهلاك من خلال :

١ - ترشيد الاستيراد حيث شكلت لجنة وزارية لهذا الغرض . مهمتها ، الحد من استيراد السلع غير الضرورية والكمالية واتباع سياسة استيرادية انتقالية شاملة .

الا ان الذي حدث هو انه فعلا استطاعت الحكومة ترشيد استيراد السلع الكمالية وغير الضرورية الا ان هذه السياسة طالت السلع الشعبية الفدائية ، مما ادى الى زيادة عمليات التهريب لتأمين حاجات الشعب الاساسية ، ومن جهة اخرى ، فلن سياسة ترشيد استهلاك المواد الاولية ومستلزمات الانتاج المستوردة ، سببت توقف معظم منشآت وشركات القطاع العام الانتاجية ، بسبب عجز الجهاز الانتاجي المحلي ، عن تلبية هذا الطلب .

فكان الفالدة التي حصلت نتيجة سياسة الترشيح ، فقدت اهميتها نتيجة زيادة عمليات التهريب وتراجع معدلات الانتاج لدى مؤسسات القطاع العام .

٢ - محاربة مظاهر الحياة الاستهلاكية الترفية . وانماط الاستهلاك غير الضرورية والسعي لتحويل انماط الاستهلاك نحو المنتجات المحلية . ويمكن الاشارة هنا الى ضريبة الانفاق الكمالى كاحدى الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الهدف .

٣ - ترشيح الانفاق العام الجارى والاستثمارى من خلال ضغط الانفاق الادارى الاستهلاكى والتركيز فى الانفاق الاستثمارى على المشاريع

في قطاعات الانتاج المادي السلمي ، وبخاصة المشروعات ذات المردود السريع منها .

وفعلا قامت الحكومة بتنفيذ عدة محاولات لضغط الانفاق العام الاداري منها : الحد من التضخم في الجهاز الاداري الحكومي من خلال وقف عمليات التوظيف والاستخدام الا بعد موافقة مسبقة من مجلس الوزراء ، وقف التمديد للعاملين في الدولة الذين تجاوز عمرهم الستين سنة ، ترشيد استخدام السيارات العامة وحصرها في المهام الرسمية وضمن خطة معينة ، منع شراء اي اثاث او تجهيزات مكتبية معينة تتجاوز مبلغ معين الا بعد موافقة مجلس الوزراء على ذلك ، الحد من الايفاد الخارجي للدراسة عندما تتوفر الامكانية المحلية لذلك ، والعمل على حصر الايفادات الخارجية ضمن الاختصاصات النادرة فقط ، منع الكمالات الهافية الخارجية ضمن دوائر الدولة ، الا ما يتعلق منها بالمصلحة العامة وبعد موافقة مسبقة من المسؤول المباشر . وغيرها ، من الاجراءات العديدة والتي كان لها اثر كبير في ضغط الانفاق العام الاداري.

اما بالنسبة لتوجيه الانفاق الاستثماري نحو المشاريع الاكثر انتاجية وذات المردود السريع والمباشر فاعتقد بان هذه السياسة لم تصل بعد الى مرحلة النجاح ، فلا تزال حتى بشأن العديد من معاملنا ومنشآتنا واقفة عن العمل بسبب عدم توفر القطع التبديلية والمواد الاولية ومستلزمات الانتاج اللازمة لعملية الانتاج .

وفعلا استطاعت الحكومة تخفيض النفقات العامة بالنسبة للانتاج الاجمالي (١٤) ، فقد انخفضت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي من (٤٧ر٩ ٪) عام ١٩٨٠ الى (٣٣ر٠ ٪) عام ١٩٨٧ وبلغت نسبتها عام ١٩٨٨ (٣٥ر٨ ٪) من الناتج المحلي الاجمالي ومن الملاحظ انه بدءا من عام ١٩٨٧ استطاعت الحكومة القضاء على المعجز في البيرونية الحكومية ، وذلك نتيجة اعتماد الحكومة على مبدأ تعادل الموازنة أي مساواة الإيرادات السنوية بالنفقات السنوية .

هذا وعلى الرغم من توقف موارد اموال الدعم العربي في نهاية عام ١٩٨٨ (١٥) ، فان موازنات أعوام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ التزمت بمبدأ ضغط الاتفاق العام وزيادة الإيرادات والاتجاه نحو التوازن بين الإيرادات والنفقات والاتفاق العام والاعتماد شبه الكامل على الموارد المحلية الذاتية التي ارتفعت نسبتها الى الاتفاق العام في تنفيذ موازنة عام ١٩٨٩ الى (٨٧٧٪) كما بلغت (٨٧٦٪) من إجمالي حجم موازنة عام ١٩٩٠ .

ثالثاً : التضخم كوسيلة من وسائل تمويل التنمية في القطر العربي السوري :

سنتناول التضخم في القطر العربي السوري كحقيقة واقعة ، بصرف النظر عن الحجج المؤيدة أو المعارضة لاستخدام التضخم في تمويل عملية التنمية ، والتي اتينا على ذكرها سابقاً ، وقلنا انه في ظل الخصائص والسمات التي تتميز بها اقتصاديات البلدان النامية فمن الخطورة بمكان الاعتماد على التضخم في تمويل التنمية .

فمنذ أن حصل القطر العربي السوري على استقلاله ، كان لزاماً عليه واجبات عديدة منها القومية ومنها الوطنية ، فالبلاد بحاجة الى كثير من المشاريع الهامة والحيوية التي تتطلبها عملية التنمية والموارد المحلية المتاحة لا تكفي لتغطية هذه الاحتياجات الكبيرة ، لذلك كان لا بد من اللجوء الى التمويل بالعجز لتمويل هذه المشاريع الكبيرة (حيث ان القسم الاكبر من هذه المشاريع قد تم تمويله بالقروض التي قدمتها مؤسسة اصدار النقد والتسليف المقدمة من قبل الخزينة منذ عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٥٥ أي حتى اصدار الميزانية الاستثنائية (١٦) .

فمن المعلوم ان كل تنمية اقتصادية واجتماعية طموحة على صعيد البلدان النامية ، لا بد وان ترافق بضغط تضخمي (١٧) ، معرضة لان تتحول الى تضخم فعلي ، اذا لم يقيد لها ان تحاصر بسياسات ملائمة لان أي عملية تنمية لا بد ان تبدأ باتفاقات ، ومهما كان نوع هذه

الاتفاقات ، لا بد وأن تولد دخولا جديدة تتحول بدورها الى نفقات لاحقة ، فلهم اذا وجود فائض في الاتفاق ، نكل استثمار هو في حد ذاته اتفاق تقدي ، فاذا تجاوزت النفقات التثميرية في وقت اجرائها طاقة الادخار التقدي المتاح ، فمن الطبيعي أن يتعرض الاقتصاد ، لاختلال مولد لضغوط صعودية في الاسعار وقبل ان يصبح هذا الاستثمار في وقت لاحق منتجا ، تكون الضغوط التضخمية قد باشرت آلتها الديناميكية وهنا تكمن مهمة السياسة الاقتصادية ، أن تدرك في الوقت المناسب تحول الضغوط التضخمية الى تضخم فعلي ، وذلك باحداث تغيير في النزعة الاستهلاكية تفضي الى احداث تبدل في نفع الاستهلاك باتجاه تشجيع وتطوير الادخار .

وعلى الرغم من أن مؤتمرات الحزب ومنهاجه المرحلي اكدا على ضرورة المحافظة على الاستقرار الاقتصادي للبلاد من خلال سيطرة الدولة على الاسعار الداخلية ، والانتاج ومكافحة التهريب وتشجيع الصادرات . وتقليص الواردات غير الضرورية ، وعدم الاعتماد على النظام المصرفي الا في الحدود الدنيا ، ومع هذا لم تتمكن السياسة الاقتصادية في القطر أن تدرك تحول الضغوط التضخمية الى تضخم فعلي ، وذلك بسبب الافراط الكبير في تدفقات الطلب بنوهمه المصام والخاص ممثلة بمختلف اوجه الانفاق الاستثماري والاستهلاكي ، في الوقت الذي لم يتمكن فيه الجهاز الانتاجي ، من تلبية هذا الطلب ، وارتفاع النزعة نحو الاستهلاك اضافة الى التوسع التقدي الناجم عن تزايد مديونية الدولة ومؤسساتها .

فكما لاحظنا سابقا ، فإن الميزانية الحكومية تعاني من عجز مستمر منذ مطلع الثمانينات بسبب عدم كفاية الإيرادات الجارية لمواجهة الاستهلاك الحكومي المتزايد ، ولتمويل العجز في الميزانية الحكومية ، لجأت الدولة الى المصرف المركزي ، حيث تزايدت الديون الممنوحة الى الدولة من المصرف المركزي بشكل كبير خلال فترة الثمانينات ، وهذا ما يوضحه لنا الجدول رقم /١٧/

الجدول رقم /١٧/
الديون الممنوحة إلى الدولة من المصرف المركزي خلال الثمانينات
(بملايين الليرات السورية)

السنوات	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩*
الديون	١٨٣٤٣	٢٢٦٧٣	٣٥٣٦٠	٤١٦٣١	٥٥٢٧٧	٧٤١١٤	٧٩٦١١	٨٣٩٩٤	٨٣٤٩٤	٨٨٨٧٣

المصدر : للمجموعة الاحصائية لعام ١٩٩٠ و ١٩٨٩ .

وبالطبع فإن تمويل التنمية عن طريق السحب على المكشوف دون أن يرافق ذلك تطور مماثل في الانتاج أدى الى خلق ضغوط تضخمية وساهم في تدهور القدرة الشرائية للنقد الوطني ، وفي تدهور سعر صرف الليرة السورية مقارنة بأسعار العملات الأخرى .

ففي عام ١٩٨٠ (١٨) كان سعر الدولار مقابل الليرة رسمياً يساوي (٣,٩٢) ، في الوقت الذي كان سعره في الأسواق المجاورة (٥,٣٤) ليرة سورية . ومنذ ذلك التاريخ بدأ التدهور في سعر صرف الليرة السورية بشكل كبير ، فقد وصل سعر الصرف بين الدولار والليرة السورية في نيسان ١٩٨١ الى (٦,٦) ل.س بالأسواق المجاورة ، بينما ظل سعر الصرف الرسمي ثابتاً . حتى شهر ايلول من عام ١٩٨٧ ، حيث اضطرت الحكومة الى تخفيض سعر الصرف ليصل الى (١١,٢٢) ل.س مقابل الدولار ، وفي عام ١٩٨٢ احدثت الحكومة سعراً سياحياً بهدف اجتذاب موارد القطع الاجنبي عن طريق تقريب هذا السعر مع

أسعار الأسواق المجاورة ، غير أن تباعد قنوات تعديل السعر السياحي مع أسعار الأسواق المجاورة نتيجة الضغوط المستمرة على صرف الليرة ، أدت الى عجز هذا السعر عن اجتذاب الموارد الطوعية واقتصادها على المبيعات الخارجية ، علماً بأن السعر السياحي حالياً هو (٢٠ ل.س) مقابل الدولار ، ومن المفترض أن يتم إلغاؤه نهائياً نتيجة الفرق الكبير بين السعر السياحي هذا والسعر في الأسواق المجاورة ، كما وضمت الحكومة سعراً تشجيعياً قدره (٤٢) ل.س مقابل الدولار ، ومع هذا فإن سعر الصرف في الأسواق المجاورة حالياً يزيد عن هذا السعر .

وبالطبع فإن وجود فرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف بالأسواق المجاورة ، يعني بأن الليرة مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية ، وبالتالي فإن هذا الفرق سوف يشجع الفئة الطفيلية على احتكار المواد المستوردة وخلق سوق سوداء لها محلياً أو تهريبها الى الأسواق المجاورة للاستفادة من فرق السعريين ، كما يشجع فرق السعر بعض مصدري القطاع الخاص على اتباع طرق غير نظامية لتحقيق أرباح إضافية على حساب موارد القطر من القطع الاجنبي وذلك بالاحتفاظ بالقطع الاجنبي في الخارج .

والأهم من ذلك ، هو أن وجود سعر صرف أدنى من السعر الفعلي للعملة الأجنبية يؤدي الى انكماش الطلب الخارجي على الصادرات مما يفاقم العجز في الميزان التجاري . والذي هو في الأصل يعاني من عجز مستمر طيلة فترة الثمانينات باستثناء عام ١٩٨٩ حيث حقق فائضاً نتيجة اتفاق المدفوعات المنظم مع الاتحاد السوفياتي ، حيث أن معظم صادرات عام ١٩٨٩ كانت الى الاتحاد السوفياتي إيفاء للديونية .

وبالطبع فإن استمرار العجز في الميزان التجاري طيلة فترة الثمانينات ، (حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات الى المستوردات حوالي (٥٠ ٪) باستثناء عام ١٩٨٩) أدى بطبيعة الحال الى اعتماد القطر على التمويل الخارجي في شكل تحويلات دون مقابل وقروض لرفد

مدخراته المحلية في عملية تمويل التنمية ، وهذا ما أدى الى انخفاض كبير في الموجودات الأجنبية للمصرف المركزي ، رافقه تفاقم الالتزامات الخارجية على المصرفين المركزي والتجاري وبالطبع أدى ذلك الى ازدياد الفجوة على القطع الأجنبي نتيجة تدفقات الطلب على القطع بالنسبة لامكثات المرض .

ويظهر لنا الجدول رقم / ١٨ / ازدياد الفجوة على القطع الأجنبي .

الجدول رقم /١٨/
الموجودات والمطالب الأجنبية
بملايين الليرات السورية

السنة / البيان	الموجودات*	المطالب	الرصيد
١٩٨٠	١٤٦٤	٢٠٧٦	- ٦١٢
١٩٨١	١٧٥٢	٢٦٣٧	- ٨٨٥
١٩٨٢	١٢٥٤	٣٦٤٥	- ٢٣٩١
١٩٨٣	٩٠٣	٣٥٤٦	- ٢٦٤٣
١٩٨٤	١٩١٧	٦٤٤١	- ٤٥٢٤
١٩٨٥	١٤٦٩	٨٠٤٢	- ٧٥٧٣
١٩٨٦	١٩١٧	٩٤٤٤	- ٧٥٢٧
١٩٨٧	٣٩٠٢	١٣٤٤٤	- ٩٥٤٢
١٩٨٨	١٥٢٤٧	٤٠١٥٢	- ٢٤٩٠٥
١٩٨٩	١٥٦١٢	٣٨٢١٩	- ٢٢٥٠٧

المصدر : المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٠ .

وبالطبع فإن اتساع هذه الفجوة هو نتيجة طبيعية لاختلال التوازن المستمر بين التدفقات النقدية والتدفقات المادية المقابلة لها ، وهذا يعني تزايد تضخم في التكلفة النقدية وفي السيولة المحلية لأن ازدياد الفجوة على القاطع الاجنبي يعني زيادة المطالبات الاجنبية على الموجودات وهذا ما يؤدي الى اثر انكماشى على السيولة المحلية ، مما يجبر المصرف المركزي الى إجراء تغيير بموجوداته الداخلية (الائتمان المحلي) إلا أن

الجدول رقم /١٩/
تطور الكتلة النقدية والسيولة المحلية
بملايين الليرات السورية

السنة / البيان	الكتلة النقدية	السيولة المحلية	المكرر النقدي*
١٩٨٠	٢١٨٥٤	١٣٤٢٢	٦١,٤
١٩٨١	٢٤٨٣٢	١٤٠٤٦	٥٦,٥
١٩٨٢	٢٩٥١٨	١٧٣٤٧	٥٨,٨
١٩٨٣	٣٦٩٧٨	٢٠٥٠٠	٥٥,٤
١٩٨٤	٤٥٦٠٦	٢٥١٥٤	٥٥,١
١٩٨٥	٥٤٩٧٦	٢٩٥٦٢	٥٣,٨
١٩٨٦	٦٢٤٢٣	٣٦٤١٦	٥٨,٣
١٩٨٧	٦٧٢٤٢	٤١٧٢١	٦٢,٠
١٩٨٨	٧٩٨١٤	٥٢١٧١	٦٥,٣
١٩٨٩	٩٤٧٢٨	٥٩٦٥٢	٦٣,٠

المصدر : المجموعة الاحصائية لعام ١٩٩٠ وعام ١٩٨٩ .

* : هو نسبة السيولة المحلية إلى الكتلة النقدية .

الصعوبة تكمن في ان المصرف المركزي لا يمكنه تحديد حجم السيولة بقرار معين ، بل إن حجم السيولة هي نتيجة لسلوك أربعة عناصر هامة بالجهاز المصرفي وهي (١٩) : المصرف المركزي والمصارف التجارية والمتخصصة والمودعين والمقرضين ، كما يتأثر حجم السيولة بالسياسة المالية فيما إذا اختارت الحكومة تمويل العجز من المصرف المركزي .

ونتيجة لذلك شهدت الكتلة النقدية والسيولة المحلية تطوراً ملحوظاً خلال فترة الثمانينات وهذا ما يوضحه لنا الجدول رقم / ١٩ / .

وبالطبع فإن التزايد التضخمي في الكتلة النقدية وفي السيولة المحلية ، سوف يرفد مختلف أشكال الطلب على المنتجات المحلية والمستوردة وعلى السلع المعمرة الكمالية في الوقت الذي يمجز فيه الجهاز الإنتاجي ، عن تلبية هذه الطلبات ، مما أدى الى ظهور الآثار التضخمية الكبيرة الناجمة في ارتفاع المستوى العام للأسعار .

ويوضح لنا الجدول رقم / ٢٠ / تطور الأرقام القياسية لسعر الجملة خلال فترة الثمانينات .

بلاحظ من خلال الجدول رقم / ٢٠ / التطور المفرط في الأرقام القياسية لأسعار الجملة ، باعتبار سنة ١٩٨٠ هي سنة الأساس ، تلاحظ ان الأرقام القياسية لسعر الجملة نما بمعدل (٥٧٢ ٪) عام ١٩٨٩ بالنسبة لسنة الأساس ، واعتقد ان هذا مؤشر خطير على وجود التضخم .

وعلى الرغم من عدم وجود احصاءات رسمية حول نسبة التضخم في القطر ، إلا انه يمكن الاستئلال على ارتفاع هذه النسبة من خلال العديد من المؤشرات ، اضافة الى ما ذكر سابقاً . ومن ضمن هذه المؤشرات (انخفاض الضمني للناتج المحلي) والذي يمثل نسبة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة . وهذا ما يوضحه لنا الجدول رقم / ٢١ / .

الجدول رقم / ٢٠ /
تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة (الاسبيرز)
(١٩٨٠ - ١٠٠)

السنة / البيان	الأرقام القياسية لأسعار الجملة
١٩٨٠	١٠٠
١٩٨١	١١٩
١٩٨٢	١٣٤
١٩٨٣	١٣٥
١٩٨٤	١٤٨
١٩٨٥	١٦٦
١٩٨٦	٢١٦
١٩٨٧	٣٣١
١٩٨٨	٤٨٩
١٩٨٩	٥٧٢

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٠، ١٩٨٧، ١٩٨٥.

بلاحظ من خلال الجدول رقم / ٢١ / ان المخفض الضمني للناتج قد ازداد بشكل خطير ، حيث بلغت الزيادة في المخفض عام ١٩٨٩ عنه في سنة الأساس بمعدل (٢٢٧ ٪) اي بمتوسط زيادة سنوية قدرها ٢٢٧١ ٪ .

ولا شك بأن استمرار العجز في الميزان التجاري وفي الميزانية الحكومية وما نتج منهما من تزايد تضخمي في الكتلة النقدية وفي السيولة المحلية ، وفي ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض سعر صرف الليرة السورية بالنسبة للعملة الأجنبية وانخفاض في قيمتها الشرائية وتناقص الاحتياطيات النقدية . وزيادة الطلب على المنتجات المحلية

الجدول رقم /٢١/

نسبة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية إلى الناتج المحلي الاجمالي
بالأسعار الثابتة خلال فترة الثمانينات
(مليار ليرة سورية)

السنة / البيان	الناتج بالأسعار الجارية	الناتج بأسعار ١٩٨٠	الحفص الضمني لناتج
١٩٨٠	٥١,٢	٥١,٢	١٠٠
١٩٨١	٦٥,٨	٦٥,١	١١٧
١٩٨٢	٦٨,٨	٥٧,٨	١١٩
١٩٨٣	٧٣,٣	٥٨,٩	١٢٤
١٩٨٤	٧٥,٣	٥٦,٧	١٣٢
١٩٨٥	٨٣,٢	٥٨,٤	١٤٢
١٩٨٦	١٠٠,٠	٥٧,٧	١٧٣
١٩٨٧	١٢٧,٨	٥٧,٠	٢٢٤
١٩٨٨	١٨٤,٧	٦٣,٠	٢٩٣
١٩٨٩	٢٠٣,٥	٦٢,٢	٣٢٧

المصدر : المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٠ ، ١٩٨٧ .

والمستوردة . كلها عوامل أدت الى تعرض القطر الى اختناقات وصعوبات
في تدارك الموارد اللازمة لتسديد خدمة الدين الخارجي ، وفتح
الاعتمادات اللازمة لاستيراد السلع الضرورية ، وخاصة المواد الأولية
وقطع الغيار اللازمة لعملية الانتاج . مما اثر سلباً على عملية الانتاج
وأدت الى تباطؤ معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا ما أدى
الى انعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني بشكل عام .

ومن القيد الإشارة هنا ، أنه إضافة الى العوامل السابقة التي ساعدت على التضخم في القطر هناك نوعان من التضخم المستورد (٢٠) .

النوع الأول : يتم عبر تدخل العنصر النفسي ، حيث أن العجز في ميزان المدفوعات يعني أن القطر ينفق أكثر مما ينتج وهذا ما يجعل الطريق مفتوحاً لآلية التضخم التي تضغي الى سلسلة الاختلالات التي ذكرناها سابقاً . الأمر الذي يولد شكوكاً حول مستقبل النقد الوطني . وهذا ما يلعب دوراً هاماً وتراكبياً في تحويل الضغوط التضخمية الى تضخم فعلي ، ويرفع من تسارع معدل التضخم فتنتاب حمى المسارية الأسعار الداخلية التي تميل لأن تحاكي في حركتها ، حركة أسعار الصرف وبالطبع يرافق هذه العوامل ، توسع في الإصدار النقدي ، مرافق بنفاذ تدريجي للقطع الأجنبي كما أن انخفاض القيمة الخارجية العملة الوطنية ، يمسك ارتفاعاً في أسعار السلع المستوردة يقود الى ارتفاع في الأسعار الداخلية بدفع التكاليف .

أما النوع الآخر : فيتم عبر علاقات القطر الخارجية ، فجزء من مائض الاستيراد في اقتصاد يعاني من التضخم ويرمي في الأصل الى الحد من ارتفاع معدل التضخم عن طريق تأمين احتياجات الاستهلاك التي يمجز الجهاز الانتاجي عن تلبيتها . غير أن التضخم الذي يعصف بالاقتصاديات الغربية قابل للتصدير جزئياً للبلد المستورد وبنسبة يحددها حجم ارتباطه بهذه السوق ، وحجم مستورداته الى الناتج المحلي الإجمالي .

لهذا لا بد من القول بأن أي سياسة اقتصادية رشيدة لا بد وأن تأخذ باعتبارها واقع القطر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وامكانياته؛ وتعمل على تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي وتوحي بالثقة بدوامه ، حتى لا يتسبب التضخم في ضياع ثمار التنمية المشودة .



البحث الثالث

دراسة تحليلية لأجهزة تجميع وتعبئة المدخرات

في القطر العربي السوري

لاحظنا فيما تقدم ان حجم الادخارات الوطنية المتحققة لا تكفي لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة في القطر ، ولا شك ان ضعف وعدم انتشار المؤسسات الادخارية التي تقوم بتجميع وتعبئة المدخرات الوطنية ، وتوجيهها نحو مجالات الاستثمار الانتاجية ، يعتبر احد الاسباب الهامة في انخفاض حجم المدخرات الوطنية في القطر العربي السوري ، باعتبار أن ندرة وضعف اداء هذه المؤسسات ، يعني فقدان المصلحة بين المدخرين والمستثمرين ، وهذا ما يسبب تحول هذه الاموال الى مكتنزات عاطلة غير منتجة ، وحتى الاموال التي تنجه نحو الاستثمار ، فكثيرا ما نجدها تستثمر في مجالات غير انتاجية كاعمال المضاربة بالمعقارات والمباني وغيرها .

يقول الاستاذ (اوارد نيفن) (٢١) : إن وجود المؤسسات الادخارية يحقق مزايا عديدة من اهمها :

١ - ان استثمار المدخرات من طريق هذه المؤسسات يجعل هذه الاموال المتجمعة من مصادر مختلفة اكثر فعالية من استثمار كل جزء منها على حده ، هذا بالإضافة الى أنه لو استثمرت هذه المدخرات كل

على حده . فان هذا يؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة ، و سائر التكاليف
ال اخرى . مما يجعل الارباح ضئيلة جدا .

٢ - إن وضع هذه الاموال المدخرة في المؤسسات الادخارية ،
يقلل المخاطرة امام اصحاب رؤوس الاموال الصغيرة . بسبب استثمار
اموالهم على نطاق واسع في صناعات ومشروعات متنوعة .

٣ - إن المؤسسات الادخارية اكثر قدرة على تقديم النصع
والارشاد للمستثمرين منها في المؤسسات الاستثمارية الفردية .

٤ - إن المؤسسات الادخارية يمكنها توجيه المدخرات بطريقة
محيطة الى المجالات التي تضمن تحقيق اقصى معدل للنمو الاقتصادي .
بدلاً من ترك هذه المدخرات اسيرة لتوجيهات ومؤثرات قوى السوق .

لذلك فان زيادة عدد المؤسسات الادخارية (المصارف - مؤسسات
التامين ، صندوق توفير البريد ، الخ) والعمل على تحسينها وتطويرها
ونشرها في كل المناطق كي تستطيع جمع المدخرات الصغيرة ، ومراقبة
نشاط هذه المؤسسات كي توظف المدخرات التي تجمعها في تمويل التنمية
بدلاً من المضاربة بها في أعمال غير منتجة : ضرورة تفتضيها الظروف
الاقتصادية التي يعينها القطر العربي السوري ، من حيث ندرة رأس
المال والحاجة الى رفع معدل الادخار الوطني ، ليتناسب مع متطلبات
التنمية الطموحة التي يحتاجها القطر .

لهذا فسوق نتطرق في هذا البحث الى دراسة اجهزة تجميع وتعبئة
المدخرات في القطر العربي السوري .

اولاً : المؤسسة العامة لصندوق توفير البريد :

يعتبر صندوق توفير البريد من اكفأ الاجهزة التي تقوم بتجميع
المدخرات الصغيرة والمتوسطة بسبب خصائص النظم المصرفية في البلدان

النامية ، اذ تتسم بتركز البنوك وفروعها في المدن الكبرى ، وذلك بسبب صعوبة التنقل بين مختلف أنحاء البلاد وقصور نماء العادة المصرفية في الأرياف ، بينما نجد أن صندوق توفير البريد يستطيع أن ينتشر في كافة المناطق الحضرية والريفية بسبب سهولة التعامل معه فلا توجد أية صعوبات في الإيداع والسحب .

ونظرا الى هذه الأهمية التي يتمتع بها صندوق توفير البريد في تجميع وتمثبة المدخرات ، فسوف نتعرف على هذه المؤسسة في القطر العربي السوري وأهم النشاطات والقرارات الناظمة لعملية تجميع المدخرات فيها .

أحدثت المؤسسة العامة لصندوق توفير البريد في القطر العربي السوري بموجب المرسوم التشريعي رقم / ١١٩ / تاريخ ١٩٦٣/٧/٢١ . وهي مؤسسة ذات طابع اقتصادي ، وتشكل أحد الأوعية الإدخارية التي حددت أهدافها بقبول ودائع التوفير وإدارتها واستثمارها وإعادةها الى أصحابها حين الطلب .

وفي سبيل تمثبة وتشجيع المدخرات الوطنية تقوم المؤسسة بالمهام التالية :

١ - تنمية الوعي الإدخاري لدى المواطنين وتشجيعه بكافة الوسائل المتاحة .

٢ - امتصاص السيولة النقدية من السوق ، وتوظيفها وتوجيهها الى خدمة المشاريع الاستثمارية المعتمدة من قبل الدولة .

٣ - تساهم في رأس مال المؤسسات والشركات العامة والمنشآت التابعة لها واقراضها وكفالتها فيما تمقده من قروض .

٤ - يحق لها انشاء مشاريع استثمارية والمشاركة بها او المساهمة في مثل هذه المشاريع التي تنفذ من قبل القطاع العام والخاص والمشارك.

ومن المفيد القول أن معدل الفائدة الذي يدفعه الصندوق لأصحاب ودائع التوفير هو (٨ ٪) سنويا . الا أن قانون احداث المؤسسة اعطى مجلس إدارة المؤسسة صلاحيات تحديد القوائد السنوية تبعاً لتطور السوق المالية . كما تضمن قانون احداث المؤسسة اعفاء الاموال المودعة من الضرائب . وان تضمن الدولة اداء كامل المبالغ المودعة في الصندوق لأصحابها بما في ذلك القوائد .

وفي سبيل تعزيز دور هذه المؤسسة في الاستثمار المنتج فقد صدر القرار رقم /٥٨٤/ تاريخ ١٩٨٨/٥/٧ المتضمن نظام عمليات التوفير والادخار من أجل الاستثمار والذي حددت بموجبه الفائدة (٨,٥ ٪) سنوياً عن المبالغ المودعة لمدة ستة اشهر ، و (٩ ٪) عن المبالغ المودعة لمدة سنة كاملة.

ويوضح لنا الجدول رقم /٢٢/ تطور ارصدة الودائع وعدد المودعين لدى صندوق توفير البريد خلال الفترة من ١٩٨٠ ولغاية ١٩٨٩ .

يظهر لنا الجدول رقم /٢٢/ ان حجم الودائع الصافية قد ارتفعت من (٩٠) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ ، الى (٨٨٦ : مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ . كما يلاحظ ان عدد المودعين ارتفع من (١٥٣) ألف مودع عام ١٩٨٩ .

وبالطبع فان الزيادة عدد المودعين الذي جاء كنتيجة لزيادة الوعي الادخاري لدى المواطنين ولانتشار مكاتب البريد والتوفير في مختلف محافظات القطر دوراً هاماً في التطور الملحوظ في حجم الودائع بالصندوق.

الجدول رقم / ٢٢ / .

تطور ارصدة الودائع وعدد المودعين لدى صندوق توفير البريد
خلال فترة الثمانينات
المبالغ (بملايين الليرات السورية)

السنوات	المبالغ المودعة	للمبالغ المستردة	الرصيد	عدد المودعين بالآلاف*
١٩٨٠	٣٨٥	٢٩٥	٩٠	١٥٣
١٩٨١	٦٧٦	٥٢٦	١٥٠	١٩٨
١٩٨٢	٧٩٦	٥٦٣	٢٣٣	٢٣٢
١٩٨٣	١١٠٨	٨٦٠	٢٤٨	٢٦٦
١٩٨٤	١٤٤٧	١٠١٠	٤٣٧	٣٠٩
١٩٨٥	١٧٨٢	١٤٧٨	٣٠٤	٣٥٥
١٩٨٦	٢٠٣٦	١٧٤٥	٢٩١	٣٩٧
١٩٨٧	٢١٢٩	١٨٦١	٢٦٨	٤٣٣
١٩٨٨	٣٧٣٠	٢٩٦٣	٧٦٧	٤٦٦
١٩٨٩	٤٦٨٩	٣٨٠٣	٨٨٦	٤٩٩

المصدر : المجموعات الاحصائية لعام ١٩٨٥ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٠ .

ويظهر لنا الجدول رقم / ٢٣ / درجة انتشار الصندوق في مختلف
محافظات ومناطق القطر العربي السوري ، وعدد المكاتب بنوعيهما
(توفير - بريد) في كل محافظة وتطور الودائع الصافية لغاية
١٩٩٠ / ٦ / ٣٠ ، اضافة الى عدد المودعين في كل محافظة ، ونسبة عاد
المودعين ، وحجم الودائع بالنسبة للمجموع العام .

من الجدول رقم ٢٣/ يتضح لنا ان اهم المناطق التي ينتشر بها الصندوق ، توجد في مدينة دمشق سواء من حيث المبالغ المودعة ، او من حيث عدد المودعين ، حيث بلغ عدد المودعين في مدينة دمشق (١٨٦٥٤) اي ما يشكل نسبة (٣٥٤ ٪) من اجمالي عدد المودعين كما بلغت الودائع الصافية حتى غاية ١٩٩٠/٦/٣٠ مليون ليرة سورية اي بنسبة (٢٨١ ٪) من مجموع المبالغ الصافية لدى الصندوق .

وهذا شيء طبيعي على اعتبار ان مدينة دمشق تعتبر من كبرى المدن السورية من حيث عدد السكان . كما ان مستوى الوعي الادخاري اعلى منه في بقية المحافظات بسبب تركيز المصارف ومعظم مكاتب البريد والتوفير في العاصمة . يلي مدينة دمشق من حيث الاهمية محافظة حمص ثم طرطوس . وبالمقابل نجد ان ادنى نسبة للودائع هي في محافظة الرقة ، حيث بلغت هذه النسبة (٣٧.٠ ٪) بالنسبة للاموال المودعة و (٨٥.٠ ٪) بالنسبة لعدد المودعين . وبالمقابل نجد ان عدد المكاتب في هذه المحافظة يقتصر على ثلاثة مكاتب فقط ، اثنان للتوفير وواحد للبريد بينما في محافظة طرطوس نجد ان عدد المكاتب (١٨) مكتبة منها ١٢/ للبريد و ٦/ للتوفير وهي اعلى نسبة لانتشار المكاتب في القطر العربي السوري .

ينبع اهمية هذا الجدول من خلال انه يرسم لنا درجة انتشار صندوق توفير البريد في المحافظات والمناطق المختلفة التي نجح فيها الصندوق في تعبئة المدخرات ، والمناطق التي لم يستطع ان ينتشر فيها فيها بكفاءة عالية . على اعتبار ان هناك اسبابا عديدة تقف وراء رفع حجم المدخرات الوطنية : كمستوى الدخل الفردي حيث يختلف من محافظة الى اخرى . ايضا مستوى ودرجة نمو الوعي الادخاري لدى المواطنين في كل محافظة ، اضافة الى ذلك العادات والتقاليد التي تحكم الافراد في كل محافظة ، واعتقد انها من الاسباب الهامة والمؤثرة في تحديد حجم مدخرات الافراد . وهذا ما يستوجب اعادة النظر في سياسة

المجلد رقم / ٢٣

خطر الروائع الصافية وعدد المودعين ونسبتهم في كل محافظة على حدة لثابت ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧
(المبالغ بـلايين الليرات السورية)

المحافظة	المبالغ	النسبة %	عدد المودعين	النسبة %	عدد مكاتب التوفير	عدد مكاتب البريد	مجموع المكاتب
محافظة دمشق	١٦٦١	١٠٠	١٨٦٥٤١	٣٥٤	١	١	٢
ريف دمشق	١١١	٦,٧	١١١٢١	٢,٠	٢	١	٣
درعا	١١١	٦,٧	١١١٢١	٢,٠	٢	١	٣
السويداء	١١١	٦,٧	١١١٢١	٢,٠	٢	١	٣
القينطرة	١	٠,٠٠٠	١٠٠٠	٠,٠٠٠	-	-	-
حمص	١١١	٦,٧	١١١٢١	٢,٠	٢	١	٣
حلب	١١١	٦,٧	١١١٢١	٢,٠	٢	١	٣
إدلب	١١١	٦,٧	١١١٢١	٢,٠	٢	١	٣
اللاذقية	١١١	٦,٧	١١١٢١	٢,٠	٢	١	٣
طرطوس	١١١	٦,٧	١١١٢١	٢,٠	٢	١	٣
الحسكة	١١١	٦,٧	١١١٢١	٢,٠	٢	١	٣
الرقية	١١١	٦,٧	١١١٢١	٢,٠	٢	١	٣
دير الزور	١١١	٦,٧	١١١٢١	٢,٠	٢	١	٣
المجموع	١٦٦١	١٠٠	١٨٦٥٤١	٣٥٤	١	١	٢

المعتمدة التقفية : في المؤسسة العامة لصناديق توفير البريد.

المؤسسة الادخارية بحيث تراعي العادات والتقاليد السائدة في كل محافظة ومنطقة ، والمستوى العلمي والثقافي السائد والمستوى المعيشي لمغالبية السكان في كل محافظة ، والعمل على تنمية الوعي الادخاري بين المواطنين بكافة الوسائل والطرق الممكنة والتي تتناسب مع الاوضاع السائدة في كل محافظة ومنطقة . فمثلا : بهدف تشجيع الادخار ، يمكن ان تقوم المؤسسة بتنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية التي تعود بالخير على بعض المناطق النائية ، او المشاركة في تمويل مثل هذه المشاريع ، كما يمكن للمؤسسة تشجيع الادخار : عن طريق ربطه بتقديم خدمات معينة . كدفع فواتير الكهرباء والماء والهاتف . . الخ .

وتد عمل صندوق توفير البريد ائى اذخال حسابات جديدة للاطفال متدرجة من مبلغ /١٠٠/ ليرة سورية فما فوق ، وهذه الحسابات بسيطة ، ويستطيع اي طالب في المؤسسة ان يقتني حساب توفير وعلى الرغم من ان هذه الحسابات ادخلت في بداية عام ١٩٩٠ ، فقد لاقت انتشارا واسعا في مختلف انحاء القطر ، حيث بلغت عدد حسابات الاطفال حتى غاية ١٩٩٠/٦/٢٠ حوالي (٩١٩٤) حسابا ، ومبالفها زادت عن /١٦٠/ مليون ليرة سورية ، علما ان هذه الحسابات حصلت على اعلى معدل للفائدة تمنحه مؤسسة لتجميع المدخرات في القطر وهو (١٠٪) سنويا . (٣٣) .

واعتقد ان تجربة كهذه ستلقى نجاحا ملحوظا باعتبار ان مثل هذه الابداعات يمكن ان تكون طويلة الاجل . وهذا ما يمكن الصندوق من الاستفادة منها فترة طويلة في تمويل المشاريع والاستثمارات التي تتطلبها عملية التنمية ، كما ان هذه الحسابات تعتبر ضمانا لمستقبل الاطفال .

من جهة اخرى فان تجربة عمليات التوفير والادخار من اجل الاستثمار ، لاقت نجاحا رغم حداثة التجربة ، حيث بلغ رصيد الودائع لحسابات الادخار من اجل الاستثمار حتى نهاية حزيران ١٩٩٠ حوالي (٢٥٦)

مليون ليرة سورية كما بلغ عدد المودعين خلال هذه الفترة (٢٢٧٣)
مودع . (٣٣)

وبالطبع فإن الموارد التي تتجمع لدى المؤسسة العامة لصندوق
توفير البريد تلعب دوراً هاماً و متميزاً في الوقت الراهن ، في تمويل
مشروعات التنمية حيث تحول هذه الموارد الى صندوق الدين العام ،
الذي يقوم بدوره في توجيه هذه الموارد نحو المشاريع الأكثر أهمية
و ضرورة لعملية التنمية الاقتصادية وحسب الخطة التنموية المعتمدة .

ثانياً - المصارف المتخصصة :

منذ عام ١٩٦٣ صدر مجموعة التشريعات والتنظيمات المصرفية
أهمها : تأميم المصارف عام ١٩٦٣ ، وإحداث مصارف جديدة عام ١٩٦٦
(المصرف العقاري - مصرف التسليف الشعبي -) ، وتحقيق التخصص
المصرفي عام ١٩٦٦ . حيث حصر التمويل الزراعي في مؤسسة واحدة
هي المصرف الزراعي التعاوني ، وحصر التمويل الصناعي في مؤسسة
واحدة هي المصرف الصناعي ، وحصر التمويل العقاري بالمصرف
العقاري ، والتمويل التجاري بالمصرف التجاري السوري المشكل من
مجموعة المصارف التجارية المدمجة اعتباراً من ١/١/١٩٦٧ وتخصص
بتمويل التجارة الداخلية والخارجية ، وأخيراً حصر تمويل صغار التجار
والصناع وأرباب الحرف والمهن وذوي الدخل المحدود بمصرف التسليف
الشعبي . وسندرس بصورة تحليلية كل مؤسسة من هذه المؤسسات
على حده .

١ - مصرف التسليف الشعبي :

مصرف التسليف الشعبي عبارة عن مؤسسة مصرفية حكومية ذات
شخصية اعتبارية وتتمتع باستقلال مالي وإداري ، 'حدث بموجب
المرسوم التشريعي رقم ٦٤/ - تاريخ ١٨/٧/١٩٦٦ .

ومن أهم نشاطات المصرف تشجيع الادخار بمختلف السبل والوسائل ، بما فيها اصدار اليانصيب وجوائز . وقد عهد الى المصرف بموجب المرسوم التشريعي رقم ٥٧/٥٧ تاريخ ١٩٧٠/١/٢٧ اصدار شهادات متنوعة للمساهمة في دعم الوعي الادخاري وتمويل مشاريع التنمية ، وقد سمح للمصرف بموجب القرار رقم ٤٩٨/٤٩٨ تاريخ ١٩٧٠ اصدار ثلاثة انواع من شهادات الاستثمار وهي :

١ - شهادات استثمار ذات قيمة متزايدة (مجموعة أ) وهي شهادات تضاف فيها الفوائد الى اصل قيمة الشهادة كل ستة اشهر . وينتهي اجل هذه الشهادة بعد عشرة سنوات من تاريخ اصدارها .

ب - شهادات استثمار ذات عائد جار (مجموعة ب) وهي شهادات ذات عائد ثابت ودوري حيث يحتفظ بقيمة الشهادة الاصلية وتدفع كل ستة اشهر : ويمكن الاحتفاظ بها عشر سنوات .

ج - شهادات الاستثمار ذات الجوائز (المجموعة ج) وهي شهادات استثمارات بفائدة مساوية لفوائد المجموعتين (أ و ب) ، الا ان فوائدها تحول الى جوائز نقدية او مينية كل نهاية شهر لتقدم للمالكين الفائزين في اليانصيب الدوري الذي يجري على ارقام الشهادات . والغاية من اصدار هذه الفئة هو المساهمة في امتصاص جزء من السيولة المتوفرة بايدي المواطنين ، عن طريق اجتذاب اموال الادخار من الراغبين في الربح عن طريق اليانصيب بدلا من الربح الثابت الذي توفره المجموعتين (أ و ب) كما ان مالكيها لا يخسر قيمتها في حال عدم الربح .

ودعما لتعبئة أكبر قدر من الادخارات الشعبية فقد اعطيت هذه الشهورات الميزات التالية :

١ - تعطي عائدا صافيا بواقع (٩٪) سنويا تدفع كل ستة اشهر ، مع الإشارة الى ان المجموعة (أ) ذات القيمة المتزايدة والتي تضاف

فيها الفوائد الى اصل قيمة الشهادة كل ستة اشهر يبدأ الفائدة فيها بـ (٩٪) وتنتهي في العام العاشر بـ (١٤٪) أي ان شهادة استثمار بقيمة (١٠٠) ليرة سورية تصبح بقيمة (٢٤٠) ليرة سورية بعد عشر سنوات من إصدارها .

٢ - يمكن استرداد قيمها مع الفائدة فوراً في أي وقت يشاء صاحبها بعد ستة أشهر من شرائها .

٣ - معفاة وعائدها من جميع أنواع الضرائب والرسوم (عدا رسم الانتقال على التركات والوصايا والهبات) .

٤ - الشهادة اسمية لا يمكن سرقته ولا يجوز التنازل عنها لغير المصرف ، كما لا يجوز الحجز عليها وعلى ما تنتج من فوائد ، إلا فيما يجاوز خمسين ألف ليرة سورية .

إذا شهادات الاستثمار مضمونة ، لا تتعرض لابة تقلبات ، كما ان المصرف يضمن دفع قيمتها عند الاسترداد .

وتستخدم حصة شهادات الاستثمار في تمويل مشاريع التنمية ، ولهذه الغاية يجري تحويلها الى صندوق الدين العام في وزارة المالية .

ويقوم مصرف التسليف الشعبي وفقاً لقانون إحدائه بتشجيع الادخار عن طريق إصدار أربعة أنواع من دفاتر الادخار وهي :

١ - دفاتر الادخار العادية .

٢ - دفاتر الادخار ذات الجوائز .

٣ - دفاتر الادخار السكني .

٤ - الحصص .

الا ان المصرف لم يضع في التنفيذ سوى دفاتر الادخار العادية .

يمطي المصرف للمدخرين من الأشخاص الطبيعيين دفاتر ادخل اسمية مرقمة ، ويجوز ان يكون للشخص اكثر من دفتر واحد من كل نوع في جميع فروع المصرف ، ويمكن لصاحب الدفتر اجراء عمليات الابداع والسحب لدى اي فرع من فروع المصرف ، كما يمكنه ايضا تصفية دفتره في اي فرع ، وتفيد جميع عمليات السحب والابداع فيه ، ولا يعتبر اي قيد صحيحا الا بعد توقيعه من قبل حامل التوقيع عن المصرف ، ثم ختمه بخاتم المصرف .

بعد ان استعرضنا اهم القرارات والتعليمات المتخذة في سبيل تجميع وتميئة المدخرات في مصرف التسليف الشعبي . لا بد لنا من استعراض نشاط عمل المصرف في مجال تجميع المدخرات وفي مجال التسليف والقروض الممنوحة لتمويل مشاريع التنمية المختلفة .

تطور الودائع :

شهد عقد الثمانينات تطورا ملحوظا في مجال الودائع بأنواعها المختلفة .

وبيين لنا الجدول رقم /٢٤/ تطور ارصدة الودائع بأنواعها المختلفة لدى مصرف التسليف الشعبي خلال فترة الثمانينات .

من خلال الجدول رقم /٢٤/ تبين لنا ان هناك تطورا في ارصدة الودائع بشكل ملحوظ . فقد ارتفعت ارصدة الودائع بأنواعها المختلفة من (٦٩١) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ لتصل الى (٦٢١٧) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ . كما نلاحظ تطور نسبة ودائع القطاع الخاص(*) بالنسبة لمجمل الودائع ، فبينما كانت هذه النسبة تشكل حوالي (٦٧٪) من مجمل الودائع عام ١٩٨٠ ، ارتفعت لتصل الى حوالي (٨٦٪) عام

المجموع، رقم / ٢٤
تطور ارصدة الروائح خلال الفترة من ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٩
المبالغ (بلايين الليرات السورية)

عدد المودعين بالآلاف (أ.ب.)	المجموع (٢٠١)	عدد المودعين بالآلاف (ب.ب.)	مبلغ التقرير	وتلغ لاجل	عدد المودعين بالآلاف	مبلغ الوديعة (١)	وتلغ تحت الطلب			قطاع عام	قطاع خاص	المبلغ
							تدافني	مبلغ (١)	مبلغ (٢)			
٨٦	٦٢١٧	٦٥	٤٢٨٤	١٤	٢١	١٦	١٩٣٣	٦٦	٩٨٩	٨٧٨	١٩٨٩	
٨١	٥٦٦٠	٦٠	٣٢٠٦	١٣	٢١	٢١	٢٠٥٤	٥٥	٨٨٥	١١١٤	١٩٨٨	
٧٦	٤٢٩٩	٥٥	٢٤١٥	٨	٢١	٢٠	١٨٨٤	٣٩	٧٥٧	١٠٨٨	١٩٨٧	
٧٠	٣٥٨٩	٥٠	١٩٤٥	١٨	٢٠	١٩	١٦٤٤	٢٩	٦٨٢	٩٣٣	١٩٨٦	
٦٣	٢٩٦٦	٤٤	١٦١٥	١٦	١٩	١٩	١٣٢١	١٩	٥٧٩	٧٣٣	١٩٨٥	
٥٤	٢٣٢٣	٣٥	١٢٠٠	١٦	١٩	١٨	١١١٣	١٦	٤٧٧	٦٢٠	١٩٨٤	
٤٦	١٦٤٦	٢٨	٧٦٥	٦	١٨	١٨	٨٨١	١٢	٣٩٠	٤٩٩	١٩٨٣	
٤٠	١١٧٩	٢٣	٤٩٤	٦	١٧	١٧	٧٨٥	١٠	٣٤٣	٤٣٢	١٩٨٢	
٣٥	٩٠٣	١٩	٣١٥	٦	١٦	١٦	٥١٣	٩	٢٩٠	٢٨٩	١٩٨١	
٣٢	٦٩١	١٦	١٧٨	٢	١٦	١٦	٥١٣	١٠	٢٧٥	٢٢٨	١٩٨٠	

المصدر : مديرية التخطيط والاقتصاد في مصرف الائتلاف الشعبي.

١٩٨٩ . أي أن هذه النسبة ارتفعت بمعدل (١٩ ٪) . وبالطبع فإن لزيادة الوصي الإدخاري عند المواطنين على الادخار تأثير كبير على تطور حجم الودائع ، وهذا واضح من خلال ارتفاع عدد الودعين من ٢٢ / ألف مودع عام ١٩٨٠ إلى ٨٦ / ألف مودع عام ١٩٨٩ .

ولكن ما يهمنا هنا من هذه الودائع هو ودائع التوفير وودائع لأجل باعتبار أن هذه الودائع يمكن توجيهها نحو مجالات الاستثمار بشكل أكبر من الودائع تحت الطلب على اعتبار أن آجال استحقاقها تكون لفترة زمنية أطول .

فلو عدنا إلى أرقام الجدول رقم ٢٤ / لنجد أن حجم ودائع التوفير وودائع لأجل كانت تشكل حوالي (٢٦ ٪) من جملة الودائع في عام ١٩٨٠ ، بينما أصبحت في عام ١٩٨٩ ، تشكل حوالي (٦٩ ٪) من جملة الودائع . وهذا يعتبر تطوراً إيجابياً يسمح للمصرف بالتصرف بودائعه بشكل أفضل .

أما بالنسبة لشهادات الاستثمار فقد عهد المصرف بإصدارها اعتباراً من عام ١٩٧١ وقد لاقت انتشاراً كبيراً منذ بدء إصدارها نتيجة المزايا العديدة التي تتمتع بها . ويبين لنا الجدول رقم ٢٥ / تطور حصيلة شهادات الاستثمار بأنواعها الثلاثة خلال فترة الثمانينات ، مع تطور عدد الودعين بالآلاف .

لقد شهدت شهادات الاستثمار تطوراً ملحوظاً . فقد ارتفعت من (٦٠٥) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ إلى (٨٣١) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ ، كما يلاحظ تطور عدد الودعين من (٧٣) ألف مالك عام ١٩٨٠ إلى (٢٣٠) ألف مالك عام ١٩٨٩ . ولا بد من الإشارة في هذا المجال أن شهادات الاستثمار من الفئة (ج) بدأ العمل ببيعها في نهاية عام ١٩٨٩ ولاقت انتشاراً ونجاحاً كبيراً .

الجدول رقم /٢٥/

تطور حصيلة شهادات الاستثمار حسب المجموعات وعدد المالكين
المبالغ (بملايين الليرات السورية)

السنوات	المجموعة - ١ -	المجموعة - ب -	المجموعة - ج -	المجموع	عدد المودعين بالآلاف
١٩٨٠	٥١٨	٨٧		٦٠٥	٧٣
١٩٨١	١٠٣٥	٩٨		١١٣٣	٨٧
١٩٨٢	١٤٢٤	١٠٨		١٥٣٢	١٠٩
١٩٨٣	١٩٤٢	١٤٨		٢٠٩	١٣٠
١٩٨٤	٢٥١٨	١٧٩		٢٦٩٧	١٤٢
١٩٨٥	٣٢٦٧	٢٠٦		٣٤٧٣	١٥٩
١٩٨٦	٣٣٢٥	٢٣٢		٣٥٥٧	١٦١
١٩٨٧	٣٤٩٢	٥٥٩		٤٠٥١	١٦٢
١٩٨٨	٣٥٨٢	٨٧٠		٤٤٥٢	١٦١
١٩٨٩	٣٨١٤	٩١٣	١٠٤	٤٨٣١	٢٣٠

- مديرية التخطيط والاحصاء في مصرف التسليف الشعبي .

أما نشاط المصرف في مجال القروض والتوظيفات ، فقد شهد تطورا إيجابيا خلال فترة الثمانينات ، بمد أن كفن محدودا خلال فترة السبعينات ، حيث كان دور المصرف في مجال التسليف يقتصر على تمويل الفعاليات الصغيرة في القطاع الصناعي والتجاري والمهني بمبالغ محددة تتناسب مع إمكانيات أصحاب هذه الفعاليات ، وعلى تسليف أصحاب الدخل المحدود لشباب اجتماعية .

تطور التوزيع النسبي لأساطيف المصرف حسب نوع النشاط خلال السبعينيات

سنة	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	حسب نوع النشاط
١٩٤,٠	٨٣,٨	١٥٥,١	١٦٦,٤	١٧٤,٠	٩٩,٨	٧٩,٥	٦٧,٢	٥٣,٨	١٢,٨	التمويل
٤٥,٦	٣٩,١	٨٧	١٦,٠	-	-	١,١	٧,٤	-	٧,٧	مصارف
١٢٥,٢	٨٤,٧	٤٨,٢	٣٧,٦	٣٠٦,٥	٢٥٢,٤	٢٣٠,٨	١٧٥,٥	١٥٩,٦	٦٣,٧	التجارة
٧٨,٢	٣٠٣,٥	٣١,٩	١٩٩,٣	١٩٩,٣	١٣٨,٣	١٠٧,٢	٨٨,١	٩١,٤	٣٩,٤	البنية التحتية
٦,٤	٠,٧	٠,٢	٠,٤	٠,٤	٠,٢	-	٠,٧	٠,٢	-	البنية التحتية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٨,٧	البنية التحتية
١٢٩,٤	١١١,٥	١٠٠,٧	٥٦,٢	٤٢,٨	٣٣,٤	٢٦,٣	٢١,٦	١٦,٢	٤٦,٣	دخل محدود
-	-	-	-	١,٤	٥,٥	-	-	-	-	مصارف
٣٣,٩	٢١,١	٢٢,١	١٦,٣	١١,٠	١١,٤	١٣,٥	٤,٧	٥,٤	٨,٠	مصارف
٣٥٣,٤	٦٦٠,٤	١٩٨,٨	١٤٣,٥	١٠٦,٤	٨٨,٠	٦٨,٦	٥٥,٢	٤٨,٦	٢١,٦	مصارف

المصدر : التجمعات الإحصائية لعام ١٩٨٣ - ١٩٨٥ - ١٩٨٧ - ١٩٩٠.

لذلك فقد رفعت سقف الاقتراض ابتداء من عام ١٩٧٨ ، وسمح
لمصرف بتمويل كافة القطعاعات .

بوضح لنا الجدول رقم /٢٦/ تطور القروض الممنوحة خلال فترة
الثمانينات ، اذ ارتفعت من (٢٠٦) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ الى
(٣٥٣٩) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ . وبالمطبع فان عملية رفع سقف

الجدول رقم /٢٧/
تطور ارصدة الودائع والقروض خلال فترة الثمانينات
(بملايين الليرات السورية)

السنوات/ البيان	رصيد الودائع	رصيد القروض	نسبة القروض إلى الودائع
١٩٨٠	٦٩١	٢١٧	%٣١
١٩٨١	٩٠٣	٤٨٤	%٥٤
١٩٨٢	١٢٧٩	٥٥٥	%٤٣
١٩٨٣	١٦٤٦	٦٨٦	%٤٢
١٩٨٤	٢٣١٣	٨٨٢	%٣٨
١٩٨٥	٢٩٣٦	١٠٦٣	%٣٦
١٩٨٦	٣٥٨٩	١٤٢٣	%٤٠
١٩٨٧	٤٢٩٩	١٩٨٦	%٤٦
١٩٨٨	٥٢٦٠	٢٦٦٠	%٥١
١٩٨٩	٦٢١٧	٣٥٣٩	%٥٧

مديرية التخطيط في مصرف التسليف الشعبي .

الإقراض وتوسيع القعاليات والأنشطة التي يمكن تمويلها من قبل مصرف التسليف الشعبي . كبير الأثر في التطور الملحوظ في القروض الممنوحة . كما أن ارتفاع حجم الودائع له الأثر الكبير في تطور حجم القروض وهذا ما يوضحه لنا الجدول التالي :

يظهر من الجدول رقم /٢٧/ تطور رصيد القروض رصيد الودائع ، إلا أنه على من تطور رصيد القروض بشكل ملحوظ ، ظلت نسبة القروض الى الودائع متدنية وبلغ متوسط هذه النسبة خلال فترة الثمانينات حوالي (٤٦٪) .

وهذا يعني أن لدى المصرف فائض من السيولة كبير جدا ، لم يستخدم في عمليات التسليف والإقراض . وهذا ما يفقد المصرف كثيرا من العوائد التي يمكن تحقيقها نتيجة القوائد التي يحصل عليها لقاء القروض الممنوحة ، ومن جهة ثانية فإن كثيرا من المشاريع الانتاجية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتي كان من الممكن أن تستفيد من هذه الأموال المتاحة . تكون قد ضيقت فرصا متاحة أمامها ولم تستطع الاستفادة منها نتيجة سقف الفرض الذي يمكن الحصول عليه ، أو نتيجة عدم اشتغالها بمجالات التسليف التي يمولها المصرف .

ولكن لا بد من الإشارة الى أن طبيعة الودائع (تحت الطلب ، لأجل ، المتاحة لدى مصرف التسليف الشعبي ، تتحكم بدورها في حجم التسليف الممنوح فكما ارتفعت نسبة الودائع تحت الطلب الى مجمل الودائع كلما انخفضت الامكانيات المتاحة أمام المصرف للتسليف والعكس صحيح .

فمن خلال الجدول رقم /٢٤/ الذي يوضح لنا تطور أرصدة الودائع بأنواعها المختلفة نلاحظ أن نسبة الودائع تحت الطلب كانت عام ١٩٨٠ تشكل حوالي (٧٤٪) من مجمل الودائع ، وهذا يعني بالطبع أن هذه النسبة مرتفعة ، إلا أننا نجد أن هذه النسبة أخذت بالانخفاض تدريجيا خلال فترة الثمانينات لتصل الى حوالي (٣١٪) من مجمل الودائع لذلك

فانه يتوجب على مصرف التسليف الشعبي ، وحتى لا يضيع فرصا متاحة املمه ، ولا يقع في مأزق يؤثر على سمعته : العمل على تحقيق مبدأ التوازن بين ودائمه وتوظيفاته وهذا يتطلب :

١ - وضع نظام واقراض مرن - وفق نظام عطيات قابل للتبديل والتعديل والتلاؤم في أي وقت مع الظروف المستجدة .

٢ - العمل على فتح قنوات تسليفية جديدة ، تتناسب مع حجم الودائع المتاحة ومع طبيعة هذه الودائع (تحت الطلب - لاجل) حتى لا يقع المصرف في مأزق يؤثر على سمعته والثقة به .

٢ - المصرف العقاري :

المصرف العقاري : مؤسسة مصرفية حكومية احتلت بموجب احكام المرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ١٩٦٦ ، ويقوم المصرف بجميع العمليات المصرفية التي تدخل في نطاق اغراضه ، كفتح الحسابات الجارية الدائنة ، وحسابات الادخار من اجل السكن وحسابات الودائع وحسابات التوفير .

وفي سبيل تشجيع الادخار ، ورفع حجم المدخرات الوطنية لجاء المصرف الى :

١ - التأكيد على ربط قروض شراء المساكن ، بشرط الادخار المسبقي المسبق .

ب - تشجيع الافراد على زيادة مدخراتهم ، وايداعها اطول فترة ممكنة ، وذلك من طريق ربط مبلغ القرض الممنوح لكل منهم بمبلغ الوديعة ، ومدة الايداع ، ومنحهم ميزات الحصول على قروض بسقوف أعلى من سقوف مبالغ القروض العادية.

المجموع رقم / ٢٨
تطور فريدة القطاع وعدد الزائرين خلال عقد التسعينات
(بجلايين الليرات السورية)

أنواع الزائرين	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
القطاع العام	٣٨٢	٥٩٢	٩٥٠	١٢٤٢	١٤٤٨	١٨٥٧	٢١٧٨	٢٦٥٨	٣٢٤٨	١٧٢٧
القطاع التجاري	٣٦٣	٣٦٣	٤٢٩	٥٠٨	١٣٧	٩٥٠	١٣٤٨	١٥٠٠	١٥٣٥	١٧٣٣
القطاع الخاص	١٩٥	١٦١	١٩٣	٢١٣	٢٤٥	٣١١	٣١١	٣٢٨	٤٠٣	٥١٩
القطاع لاجل	٣٢٥	٣٦٣	٤٤٥	٥١٥	٥٣٩	٤٨٨	٦٠٦	١٢٧	١٨٩	٢٠٤
القطاع الترفيه	١١٥	١٩١	٢٩٥	٤٢١	٦٣٦	٧٩٩	٩٦٨	١٠٨٧	١٣٩٢	١٩٢٢
المصروفات السكنية	٩٠	٩١	٥٧	٦٦	٧٣	٧٥	٨٠	٦٠	٥٩	٨١
المجموع	١٤٧٠	١٧٦١	٣٣٦٩	٢٩٦٥	٣٥٧٨	٤٤٨٠	٥٤٧١	٥٨١٠	٥٩٢٦	٦١٢٦
* صمد الزائرين (زيرين)		٣٣٧٠٥	٢٥٥٠٥	٢٨١٨١	٣١٦٣٥	٣٥١٢٥	٣٥٠٧٩	٣٣٩٦٤	٣٣١١٨	٣٥٢٩٢

المصدر : المجموعات الاحصائية للاصوام : ١٩٨٤ - ١٩٨٧ - ١٩٩٠ .

* مديرية التخطيط والاحصاء في الادارة العامة للمصرف العقاري .

وقد تم تحديد مبالغ القروض الممنوحة وفق ما يلي :

مدة بقاء المدخرات السكنية	مبلغ القرض المقابل
٦ اشهر	١٠٠ ٪ من مبلغ الادخار
١٢ شهر	٢٠٠ ٪ من مبلغ الادخار
١٨ شهر	٣٠٠ ٪ من مبلغ الادخار
٢٤ شهر فما فوق	٤٠٠ ٪ من مبلغ الادخار

ج - ايجاد المزيد من الوعي لدى المواطنين ، على الفوائد التي يمكن تحقيقها من خلال اشتراكهم في قانون الادخار من اجل السكن .

د - تأمين الخدمة المصرفية الجيدة للمودعين والمدخرين ، وتبسيط اجراءات السحب والايداع .

هـ - رفع سقف القروض الممنوحة بكافة انواعها بالنسبة للمقترضين المدخرين لدى المصرف ، بحيث اصبح بإمكان المودع المدخر لدى المصرف الاستفادة من سقف القرض الاعلى .

وتنجمياً لسياسة الادخار الفردي ، واستقطاب نسبة كبيرة من الودائع والمدخرات الفردية ، فقد صدر قانون الادخار من اجل السكن رقم ٢٨ / لعام ١٩٧٨ الذي من اغراضه ، أن تقوم الجهات الحكومية ، ممثلة بالقطاع العام والسكني ببناء مساكن جاهزة للأفراد المدخرين من اصحاب الدخل المحدود ، وتوزيعها عليهم ضمن شروط واسس حددها القانون .

وقد انطالق القانون المذكور ، مهمة حفظ مدخرات الافراد ، وفتح الحسابات الادخارية الخاصة بذلك بالمصرف العقاري : كما انطالق ايضا مسؤولية التمويل كاملة بشقيها :

الاول : تمويل جميع المشاريع السكنية العائدة للمؤسسة العامة
للاسكان والناجمة من تنفيذ القانون المذكور .

الثاني : تمويل الافراد المكتتبين بمشاريع الادخار من أجل السكن ،
والذين حصلوا على مساكن بموجب اكتتابهم بتلك المشاريع ، بما يعادل
نصف قيمة المسكن التقديرية وبما لا يتجاوز مبلغ (١٠٠) ألف ليرة
سورية .

الجدول رقم /٢٩/

القروض التي اسلفها المصرف العقاري حسب القطاعات المختلفة

خلال الفترة ١٩٨٠ ولغاية ١٩٨٩

(بملايين الليرات السورية)

المجموع	القطاع المهني والحرفي وفني الدخل المحدود	القطاع لخاص	القطاع التصانيفي	القطاع لعام	القروض حسب القطاع السنوات
١٦٣١	٦٧٥	٨٤	٨١٥	٥٧	١٩٨٠
٢١٣٧	٨٦٣	١٠٦	٨٩٥	٢٧٣	١٩٨١
٢٨٥٩	١٠٧٨	١٢٥	١٢٣٤	٤٢٢	١٩٨٢
٣٤٣٥	١١٩٨	١٤٦	١٤٩٦	٥٩٥	١٩٨٣
٤٠١٤	١٢٥٣	١٦٩	١٨٤٠	٧٥٢	١٩٨٤
٤١٨٨	١٢٩٦	١٧٦	١٨٤٨	٨٦٨	١٩٨٥
٤٧٤٦	١٣٤٥	٢٠٠	٢٠٩٢	١١٠٩	١٩٨٦
٤٨٦٨	١٣٩٠	٢٣١	٢١٤١	١١٠٦	١٩٨٧
٤٨٥٦	١٤٥٣	٢٤٥	٢١٨٩	٩٦٩	١٩٨٨
٤٩٤٦	١٥٢٢	٢٦٥	٢١٦٤	٩٩٥	١٩٨٩

المجموعات الاحصائية للاعوام : ١٩٨٤ - ١٩٨٧ - ١٩٩٠ .

إضافة الى دور المصرف في تمويل قطاع الاسكان ، فانه يقوم بتحويل المشاريع السياحية والمستشفيات مستخدماً الطاقات والامكانيات المتاحة لديه .

من الجدول رقم /٢٨/ يتبين لنا ان حجم الودائع قد ارتفع من ١٤٧٠ / مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ الى ٦١٢٦ / مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ . ومن الملاحظ ان الزيادة التي حدثت في جملة الودائع لدى المصرف العقاري ، يصحبها زيادة في عدد المدخرين . فقد ارتفع عدد المدخرين من ٢٣٧٠٥ / زبون عام ١٩٨١ الى ٣٥٣٩٢ / في سنة ١٩٨٩ . وهذا ما يعكس تطور ونمو الوعي الادخاري بين المواطنين .

لم يقتصر التطور في نشاط المصرف على تجميع المدخرات ، بل شهد ايضا تطوراً في خطته التسليفية ، فقد تطورت حجم القروض الممنوحة ايضا من قبل المصرف خلال هذه الفترة . وهذا ما يوضحه لنا الجدول التالي :

يلاحظ من الجدول رقم / ٢٩ / تطور حجم القروض الممنوحة من قبل المصرف من / ١٦٣١ / مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ الى / ٤٩٤٦ / مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ ، كما يلاحظ ان تطور حجم القروض شملت كافة القطاعات المشمولة بنشاط المصرف .

ومن المعلوم ان القروض الممنوحة من المصرف ، تستهدف تمويل المساكن الشعبية الاقتصادية والمنشآت السياحية والمدارس والمستشفيات . فقد بلغت عدد الوحدات السكنية التي مولها المصرف ، منذ إنشائه ولغاية عام ١٩٨٨ ، ما مقداره / ١٥٢٢٠٦ / وحدة سكنية نسبة (٦٨,٥٪) منها ، كانت لمساكن لا تتجاوز مساحتها (١٢٥م^٢)(٢٤) ، كما اولى المصرف جل اهتمامه ، لدعم وتنشيط الصناعة السياحية في القطر من طريق المشاريع السياحية في كافة المحافظات والمناطق ، نظراً للحاجة الماسة لثل هذه المنشآت ولاثرها البالغ على الوضع الاقتصادي

في القطر ، كما أعطي موضوع تمويل المشافي الأهمية التي تستحقها ،
وقدم لها التمويل اللازم لتنفيذ مشاريعها .

وفيما يلي جدول بحركة توظيفات القطاع السياحي خلال السنوات
(١٩٨٣ - ١٩٨٧) .

الجدول رقم /٣٠/
توظيفات المصرف للقطاع السياحي خلال الفترة
من ١٩٨٣ و لغاية ١٩٨٧
(بملايين الليرات السورية)

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	البيان
٣١٠	٢٥٩	٧٥	٧٢	٦٠	توظيفات القروض السياحية الرقم القياسي لتطور حركة التوظيفات سنة الأساس : ١٩٨٣
%٥١٧	%٤٣٢	%١٢٥	%١٢٠	%١٠٠	

التقرير السنوي لعام ١٩٨٧ الصادر عن المصرف العقاري (ص ٨) .

ولقد حرص المصرف على تحقيق مبدأ التوازن بين ودائعه وتوظيفاته،
ويبقى هذا التوازن قائماً تقريباً حتى نهاية الخطة الخمسية الخامسة ،
حيث بدأ الاختلال بهذا التوازن يظهر من خلال زيادة الودائع ، وتقليص
حجم التوظيفات ، وهذا ما يوضحه لنا الجدول التالي :

الجدول رقم / ٣١ /

تطور أرصدة الودائع والقروض خلال فترة الثمانينات
(بملايين الليرات السورية)

نسبة القروض للودائع	نسبة الودائع للقروض	رصيد القروض	رصيد الودائع	السنوات البيان
%١١٠	%٩٠	١٦٣١	١٤٧٠	١٩٨٠
%١٢١	%٨٢	٢١٣٧	١٧٦١	١٩٨١
%١٢١	%٨٣	٢٨٥٩	٢٣٦٩	١٩٨٢
%١١٦	%٨٦	٣٤٣٥	٢٩٦٥	١٩٨٣
%١١٢	%٨٩	٤٠١٤	٣٥٧٨	١٩٨٤
%٩٣	%١٠٧	٤١٨٨	٤٤٨٠	١٩٨٥
%٨٦	%١١٥	٤٧٤٦	٥٤٨١	١٩٨٦
%٨٤	%١١٩	٤٨٦٨	٥٨١٠	١٩٨٧
%٨٢	%١٢٢	٤٨٥٦	٥٩٢٦	١٩٨٨
%٨١	%١٢٤	٤٩٤٦	٦١٢٦	١٩٨٩

يلاحظ من الجدول رقم / ٢١ / ان حجم القروض الممنوحة كانت حتى عام ١٩٨٤ اقل من حجم الودائع : بينما اخذت نسبة القروض تنخفض تدريجياً اعتباراً من عام ١٩٨٥ ويهود السبب في ذلك في مركز هذه القروض نحو قطاع الاسكان وبعض مشاريع السياحة وفي اقامة المشافي ، وهذه الأنشطة جميعها لاقت صعوبات كبيرة خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات نتيجة الأمور التالية :

١ - عدم قيام المؤسسة العامة للاسكان ، بتنفيذ مشاريعها السكنية، حسب الخطة المعتمدة من قبلها ، والتي تم بموجبها تحديد حصتها من خطة المصرف التسليفية .

٢ - عدم تمكن القطاع التعاوني السكني ، من تنفيذ خطته السكنية المعتمدة بسبب عدم توفر مقاسم معدة للبناء .

٣ - صعوبة تأمين بعض مواد البناء الاساسية اللازمة لتنفيذ المشاريع السكنية .

وبالطبع فإن هذه المعطيات كانت وراء انخفاض حجم التوظيفات المقررة من قبل المصرف العقاري ، وهذا ما أدى الى تفاقم مشكلة السكن في القطر العربي السوري بشكل كبير وملحوظ ، وبنفس الوقت ، ضيق على المصرف أرباحاً وعوائد كبيرة ، نتيجة انخفاض حجم التوظيفات .

ولا بد من الاشارة إلا ان انخفاض نسبة التوظيفات والقروض الممنوحة بالنسبة للودائع ، سوف ينعكس سلبياً على تطور حصيلة الودائع ، وذلك باعتبار ان التطور الحاصل في حجم الودائع والمخدرات ، تمكسه الرغبة في الحصول على مساكن مريحة لأصحاب الدخل المحدود ، فإذا ما تشرت عملية الجمعيات التعاونية السكنية الى فترة طويلة من الزمن ، فهذا سينعكس سلبياً على الثقة بمثل هذه الجمعيات . وهذا ما يؤدي الى سحب الأموال المودعة ، ووضعها في أيدي المتاولين من

القطاع الخاص مهما كانت الظروف اشد وأصعب ، وهذا ما يضيع على المصرف وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام مبالغ جيدة ، كان من الممكن توظيفها واستثمارها في مشاريع تخدم عملية التنمية الاقتصادية المنشودة .

لذلك ومن أجل معالجة هذا الوضع لا بد من اللجوء الى السياسات التالية :

١ - رفع سقف القروض بما ينسجم وأسعار سوق البناء السائدة.

٢ - تنشيط اجراءات منح القروض ، وجعل نظام الاقراض مرناً يتناسب مع المتغيرات المستجدة .

٣ - زيادة فعالية النشاط السياحي في القطر ، عن طريق توسيع قاعدة المستفيدين من القروض السياحية .

٤ - توسيع القنوات التسليفية لتشمل تمويل المنشآت التجارية والصناعية والحرفية .

٥ - باعتبار ان المصرف العقاري يشجع الادخار من أجل السكن ولا بد من العمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالسكن ، اضافة الى مد أجل القروض الممنوحة لأصحاب الدخل المحدود الى اطول فترة ممكنة.

٣ - المصرف التجاري السوري :

تحتل المصارف التجارية مكاناً هاماً في النظام المصرفي للدولة ، باعتبار ان هذه المصارف تتميز بقدرتها على خلق النقود ، اضافة الى دورها الهام في تعبئة وتجميع المدخرات الوطنية ، تمهيداً لتقديمها الى المستثمرين الراغبين في اقلية المشاريع المختلفة سواء كانوا أفراداً ام جماعات ، وسواء كانوا من القطاع الخاص أو العام أو المشترك . لذلك

تعتبر المصارف التجارية من الاجهزة الهامة التي تقوم بتجميع وتعبئة المدخرات ، ولكن لا بد من الإشارة عند بحث دور المصرف التجاري في تعبئة وتجميع المدخرات الوطنية الى ان هناك انواع مختلفة من الودائع لا يمكن ان نطلق عليها جميعا (ودايع ادخارية) باعتبار ان المصارف التجارية تتلقى من الافراد ، الذين يتعاملون معها عدة انواع من الودائع فهناك الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب وهذا النوع من الودائع عادة ما يلجأ اليه الافراد بقصد استعمالها ، وبالتالي فإن المصرف ملتزم لأصحاب هذه الودائع بالدفع لدى الطلب ، وبالطبع فإن هذا النوع من الودائع ليس له اي عائد أو فائدة بل ان المصرف يقوم بتحصيل رسوم معينة من العملاء نظير الخدمات المقدمة لهم . وهذا النوع من الودائع لا يعتبر ادخارا . رغم امكانية الاستفادة من هذه الودائع بنسب معينة . اما الانواع الاخرى من الودائع (ودايع لاجل - لأخطار - التوفير) فجميعها يمكن ان نطلق عليها (الودائع الادخارية) باعتبار ان المصرف غير ملتزم بدفع قيمة هذه الودائع إلا بعد فترة معينة بالنسبة للودائع لاجل ، أو بعد اخطار بميعاد معين يتفق عليه مقدما (بالنسبة للودائع بأخطار) أو بفيود معينة (بالنسبة لودائع التوفير) ، وبالطبع فإن هذه الأنواع من الودائع يقوم المصرف بدفع فائدة للمودعين ، باعتبار ان المصرف يتمتع بحرية استعمال هذه الودائع ، وعلى الرغم من اهمية المصارف التجارية ومن قدرتها على تقديم الخدمات المجانية أو شبه المجانية للمودعين ، اضافة الى امكانية هذه المصارف ، إعطاء سعر فائدة مرتفع لإغراء المدخرين على إيداع أموالهم لديها ، نجد ان الافراد يفضلون التعامل مع مؤسسات اخرى كصندوق توفير البريد ، أو في شراء شهادات الاستثمار . فالأفراد يفضلون شراء السندات الحكومية ، أو حتى ان البعض يفضل الاحتفاظ بأمواله مكتنزة ، ولا يرغب في التعامل مع المصارف التجارية ، وربما يكون السبب في ذلك عدم انتشار الوعي المصرفي من جهة ، والاجراءات المتعددة التي يطلب تنفيذها حين ايداع مدخراتهم . ولذلك يفضلون التعامل مع صندوق توفير البريد . أو في شراء شهادات الاستثمار باعتبار ان الاجراءات المطلوبة أسهل على

الأفراد ، إضافة لذلك فإن المصارف التجارية في معظم البلدان النامية غير قادرة على الانتشار في معظم المناطق بسبب صعوبة المواصلات والتنقل بين مختلف المناطق .

ولكن لا بد من الإشارة انه على الرغم من أن المصارف التجارية بالبلدان النامية تنسم بضعف قدرتها على تجميع المدخرات الوطنية ، بالقياس إلى أجهزة تجميع المدخرات الأخرى إلا أن تحليلها لهيكل ودائعها يكشف لنا عن خاصية هامة تتميز بها ، إذ تتضمن الحسابات الجارية بها ، قدراً كبيراً من الأرصدة التي يودعها أصحابها في المصرف ، لا يفرض الاستعمال ولكن بقصد استخدامها في مواجهة الطوارئ ، أو بقصد توجيهها في المستقبل إلى شتى وجوه الاستثمار ، أو لأي غرض من الأغراض التي تدفع الفرد نحو الادخار . وهنا يجب ملاحظة انه في كثير من البلدان الإسلامية ، يلجأ الأفراد إلى ايداع أموالهم في المصارف التجارية كحسابات جارية ، دون أن يكون الفرض من ذلك استعمال هذه الأموال ، بل لسبب وحيد هو عدم قبول هؤلاء الأفراد الفوائد التي تمنحها المصارف عن الإيداعات الآجلة ، أو التوفيرية بسبب تحريمهم الربا .

لكل هذه الأسباب فإن الودائع في المصارف التجارية للبلدان النامية تتميز بانخفاض سرعة تداولها ، وهذا ما يزيد من حرية المصارف في استخدام الأموال المودعة في مختلف وجوه الاستثمار بمعنى أن هذه الودائع تحتوي على نسبة كبيرة من أموال الادخار التي يمكن حسابها ضمن حجم المدخرات الوطنية .

وقد كان لهذا الاعتبار أهمية في رسم اتجاهات السياسة المصرفية للمصرف التجاري السوري في تمويل عدد كبير من الشركات والمؤسسات الصناعية ، وبالأخص قبل اللجوء إلى التخصص المصرفي عام ١٩٦٦ . حيث انه اعتباراً من ١ / ١ / ١٩٦٧ تم دمج المصارف التجارية المختلفة

في مصرف واحد سمي المصرف التجاري السوري ، وحددت مهامه بالتمويل التجاري ، حيث خصص بتمويل التجارة الداخلية والخارجية .

ويعتبر المصرف التجاري السوري أحد أهم الأجهزة التي تقوم بتجميع المدخرات الوطنية ، حيث تقوم بجهود كبيرة في تعبئة وتجميع المدخرات الوطنية فقد قدر التقرير السنوي الصادر عن المصرف التجاري لعام ١٩٨٨ أن حجم الودائع لدى المصرف لعام ١٩٨٨ تشكل نسبة ٥٧٨٨ ٪ من مجموع الودائع لدى القطاع المصرفي في القطر .

وتنتشر فروع المصرف في مختلف محافظات ومناطق القطر العربي السوري ، حيث بلغت فروعه لغاية عام ١٩٨٩ حوالي (٣٥) فرعا منها (١٣) فرعا في دمشق : إضافة الى فرع المنطقة الحرة و (٦) فروع في محافظة حلب ، وفرعان في محافظة اللاذقية ، وثلاثة في حمص ، وفرعان في حماة ، ويوجد فرع في كل من القامشلي وطرطوس والحسكة وأدلب ودرعا والرقية والسويداء ودير الزور ، وهناك حوالي ثمانية فروع تحت التأسيس .

وبالطبع فإن انتشار وزيادة عدد فروع المصرف بمختلف محافظات ومناطق القطر ، سوف يساهم في زيادة الوعي المصرفي في مختلف محافظات القطر ، وهذا ما يؤدي الى زيادة عدد المتعاملين مع المصرف ، وبالتالي زيادة حجم الودائع بأنواعها المختلفة . وهذا ما يظهره الجدول التالي :

يظهر من الجدول رقم ٢٢ / أن رصيد الودائع بأنواعها المختلفة تطور من (٧٢٨٢) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ الى (٣١٨٥٦) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ . أي بمتوسط زيادة قدرها (٣٣٧ ٪) . إلا أن معظم هذه الودائع ، هي ودائع جارية (تحت الطلب) حيث تشكل نسبة هذه الودائع حوالي (٧٥٦ ٪) من جملة الودائع ، بينما لا تشكل نسبة ودائع لاجل وودائع التوفير سوى (٢٤٤ ٪) من جملة الودائع .

ونجدد الإشارة الى ان ودائع القطاع العام تشكل حوالي ٦٠ ٪ من جملة الودائع خلال فترة الدراسة ، الا ان معظمها ودائع تحت الطلب ، لا تشكل نسبة ودائع لأجل سوى نسبة ١٥,٠ ٪ منها .

الجدول رقم / ٣٢

تطور أرصدة الودائع بأثرائها المختلفة للفترة من ١٩٨٠ ولغاية ١٩٨٩
(بلايين الليرات السورية)

أنواع الودائع السنوات	حسب القطاع			حسب القطاع		المجموع
	ودائع القطاع العام	ودائع القطاع الخاص	ودائع تحت الطلب	ودائع لأجل	ودائع التوفير	
١٩٨٠	٤٢٦٨	٣٠١٤	٦١٧٨	٥٠٣٣	٦٠٢	٧٢٨٢
١٩٨١	٦٤٠٨	٣٦٦١	٨٤٥٥	٦٢٩	٩٨٥	١٠٠٦٩
١٩٨٢	٧٦٤٠	٤٤٨١	٩٩٩٠	٦٦٠	١٤٧١	١٢١٢١
١٩٨٣	١٠٦٣٧	٥٨٢٨	١٣٥٤٧	٦٠٠	٢٣١٨	١٦٤٦٥
١٩٨٤	١١٦٣٣	٧٤٢٣	١٥٠٨٣	٥٤٤	٣٤٣٩	١٩٠٦٦
١٩٨٥	١٤٦٩٣	٨٢١٨	١٨٣٠٩	٥٣٢	٤٠٧٠	٢٢٩١١
١٩٨٦	١٢٩٨٠	٩٤٧٦	١٧٢٦٦	٦٢٩	٤٥٦١	٢٢٤٥٦
١٩٨٧	١٢٠١٣	١١٣٩٠	١٦٩٦٤	١٠٠٩	٥٤٣٠	٢٣٤٠٣
١٩٨٨	١٥٠٣١	١٠٧١٥	١٧٦٤٠	١١٧١	٦٩٣٥	٢٥٧٤٦
١٩٨٩	١٨٧٣٠	١٣١٢٦	٢١٣٤٤	١٣٢٨	٩١٨٤	٣١٨٥٦

المصدر : للمجموعات الإحصائية لعام ١٩٨٤، ١٩٨٧، ١٩٩٠.

* التقارير السنوية الصادرة عن المديرية العامة للمصرف التجاري السوري.

وهذا يعني ان هذه الودائع . هي ودائع غير ادخارية ، كما انه لا يمكننا الاستفادة والتصرف بها بحرية ، لانها ودائع قطاع عام ، وواجبة الدفع لدى الطلب . اما ودائع القطاع الخاص والتي تشكل حوالي (٤٠ ٪) من جملة الودائع فمعظم هذه الودائع هي ودائع لاجل وودائع توفير ، ولا تشكل ودائع تحت الطلب بالنسبة للقطاع الخاص ، سوى نسبة (١٢ ٪) فقط من جملة الودائع الخاصة .

وبالمطبع فان المصرف التجاري السوري ، مثله مثل بقية المصارف المتخصصة الاخرى يقوم بمنح القروض للأفراد والمؤسسات الراغبين في اقلعة المشاريع المتعلقة بالتجارة الداخلية والخارجية . أي ضمن نشاط واختصاص المصرف .

وعلى الرغم من ان الودائع الاجلة وودائع التوفير ، معظمها ودائم للقطاع الخاص نلاحظ ان القروض التي يسلفها المصرف التجاري السوري ، تتوجه في معظمها نحو القطاع العام والمشارك ، وان نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص ضئيلة جدا ، وهذا ما يوضحه لنا الجدول التالي :

يظهر الجدول تطور ملحوظ في القروض التي يمنحها المصرف خلال فترة الدراسة حيث ارتفع حجم القروض الممنوحة من (١٣٩٢٧) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ الى (٥٢٠٠٢) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ . أي بزيادة قدرها (٢٧٣ ٪) . الا ان معظم هذه القروض تمنح للقطاع العام والمشارك ، حيث يحوز هذين القطاعين وسطيا خلال فترة الدراسة على حوالي (٩٧٣ ٪) من حجم القروض المسلفة ، بينما لا تزيد متوسط القروض الممنوحة للقطاع الخاص من (٧٠٣ ٪) خلال نفس الفترة .

ومن المفيد الإشارة ، الا انه بسبب الميزة التي تتمتع بها المصارف التجارية في خلق النقود ، يلاحظ ان هذه المصارف ، تتمتع بإمكانية

الجدول رقم /٣٣/
القروض التي أسلفها المصرف التجاري خلال فترة الثمانينات
(بملايين الليرات السورية)

القطاع/ السنوات	العام والمشارك	الخاص	المجموع
١٩٨٠	١٣٦٨٠	٢٤٧	١٣٩٢٧
١٩٨١	٢٠٨٨٠	٣٢٤	٢١٢٠٤
١٩٨٢	٢٠٠٧٤	٥٣٠	٢٠٦٠٤
١٩٨٣	٢١٥٦٩	١٣٣٧	٢٢٩٠٦
١٩٨٤	١٨٥٤٧	١٠٥٦	١٩٦٠٣
١٩٨٥	١٥٢١٤	٧٤٧	١٥٩٦١
١٩٨٦	١٧٧٦٠	٤٢٣	١٨١٨٣
١٩٨٧	٢٠٧٦٨	٣٢٥	٢١٠٩٣
١٩٨٨	٤٦٠٥٤	٤٢١	٤٦٤٧٥
١٩٨٩	٥١٤١٢	٥٩٠	٥٢٠٠٢

المجموعات الإحصائية: ١٩٨٤ - ١٩٨٧ - ١٩٩٠ .

منح قروض تتجاوز حجم ودائعها بأشكالها المختلفة ، وهذا مايرشح
لنا الجدول التالي :

بلا حظ من الجدول رقم /٣٤/ ارتفاع نسبة القروض الى الودائع
حيث بلغت متوسط هذه النسبة خلال فترة الثمانينات حوالي (١٢١٪) .

الجدول رقم / ٣٤ *
تطور أرصدة الودائع والقروض خلال فترة الثمانينات
(بملايين الليرات السورية)

السنوات	رصيد الودائع	رصيد القروض	نسبة القروض الى الودائع
١٩٨٠	٧٢٨٢	١٣٩٢٧	٪١٩١
١٩٨١	١٠٠٦٩	٢١٢٠٤	٪٢١٠
١٩٨٢	١٢١٢١	٢٠٦٠٤	٪١٦٩
١٩٨٣	١٦٤٦٥	٢٢٩٠٦	٪١٣٩
١٩٨٤	١٩٠٦٦	١٩٦٠٣	٪١٠٢
١٩٨٥	٢٢٩١١	١٥٩٦١	٪٦٩
١٩٨٦	٢٢٤٥٦	١٨١٨٣	٪٨٠
١٩٨٧	٢٣٤٠٣	٢١٠٩٣	٪٩٠
١٩٨٨	٢٥٧٤٦	٤٦٤٧٥	٪١٨٠
١٩٨٩	٣١٨٥٦	٥٢٠٠٢	٪١٦٣

* ملخص للجدول رقم / ٣٢ والجدول رقم / ٣٣ المذكورين سابقا.

وقد انخفضت هذه النسبة خلال اعوام ١٩٨٥ و ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ونتيجة لانخفاض وتراجع النشاط التجاري والاقتصادي بشكل عام خلال هذه الفترة .

٤ - المصرف الصناعي :

أحدث المصرف الصناعي بموجب القانون رقم /١٧٧/ لعام ١٩٥٨ والمعدل بالقانون رقم /٢١/ لعام ١٩٥٩ ، وعندما صدر التخصيص المصرفي عام ١٩٦٦ قضى بتخصيص المصرف الصناعي بتمويل القطاع الصناعي وفق الأنظمة والتعليمات النافذة ، وفي عام ١٩٧٢ صدر المرسوم رقم /١٦٤٨/ القاضي بتطبيق أحكام المرسوم التشريعي رقم /١٨/ لعام ١٩٧٤ على المصرف الصناعي ، والذي اعتبر بموجبه المصرف الصناعي مؤسسة ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري يرتبط بوزير الاقتصاد ، ويتمتع بضمانة الدولة ، ويعتبر تاجرا في معاملاته مع الغير .

وفي عام ١٩٧٩ صدر القرار رقم /٢٢/ بتمن نظام الادخار الصناعي وعُدل هذا القرار بموجب القرار رقم /٣٠٦/ تاريخ ١/٦/ ١٩٨٠ .
والذي تضمن نظام الادخار الصناعي على الشكل التالي :

١ - يقصد بالادخار الصناعي فتح حساب ودائع لاجل لمدة ستة اشهر أو أكثر المدخزين لأغادتهم من قروض متوسطة أو طويلة الاجل بسبب من ودائعهم على الشكل التالي(*) :

مدة الايداع بالاشهر نسبة مبلغ القرض مدة القرض بالسنين
الى مبلغ الوديعة

٤	٪١٠٠	٦
٥	٪١٢٥	٩
٦	٪١٥٠	١٢
٧	٪١٧٥	١٥
٨	٪٢٠٠	١٨
٩	٪٢٢٥	٢١
١٠	٪٢٥٠	٢٤

* يحسب مبلغ القرض ويحدد عدده بالاستناد الى مدة الايداع لكل مبلغ مودع والى المبالغ الوديعة والتي يجب ان يكون كل مبلغ مودع منها (١٠) آلاف ليرة سورية والصالحها .

وذلك من أجل :

١ - إنشاء صناعات جديدة .

ب - استبدال الآلات القديمة بالآلات الجديدة أو إضافة آلات متممة
والموافق عليها من الجهات المختصة .

ج - توسيع الصناعات القائمة .

٢ - يجري إيداع مبالغ الإيداع الصناعي من قبل المدخر وذلك
لمدة ستة أشهر أو أكثر يتقاضى عن مبالغه الفائدة المقررة للودائع لأجل
وتحتسب له حسب أنظمة المصرف ويتم تقديم طلب الإيداع على
نموذج خاص يعد من قبل المصرف ، والموودع المدخر حق سحب وديعته
أو جزء منها وفق ما يلي :

٢ - إذا كان السحب قبل مرور ستة أشهر على تاريخ إيداع أول
مبلغ مودع ، ففي هذه الحالة تنقلب الوديعة الإيداعية إلى وديعة تحت
الطلب من تاريخ السحب إلا أن المودع يحتفظ بحقه في الاستفادة من
فرض يجري احتسابه بتاريخ السحب .

٣ - يقدم المودع إلى المصرف خلال فترة الإيداع طلب فرض
متوسط أو طويل الأجل حسب الحال مرفقا بالتراخيص اللازمة
إضافة إلى مجموعة بيانات يطلبها المصرف حسب الفرض من القرض .

٤ - يدرس المصرف الطلب في ضوء الوثائق المقدمة ، والوديعة
المدخرة وفي حال توفر كافة الشروط ، يمنح القرض المتوسط أو الطويل
الأجل حسب النسبة المحددة من الوديعة ، وفي حال عدم كفاية القرض
يحق للمدخر طلب قرض متوسط الأجل آخر وفق نظام عمليات المصرف
بنسبة لا تتجاوز ٦٠٪ ، كحد أقصى من المبالغ المصروفة فعلا من
أمواله الخاصة (غير الوديعة) على إنشاء المشروع الجديد في حال

الإنشاء ، أو من امكانية المشروع القائم الصافية في حال التوسع أو استبدال الآلات أو شراء آلات متممة .

٥ - لا يحق للمودع بقصد الادخال الصناعي استعمال وديعته التي منح اقترض على اساسها ، الا لتحقيق الغاية التي منح القرض من اجلها ويشترط ان لا يزيد القرض الممنوح لقاء الادخال الصناعي ، عن الفرق بين تكاليف المشروع والمبالغ المصروفة من قبله سابقا والمبالغ المودعة .
بالاضافة الى ما يمكن الحصول عليه من قروض متوسطة الاجل لقاء امواله المستثمرة في المشروع قبل منح القرض .

٦ - يجري استرجار الوديعة الادخارية اولا - ثم استرجار مبلغ القرض الذي حصل عليه المدخر لقاء الادخال الصناعي ، وذلك بعد تحقق المصرف من استعماله مبلغ وديعته في المشروع ثم استرجار القرض الذي حصل عليه وفقا لنظام عمليات المصرف .

٧ - يكون الاسترجار لمبلغ الوديعة والقرضين لقاء الوثائق التي تثبت استعمال المال في تنفيذ المشروع الصناعي المرخص له وتحفظ جميع الوثائق في اشارة القرض .

٨ - يشترط ان تكون المبالغ المصروفة من قبل المودع على المشروع والمبلغ المدخر والقروض المتوسطة والطويلة الاجل الممنوحة له كافية لتنفيذ مشروعه الصناعي وامكانية بدئه بالاستثمار .

بعد ان استعرضنا اهم المواد النازمة لعملية الادخال الصناعي والشروط المطلوبة لمنح القروض للمستثمرين الصناعيين ، لا بد لنا من التعرف على تطور حجم الودائع والقروض الممنوحة من قبل المصرف وتوظيفات المصرف حسب الصناعات المستفيدة للوقوف على مدى قيام المصرف بتنفيذ مهامه ، ودوره كمؤسسة عامة تقوم بتجميع وتعبئة المدخرات في القطر العربي السوري .

الجدول رقم / ٣٥ /
تطور أرصدة الودائع للفترة ١٩٨٠ ولغاية ١٩٨٩
(بملايين الليرات السورية)

أنواع الودائع السنوات	الودائع حسب المصدر				الودائع حسب الاجل		مجموع الودائع
	القطاع المعام	القطاع للشرك	القطاع التعاوني	القطاع الخاص والخارجي	تحت الطلب	ودائع لاجل اصغار وتغير	
١٩٨٠	٢٨٣,٤	٢٨,٤	٠,٨	٦٨,٣	٣٨٠,١	٠,٨	٣٨٠,٩
١٩٨١	٣١٩,٣	٤٤,٠	١,٢	٦٢,٣	٤٢٤,٠	٢,٨	٤٢٦,٨
١٩٨٢	٣٦٧,٠	٩,٩	١٦,١	٦٢,٠	٤٥٣,٠	٢,٠	٤٥٥,٠
١٩٨٣	٥٣١,٠	١٤,٠	٢,٠	٨٣,٠	٦٢٨,٠	٢,٠	٦٣٠,٠
١٩٨٤	٦٨٣	٢٨,٠	٢,٠	١٠٦,٠	٨١٧,٠	٢,٠	٨١٩,٠
١٩٨٥	٩٥٥,٨	٨,٧	٢,٦	١١٢,٤	١٠٧٧,٢	٢,٣	١٠٧٩,٥
١٩٨٦	١٠٩٦,١	٤,١	٤,٨	١٤٠,٦	١٢٤٤,١	١,٥	١٢٤٥,٦
١٩٨٧	١١٧٩,٨	١٢,٣	٦,٣	١٧٠,٦	١٣٦٧,٦	١,٤	١٣٦٩,٠
١٩٨٨	٩٠٠,٥	١٦٨,٣	٧,٠	٢٣٦,٦	١٣٠٦,٩	٥,٥	١٣١٢,٤
١٩٨٩	١٢١٩,٧	٨٠,٧	٦,٢	٣٣٧,٧	١٥٩٥,٦	٤٨,٧	١٦٤٤,٣

- مديرية التخطيط والدراسات في المصرف الصناعي (الإدارة العامة).

ونلاحظ من الجدول رقم / ٣٥ / ان الودائع قد ارفعت من
٣٨٠,٩ (مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ الى (١٦٤٤,٣) مليون ليرة
سورية عام ١٩٨٩ . أي بنسبة زيادة قدرها (٣٣٢ ٪) . ومن الملاحظ
تطور ارصدة الودائع في كافة القطاعات ، الا انه لو نسبنا نسبة رصيد

الودائع لدى كل قطاع بالنسبة الى مجمل الودائع نلاحظ ان القطاع العام بقي محافظا تقريبا على نسبة ودائعه بالنسبة لمجمل الودائع :
 فبينما كانت نسبة ودائعه حوالي ١٧٤٪ عام ١٩٨٠ انخفضت هذه النسبة الى ١٧٤٪ عام ١٩٨٩ . اما في القطاع المشترك فقد انخفضت نسبة ودائعه من مجمل الودائع بشكل ملحوظ حيث كانت عام ١٩٨٠ (٧٤٪) انخفضت الى ٤٩٪ عام ١٩٨٩ ، اما القطاع التعاوني فتشهد تطورا في نسبة ودائعه حيث كانت هذه النسبة شبه معدومة حوالي (٠.٢١٪) عام ١٩٨٠ ارفعت الى : ٣٧٪ عام ١٩٨٩ كما شهد القطاع الخاص تطورا حيث ارفعت هذه النسبة من (١٨٪) الى (٢٥٪) خلال الفترة المذكورة .

الا ان ما يلفت الانتباه هنا هو طبيعة هذه الودائع ، فنلاحظ تركيز معظم هذه الودائع في شكل ودائع تحت الطلب . وبالطبع فهذا يعني عدم تمكن المصارف من الاستفادة من هذه الودائع بشكل مركز على اعتبار ان المصرف لا يستطيع توظيف او اقراض الاموال من هذه الودائع خشية وقوعه في مازق يؤثر على سمعته وملاءته فيلاحظ ان نسبة ودائع لاجل وودائع الادخار والتوفير كانت عام ١٩٨٠ حوالي ٢١.٢٪ ، ارفعت هذه النسبة الى ٢٩.٦٪ ، من مجمل الودائع عام ١٩٨٩ . ويرجع هبوط نسبة ودائع الادخار وودائع لاجل بالنسبة لمجمل الودائع الى عزوف الصناعيين عن الادخار من اجل منحهم قرضا يعادل ضعف الوديعة او ثلاثة اضعاف او اكثر ، على اعتبار ان الصناعيين لا يمكنهم التخلي عن مبلغ ضخيم خارج نطاق نشاطهم لتوظيفه في المصرف من اجل الحصول على قرض بعد ستة او اكثر يعادل ضعف المبلغ او اكثر .

وباعتقادي ان المبالغ المودعة للادخار من قبل الصناعيين تكون في اغلبها لمشاريع صغيرة وهي قيد الانشاء ، اما بالنسبة للمشاريع القائمة فاجد انه من الصعوبة بمكان نجاح وتنامي معدلات الادخار الصناعي في ظل نسبة الفوائد الحالية . والتي غالبا ما تكون ادنى من نسبة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد السوري .

ويساهم المصرف الصناعي في تمويل العديد من الصناعات ، وخاصة
الصناعات التحويلية ، كالصناعات الغذائية وصناعة الفزل والنسيج
وصناعة البلاستيك وبعض الصناعات الاخرى، وذلك بسبب أن القروض
الممنوحة من قبل المصرف الصناعي تكون قصيرة الامد ، وهذه الصناعات
قادرة على الوفاء باقساط خلال فترة قصيرة ، لذلك نجد أن صناعة
الحديد وصناعة الاخشاب تكاد تخلو من توظيفات المصرف الصناعي إذ
أن مثل هذه الصناعات تحتاج الى قروض طويلة الاجل او متوسطة .

الجدول رقم / ٣٦ /

توظيفات المصرف الصناعي حسب الأنواع من عام ١٩٨٠ ولغاية ١٩٨٩
(بملايين الليرات السورية)

أنواع القروض السنوات	سندات محمومة	حسابات جارية مدينة	دين قيد القسوية	قروض قصيرة الأجل	قروض متوسطة الأجل	قروض طويلة الأجل	المجموع
١٩٨٠	٤٤٠٥	٣٥٠٨	٣٥٠١	١١٦٠١	٢٥	-	٢٥٦٠٥
١٩٨١	٣٨٠٩	٣٨٠٨	٣٥٠٦	١١٠٠٣	٢٧٠٢	-	٢٥٠٠٧
١٩٨٢	٩٢٠٨	٣٣٠٥	٥١٠٣	١١٢	٢٦٠٨	٤٠٤	٢٨٠٠٨
١٩٨٣	٢٧	٣٦	٥٣٠٤	١٤٧	٣١٠٧	٤٠٦	٢٩٩٠٧
١٩٨٤	٣٣	٥	٥٥	١٨٤٠٤	٢٢	٤٠٦	٣٠٤٠٠
١٩٨٥	٢٨	١٣٠٣	٥٥	١٨٠	٣٠	٤٠٦	٣١٠٠٩
١٩٨٦	٢١٠٦	٥٥٠٤	٥٤٠٩	٢٣٧٠٥	١٠١٠٧	٤٠٦	٤٧٥٠٧
١٩٨٧	٢٤٠٨	٢	٤٦٠٨	٣٩٠٠٥	٢٠٨٠٥	٤٠٨	٦٧٧٠٤
١٩٨٨	٤٠٠٥	٢٠٠٣	٢٥٠٢	٧٢١٠٩	٣٢٠٠٩	٨٠١	١١٣٦٠٩
١٩٨٩	٧١٠٩	١٠٤	١٤٠٥	٨١٥٠٧	٤٩٨٠٢	١٠٠٥	١٤١٢٠٢

مديرية التخطيط والأحصاء في المصرف الصناعي.

الا ان معظم القروض التي يمنحها المصرف الصناعي هي قروض قصيرة الاجل وهذا ما يوضحه لنا الجدول التالي :

بلاخط من الجدول رقم / ٣٦ / ان نسبة للقروض القصير تشكل النسبة العظمى من القروض :لمنوحة من قبل المصرف الصناعي ، حيث نجد ان نسبة القروض قصيرة الاجل شكلت حوالي (٢٥٢٪) من جملة القروض لعام ١٩٨٠ . بينما نلاحظ ان القروض طويلة الاجل

الجدول رقم / ٣٧ /

توظيفات المصرف الصناعي حسب القطاعات خلال الفترة

من ١٩٨٠ ولغاية ١٩٨٩

(بملايين الليرات السورية)

القطاعات السنوات	القطاع العام	القطاع التعاوني	القطاع الخاص والحرفي	المجموع
١٩٨٠	١٧٠,١	٠,٢	٨٦,٢	٢٥٦,٣
١٩٨١	١٤١,٠	٠,١	١٠٩,٦	٢٥٠,٧
١٩٨٢	١٥٤,٠	٠,٤	١٢٦,٤	٢٨٠,٨
١٩٨٣	١٦٠,٠	١,٧	١٣٨,٠	٢٩٩,٧
١٩٨٤	١٨١,٠	٢	١٢١,٠	٣٠٤,٠
١٩٨٥	١٢١,٧	٠,٩	١٨٠,٣	٣١٠,٩
١٩٨٦	١٤١,٩	٠,٤	٣٣٣,٤	٤٧٥,٧
١٩٨٧	١٣٢,١	٠,٧	٥٤٤,٦	٦٧٧,٤
١٩٨٨	٢٠٦,٥	٠,٤	٩٣٠,٠	١١٣٧,٩
١٩٨٩	٢٩٥,٦	-	١١١٦,٦	١٤١٢,٢

- مديرية التخطيط والاحصاء، الادارة العامة للمصرف الصناعي .

معدومة نهائيا خلال هذا العام . وعلى الرغم من الاجراءات الاخيرة التي تمت في عام ١٩٨٨ نحو تشجيع الادخار الصناعي ، والتوجه نحو منح قروض طويلة الاجل ، نلاحظ ان نسبة القروض قصيرة الاجل ظلت تشكل النسبة الكبرى اذ بلغت حوالي (٥٧,٧ ٪) عام ١٩٨٩ ، بينما لم تشكل نسبة القروض الطويلة سوى (٧,٤ ٪) من جملة القروض ، اما القروض المتوسطة قبلت نسبتها عام ١٩٨٠ حوالي (١٧,٩ ٪ ، ارتفعت هذه النسبة الى (٣٥,٢ ٪) عام ١٩٨٩ .

من ناحية ثانية تتركز توظيفات المصرف الصناعي في القطاع العام نظرا لامكانية هذا القطاع من الاستفادة من القروض قصيرة الاجل ، بينما تنعدم توظيفات المصرف نهائيا في القطاع المشترك ، والجدول التالي يبين لنا توظيفات المصرف حسب القطاعات :

بلا حظ من الجدول رقم ٣٧/ ان معظم توظيفات المصرف الصناعي تتركز في القطاع العام وان حصة القطاع الخاص والحرفي في التوظيفات قليلة ، حيث نجد ان نسبة التوظيفات في القطاع العام تبلغ (٦٦,١ ٪) من مجمل التوظيفات في عام ١٩٨٠ بينما تبلغ نسبة التوظيفات في القطاع الخاص والحرفي (٣٣,٦ ٪) لعام ١٩٨٠ . اما التوظيفات في القطاع التعاوني والمشارك فكانت تكون شبه معدومة .

ان تدني حصة القطاع الخاص والحرفي من توظيفات المصرف الصناعي تعود الى القيود والاجراءات المعقدة التي يفرضها المصرف الصناعي عند منحه القروض لاصحاب المهن والمنشآت الصناعية ، كما ان القروض الممنوحة محددة بمبالغ معينة لا تتناسب مع التطورات المستجدة من جراء ارتفاع الاسعار والتضخم السائد . ومن جهة ثانية فان معظم القروض التي يمنحها المصرف الصناعي هي قروض قصيرة الاجل كما لاحظنا سابقا ، وهذا ما يؤدي الى احجام الحرفيين والصناعيين عن مثل هذه القروض لانها لا تتناسب مع متطلبات الصلعة وحاجاتها . وبالطبع فان تركيز توظيفات المصرف الصناعي في القروض قصيرة الاجل

وانخفاض نسبة التوظيفات في القطاع الخاص والحرفي مستعكس ملابا على حجم مدخرات هذا القطاع وهذا ما رايناه سابقا ، حيث لاحظنا ان ودائع الادخار والتوفير شبه معدومة بالمصرف الصناعي .

ويوضح لنا الجدول رقم /٣٨/ تطور أرصدة الودائع وتطور أرصدة القروض الممنوحة خلال فترة الثمانينات .

الجدول رقم /٣٨/

تطور أرصدة الودائع والقروض في المصرف الصناعي خلال فترة الثمانينات
(بملايين الليرات السورية)

البيان/ السنوات	رصيد الودائع	رصيد القروض	نسبة القروض الى الودائع
١٩٨٠	٣٨٠,٠٩	٢٥٦,٥	%٦٧
١٩٨١	٤٢٦,٨	٢٥٠,٧	%٥٨
١٩٨٢	٤٥٥,٠	٢٨٠,٨	%٦١
١٩٨٣	٦٣٠,٠	٢٩٩,٧	%٤٧
١٩٨٤	٨١٩,٠	٣٠٤,٠	%٣٧
١٩٨٥	١٠٧٩,٥	٣١٠,٩	%٢٨
١٩٨٦	١٢٤٥,٦	٤٧٥,٧	%٣٨
١٩٨٧	١٣٦٩,٠	٦٧٧,٤	%٤٩
١٩٨٨	١٣١٢,٤	١١٣٦,٩	%٨٦
١٩٨٩	١٦٤٤,٣	١٤١٢,٢	%٨٥

المصدر: مديرية التخطيط والمراجع في الادارة العامة للمصرف الصناعي .

يلاحظ من خلال الجدول رقم ٢٨/ ضالة حجم نشاط المصرف الصناعي بالنسبة للمصارف المتخصصة الأخرى ، سواء من حيث الودائع أو من حيث القروض التي يمنحها المصرف ، كما يلاحظ انخفاض نسبة القروض إلى الودائع حيث بلغت متوسط نسبة القروض إلى الودائع خلال فترة الثمانينات حوالي (٥٧ ٪) وهي نسبة متدنية إذا ما قورنت بمثيلاتها في المصارف المتخصصة الأخرى ويرجع ذلك إلى القيود المشددة التي يضعها المصرف الصناعي أمام مستثمري وأصحاب المهن الحرة في القطاع الخاص .

ويلاحظ تحسن نسبة القروض إلى الودائع خلال عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ حيث بلغت هذه النسبة (٨٦ ٪) ، (٨٥ ٪) ، حيث لجأ المصرف في السنتين الأخيرتين من عقد الثمانينات إلى وضع تسهيلات أكثر أمام القروض الممنوحة للقطاع الخاص والحرليين ، وإلى رفع سقف القروض الممنوحة بغية تشجيع الادخار الصناعي .

وبالفعل فإن نسبة توظيفات القطاع الخاص قد ارتفعت في عام ١٩٨٩ إلى (٧٩ ٪) من جملة التوظيفات ، كما أن ودائع الادخار في عام ١٩٨٩ تطورت بشكل ملحوظ حيث بلغت عام ١٩٨٩ حوالي (٤٩) مليون ليرة سورية .

ومن أجل تشجيع الادخار الصناعي وزيادة حجم المدخرات في المصرف الصناعي أرى أنه من المفيد للمصرف اتباع الإجراءات التالية :

١ - أن يتبع نظام إقراض أكثر مرونة ، وبشكل يتناسب مع المتغيرات والظروف الراهنة ، والعمل على رفع سقف الإقراض ، إضافة إلى إطالة فترة الإقراض لأجل طويلة تتناسب مع طبيعة النشاط الاقتصادي .

٢ - بغية تشجيع الادخار الصناعي وخلق الحوافز أمام المدخرين أرى أنه من الأفضل للمصرف الصناعي أن يتعامل بالعملة الأجنبية

مثله مثل المصرف التجاري السوري ، وذلك لفتح الاعتمادات اللازمة لشراء الآلات والتجهيزات الصناعية دون اللجوء الى المصرف التجاري ، وهذا ما يجعل الصناعيين والحرفيين اكثر ارتباطا بالمصرف الصناعي ، لا من أجل منحهم القروض اللازمة فقط - بل من أجل الحوافز والتسهيلات التي يمكنهم الحصول عليها في حال استيراد الآلات والمكائن اللازمة لعملية الصناعة .

٥ - المصرف الزراعي التعاوني :

يعتبر المصرف الزراعي التعاوني مؤسسة عامة ذات استقلال مالي وإداري تعمل بضمانة الدولة وتحت رقابتها ويتمتع بالشخصية الاعتبارية ويعتبر تاجراً في علاقاته مع الغير .

وقد حدد المرسوم التشريعي رقم ١٤١/ الصادر عام ١٩٧٠ أغراض ومهام المصرف الزراعي بما يلي :

١ - القيام بجميع عمليات الاقراض والتسليف للجمعيات التعاونية الزراعية واتحاداتها ومزارع الدولة والمنشآت والمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي ، التي تتعامل في الأعمال الزراعية ، ويقع للمصرف القيام بهذه العمليات مع الافراد والجماعات الاخرى في المناطق التي لم تؤسس فيها جمعيات تعاونية او في مناطق التعاون التي تغدو على بعض الافراد فيها ، لأسباب مقبولة ، الانتساب للجمعيات التعاونية .

٢ - تشجيع انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية وبصورة خاصة الجمعيات التعاونية المتعددة الاغراض - التي يكون التوفير والتسليف من اغراضها الرئيسية ، وذلك بالتعاون مع الادارات والمؤسسات المعنية .

٣ - تشجيع التوفير الزراعي وقبول جميع الودائع والقيام بالعمليات المصرفية التي تتطلبها الجمعيات التعاونية الزراعية .

٤ - تعزيز كافة المشاريع الزراعية التي تؤدي الى دعم التعاون الزراعي والاقتصاد الزراعي في البلاد ، ورفع مستوى الريف ، وذلك بتوجيه من وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي وبلاشتراك مع الوزارات والادارات المعنية .

٥ - يعزز المصرف نمو التعاونيات الإنتاجية وفعاليتها ، ويعنى بتنشيط الملكيات والاستثمارات الصغيرة ، ويمنح امتيازات خاصة للجمعيات التعاونية الزراعية بمختلف أنواعها ، كما يخصص بالافضلية في عمليات الاقراض والتسليف .

وعلى الرغم بأن من أهداف المصرف الزراعي التعاوني تشجيع لتوفير الزراعي وقبول جميع الودائع ، وعلى الرغم من ان المرسوم التشريعي رقم /١٤١/ لعام ١٩٧٠ كلف مجلس الإدارة في المصرف الزراعي بوضع نظام خاص تعين فيه الحدود الدنيا لأجل استحقاق الودائع ، وتحديد مبالغها ومعدلات فائدتها ، والجوائز التي قد تخصص لأصحابها وسائر شروطها . نلاحظ ان نشاط المصرف الزراعي في مجال تعبئة وتشجيع المدخرات الوطنية ، يكاد لا يذكر .

وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

نلاحظ من الجدول رقم /٣٩/ انه على الرغم من نمو أرصدة الودائع بشكل عام خلال فترة الثمانينات إلا أن الودائع لأجل تكاد لا تذكر بالنسبة الى مجمل الودائع ، حيث يغلب على الودائع في المصرف الزراعي ، ان معظمها حسابات جارية . فقد بلغت نسبة ودائع الافراد لأجل سنة ١٩٨٠ حوالي (٤٨ ٪) ، فقط بالنسبة الى مجمل الودائع خلال هذا العام ، وعلى الرغم من ارتفاع حجم ودائع الافراد لأجل في عام ١٩٨٩ الى (٧٧٦ ٪) مليون ليرة سورية إلا ان نسبة هذه الودائع الى مجمل الودائع ظلت متدنية وتكاد لا تذكر ، حيث بلغت هذه النسبة سنة ١٩٨٩ حوالي (٢٤ ٪) فقط .

الجدول رقم / ٣٩

تطور أرصدة الودائع لدى المصرف الزراعي التعاوني للفترة من ١٩٨٠ ولغاية ١٩٨٩
(بلايين الليرات السورية)

أنواع الودائع السنوات	الحسابات الجارية			الحسابات لأجل		المجموع
	الائسداد	التعاونيات	مؤسسات القطاع العام	الائسداد	ص. تقاعد موظفون للمصرف	
١٩٨٠	٤٤,٤	٨٩,٨	١٨٠,٨	١,٦	١٦,٦	٣٣٣,٦
١٩٨١	٤٣,٢	١١٥,٣	٢١٣,٨	٣,٠	١٩,٦	٣٩٤,٩
١٩٨٢	٤٧,٧	١٥٣,٧	٢٤٤,٢	٤,٥	٢٣,٣	٤٧٣,٤
١٩٨٣	٥٤,٠	٢٤٦,٣	٣١٢,٤	٢,١	٢٤,٥	٦٣٩,٣
١٩٨٤	٥٩,٢	٢١٠,١	٣١٣,٧	١,٦	٢٥,٤	٦١٠,٠
١٩٨٥	٦٩,٦	٢٦٩,٩	٤٣٨,١	٠,٤	٣٠,٧	٨٠٨,٧
١٩٨٦	٨٣,٤	٢٧٨,٦	٩٣٤,٨	٠,٣	٣٢,٧	١٣٢٩,٨
١٩٨٧	٨٤,٩	٣٦٩,٨	١٣٨٩,٩	١,١	٣٦,٣	١٨٨٢,٠
١٩٨٨	١٠٣,٦	٦٦٦,٠	٢٠١٨,٢	٧١,٥	٠,٣	٢٨٠٩,٥
١٩٨٩	١٢٩,٣	٦٠٩,٧	٢٤١١,٢	٧٧,٦	٠,٦	٣٢٢٨,٤

المصدر : المجموعات الإحصائية للاعوام ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٠ .

إذا فان نشاط المصرف الزراعي في مجال تجميع وتعبئة المدخرات
الوطنية لم يأخذ دوره المطلوب ، ولا يتناسب مع الحاجة المتزايدة الى
التمويل الزراعي .

اما في مجال القروض الممنوحة ، فان المصرف الزراعي التعاوني ينطلق في تمويل القطاع الزراعي في القطر من الاسس التالية :

- تحقيق التناسب بين الموارد والتوظيفات المصرفية .
- تغيير بنية التسليف المصرفي بما يحقق دعم الانتاج في المجالات المنتجة .
- توفير التسليف الزراعي بمختلف أشكاله وآجاله وفقا للخطة الانتاجية السنوية والخمسية ، وتسهيل منح القروض للمشاريع الزراعية بضمانة المشاريع نفسها .
- دعم المزارعين لتأمين مستلزمات الانتاج ، ومساعدتهم في تكوين رؤوس الاموال الاستثمارية ، كخطوة نحو التمويل اللامالي للزراعة.
- تشجيع المنتجين على تطوير عمليات الاستثمار للموارد الطبيعية الزراعية بشكل افضل ، كاستخدام المكننة الزراعية بهدف زيادة مردود وحدة المساحة وزيادة انتاجية العمل .
- توفير مستلزمات الانتاج الزراعي بالكميات والنوعيات والمواعيد المناسبة .
- تمويل الانتاج الزراعي بشكل قروض عينية كلما أمكن ذلك ، وزيادة الرقابة المصرفية السابقة واللاحقة ، لضمان استخدام القروض في الغلات الانتاجية التي منحت هذه القروض من اجلها، والتركيز على الرقابة المستمرة للقروض الائتمانية .
- تقديم الدعم الكامل للقطاع التعاوني ، بهدف التغلب على مشكلات الملكية الزراعية . وبالتالي استخدام المكننة الزراعية

والاستفادة من مزايا الانتاج الكبيرة اضافة الى التوسع بالتعاونيات
الانتاجية والتعاونيات المتخصصة بتربية الثروة الحيوانية .

وبين الجدول رقم /٤٠/ القروض التي اسلفها المصرف الزراعي
خلال فترة الثمانينات موزعة حسب القطاعات وحسب الاجال :

الجدول رقم /٤٠/
القروض التي اسلفها المصرف الزراعي للتعاون من ١٩٨٠ ولغاية ١٩٨٩
(بلايين الليرات السورية)

البيان السنوات	حسب القطاعات			حسب الاجال			المجموع
	القطاع العام	التعاوني	الحساس	القصيرة	المتوسطة	الطويلة	
١٩٨٠	١٧	١٨٩	٢٤٤	٣١٢	١١٣	٢٥	٥٥٠
١٩٨١	٣١	٢٥٧	٢٩٧	٢٨٤	١٥٩	٤٢	٥٨٥
١٩٨٢	٣٨	٣٠٥	٣٦١	٥٠٣	١٦٤	٣٧	٧٠٤
١٩٨٣	٣١	٤٠٣	٤٤٧	٥٩٣	٢٢٤	٥٩	٨٧٦
١٩٨٤	١	٥٦٦	٥٦١	٦٨٤	٢٧٢	١٧٢	١١٢٨
١٩٨٥	٢	٦٤٧	٦٠٨	٧٩٩	٢٦٨	١٩٠	١٢٥٧
١٩٨٦	٣	٦٧٤	٦٩٥	٩٤٢	٢٧٨	١٥٢	١٣٧٢
١٩٨٧	٦٢	٩٨٣	٩٣٣	١٤٦٠	٣٦٤	١٥٤	١٩٧٨
١٩٨٨	٣٤	٢٠٩٠	٢٢٣٨	٣١٤٦	١٠٣١	١٨٥	٤٣٦٢
١٩٨٩	١٥٧	٣٢٢٢	٣٤٦١	٥٢٨٤	١٣٠٥	٢٥١	٦٨٤٠

- مديرية التخطيط والاحصاء - للمصرف الزراعي التعاوني - الاذاعة العامة .

يلاحظ من الجدول رقم /٤٠/ ان هنالك تطور ملحوظ في القروض التي اسلفها المصرف الزراعي التعاوني ، فبينما كان حجم هذه القروض في عام ١٩٨٠ يبلغ (٤٥٠) مليون ليرة سورية ارتفع الى (٦٨٤٠) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ . كما يلاحظ من الجدول ان حصة القطاع الخاص من اقروض الممنوحة من المصرف الزراعي تشكل النسبة الاعلى يليها القطاع التعاوني ، ثم القطاع العام . فقد بلغت هذه النسب عام ١٩٨٠ بالترتيب (٥٤,٢ ٪ ، ٤٢ ٪ ، ٣,٨ ٪ . اما في عام ١٩٨٩ فقد بقي القطاع الخاص يحتل المرتبة الاولى من حيث القروض المستفيدة منها ، الا ان هذه النسبة انخفضت الى (٥٠,٦ ٪) من مجمل القروض خلال عام ١٩٨٩ ، اما القطاع التعاوني فارفعت نسبته الى (٤٧,١ ٪) والقطاع العام انخفضت نسبة القروض الممنوحة له الى (٢,٣ ٪) من مجمل القروض الممنوحة .

اما من حيث اجل القروض الممنوحة . فان القروض القصيرة الاجل تحتل المرتبة الاولى يليها القروض المتوسطة الاجل ثم الطويلة الاجل ، حيث بلغت متوسط نسبة القروض قصيرة الاجل خلال فترة الدراسة حوالي ٧٢,١ ٪ . من جملة القروض الممنوحة بينما بلغت متوسط نسبة القروض المتوسطة ٢١,٤ ٪ . والقروض الطويلة الاجل (٦,٥ ٪)

ولابد من الاشارة الى ان القروض القصيرة الاجل ياخذ بعضها شكل قروض مبنية مثل ائتمان المحسنة والاسمدة الزراعية ، ومواد مكافحة ، وبالطبع فان ارتفاع نسبة القروض قصيرة الاجل . هي بسبب ان هذه القروض موسمية وتستخدم عادة لاعادة الاستثمار السنوي وهي تقدم بشكل رئيسي لاعادة انتاج المحاصيل الرئيسية كالحبوب والقطن .

وعلى الرغم من اهمية مثل هذه القروض ، الا ان الحاجة تقتضي رفع نسبة القروض الطويلة والمتوسطة الاجل بشكل افضل ، على اعتبار ان مثل هذه القروض توجه نحو المشاريع الانمائية . لتأمين

وسائل الانتاج من جرارات ومحركات ومستلزمات تربية الإبل والإفهام والدواجن والتشجير ومستلزمات البيوت البلاستيكية وغير ذلك .

ولا بد من الإشارة ، الى ان توظيفات المصرف الزراعي التعاوني توزع على محافظات القطر حسب أهمية كل محافظة من الناحية الزراعية وهذا ما يظهره لنا الجدول التالي :

الجدول رقم /٤١/
القروض الممنوحة من المصرف الزراعي للمحافظات المختلفة
خلال عام ١٩٨٩ (بملايين الليرات السورية)

المحافظة	القروض الممنوحة لها	النسبة إلى مجمل القروض
الحسكة	٢١٤٧	٣١,٤
حلب	١١٥٦	١٦,٩
حمص	٦٧٨	١٠,٠
الرقّة	٥٣٢	٧,٨
طرطوس	٤٩٣	٧,٢
إدلب	٤١١	٦,٠
حمص	٤٠٤	٥,٩
دمشق	٢٧٧	٤,٠
دير الزور	٢٦٨	٣,٩
اللاذقية	١٩٦	٢,٩
السويداء	١٥٤	٢,٢
درعا	١٠٣	١,٥
القنيطرة	٢١	٠,٣
المجموع	٦٨٤٠	٪١٠٠

- مديرية التخطيط والإحصاء - المصرف الزراعي التعاوني - الإدارة العامة .

يلاحظ من الجدول رقم ٤١/ أن القروض الممنوحة الى محافظة الحسكة تحتل المرتبة الاولى ، تليها محافظة حلب ثم حماه . اما أقل محافظة استفادت من القروض الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني فهي محافظة القنيطرة . علما ان هذه المحافظة تعتبر من المحافظات الزراعية المهمة .

وتقوم فروع المصرف الزراعي والتي بلغت حتى عام ١٩٨٨ حوالي (٦٤) فرعاً والممتدة في كل محافظات ومناطق القطر بتلبية طلبات وحاجيات المحافظات من التمويل اللازم للإنتاج الزراعي ، حسب الإمكانيات المتاحة لهذه الفروع .

ومن المفيد الإشارة الى أن طلبات وحاجيات محافظات القطر وخاصة المحافظات الشمالية الشرقية والمنطقة الوسطى والجنوبية . الى اقروض بانواعها المختلفة هي أكثر من التي حصلت عليها بكثير . وذلك بسبب تزايد حاجة الى مكثنة الإنتاج الزراعي وما يتطلبه من مستلزمات إنتاج متنوعة ، إضافة الى حاجة هذه المحافظات الى البدار المحسنة والأعلاف والأسمدة . وغيرها .

ومع هذا فإن نشاط المصرف الزراعي شهد تطوراً ملحوظاً في حجم القروض الممنوحة بانواعها المختلفة خلال فترة الثمانينات . وقد كان حجم القروض يفوق حجم ودائع المصرف الزراعي خلال سنوات الدراسة . وكان المصرف يمول هذا الفرق من موارده الخاصة وإئتمانية عن أرباحه السابقة ، وعن أرباح توظيفاته لدى مصرف التسليف الشعبي الناتجة عن فوائد شهادات الاستثمار التي يملكها . ومن موارد أخرى متنوعة .

ويظهر لنا الجدول رقم ٤٢ / تطور حجم اقروض والودائع لدى المصرف الزراعي خلال فترة الثمانينات .

المجدول رقم /٤٢/

تطور حجم القروض والودائع لدى المصرف الزراعي خلال فترة الثمانينات
(بملايين الليرات السورية)

البيان/ السنوات	رصيد الودائع	رصيد القروض	نسبة القروض إلى الودائع
١٩٨٠	٣٣٣,٢	٤٥٠	%١٣٥
١٩٨١	٣٩٤,٩	٥٨٥	%١٤٨
١٩٨٢	٤٧٣,٤	٧٠٤	%١٤٩
١٩٨٣	٦٣٩,٣	٨٧٦	%١٣٧
١٩٨٤	٦١٠,٠	١١٢٨	%١٨٥
١٩٨٥	٨٠٨,٧	١٢٥٧	%١٥٥
١٩٨٦	١٣٢٩,٨	١٣٧٢	%١٠٣
١٩٨٧	١٨٨٢,٠	١٩٧٨	%١٠٥
١٩٨٨	٢٨٠٩,٥	٤٣٦٢	%١٥٥
١٩٨٩	٣٢٢٨,٤	٦٨٤٠	%٢١٢

المصدر : مديرية التخطيط والاحصاء - المصرف الزراعي التعاوني -
الإدارة العامة .

يبين لنا الجدول رقم /٤٣/ ارتفاع نسبة القروض إلى 'الودائع'
خلال فترة الثمانينات ويلاحظ انخفاض هذه النسبة خلال عامي ١٩٨٦
و ١٩٨٧ رغم ان حجم القروض بأنواعها المختلفة الى 'الودائع' خلال فترة
الدراسة حوالي (١٥٦ %) .

وبالنظر فإن ارتفاع هذه النسبة ، تعكس أهمية النشاط الزراعي في القطر ، وحاجته الى مزيد من الموارد لتمويل الاستثمارات اللازمة للإنتاج الزراعي ، سواء عن طريق التوسع الأفقي أو التوسع العمودي . وسواء كان النشاط الزراعي نباتي أو حيواني .

بعد ان اسعرضنا نشاط عمل المصارف المتخصصة في القطر العربي السوري في مجال تجميع وتميئة المدخرات الوطنية ، وفي مجال توجيه هذه المدخرات نحو الاستثمارات المختلفة التي تخدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

لابد لنا من تجميع حصيلة الودائع والمدخرات لدى المصارف المتخصصة مجتمعة حسب طبيعتها والقطاع ، باعتبار ان طبيعة الودائع من حيث كونها (ودائع تحت الطلب او ودائع لاجل) أهمية في التأثير على المصارف المتخصصة عند تقديم القروض والتسليفات الى الراغبين في اقامة المشاريع الاستثمارية المختلفة كذلك لابد من التعرف على حجم التسليفات المختلفة التي تمنحها هذه المصارف مجتمعة حسب القطاع (عام - خاص) وحسب طبيعة ونوع النشاط الاقتصادي وذلك لمعرفة النشاطات الاقتصادية التي تعوز على أهمية كبرى في مجال القروض والتسليفات الممنوحة لها ، والنشاطات التي لا تستحوذ على قسم كبير من هذه التسليفات ، والاسباب التي تقف وراء ذلك . وهل ان القروض الممنوحة تتجه نحو الاستثمارات الأكثر ربحية وجدوى بالنسبة للاقتصاد الوطني بشكل عام .

ويظهر لنا الجدول رقم ٤٣/ تطور حجم الودائع لدى المصارف المتخصصة حسب القطاع والنوع خلال فترة الثمانينات (١) .

يلاحظ من الجدول رقم ٤٣/ تطور الودائع بأنواعها المختلفة بشكل ملحوظ حيث ارتفع حجم الودائع من (١.٨٥١) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ الى (٥٤٧٨٩) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ ، اي بزيادة

الجدول رقم / ٤٣ /
تطور حجم الودائع لدى المصارف المتخصصة حسب القطاع والنوع خلال
فترة الثمانيات

أنواع الودائع السنوات	حسب النوع		حسب القطاع		المجموع
	تحت الطلب	لأجل ٢ *	القطاع الخاص	القطاع العام	
١٩٨٠	٨٣٢٥	٢٥٢٦	٥٤٨٠	٥٣٧١	١٠٨٥١
١٩٨١	١٠٩٥٥	٣٨٨٣	٦٩٧٢	٧٨٦٦	١٤٨٣٨
١٩٨٢	١٣٢٤٦	٥٢١٧	٨٨٢٠	٩٦٤٣	١٨٤٦٣
١٩٨٣	١٧٦٣٢	٧٠٥٢	١١٤٦٩	١٣٢١٥	٢٤٦٨٤
١٩٨٤	١٩٩٢٦	٩٥٩٤	١٤٧٩٤	١٤٧٣٦	٢٩٥٢٠
١٩٨٥	٢٤٦٠٣	١١٣٨٩	١٧٣١٦	١٨١٧٦	٣٥٩٩٢
١٩٨٦	٢٥٢٨٨	١٢٦٦٢	١٩٩٢٤	١٨٠٢٦	٣٧٩٥٠
١٩٨٧	٢٦٥٤٧	١٤٥٣٥	٢٢٧٤١	١٨٣٤١	٤١٠٨٢
١٩٨٨	٢٨٠٢٥	١٨٢٤٩	٢٤٦٩٤	٢١٥٨٠	٤٦٢٧٤
١٩٨٩	٣١٩٤٢	٢١٨٤٧	٢٩٧٤٢	٢٥٠٤٧	٥٤٧٨٩

قدرها (٤٥.٥ ٪) . ولا بد من الإشارة هنا الى نوع الودائع حيث انه كلما زادت نسبة وحجم الودائع لأجل كلما زادت مقدرة المصارف المتخصصة على التسليف والعكس صحيح . فيلاحظ ان الودائع لأجل كانت تشكل حوالي (٢٣ ٪) من مجمل الودائع في عام ١٩٨٠ وقد ارتفعت لتصل الى حوالي (٤٢ ٪) عام ١٩٨٩ ، وهذا يعتبر تطور ايجابي في نوعية الودائع .

لأن هذا النوع من الودائع هو الذي يعنيها باعتباره ودائع ادخارية كما تحدثنا سابقا بينما الودائع تحت الطلب فهي واجبة الدفع في أية لحظة وبالتالي فإن المصارف لا تملك حرية التصرف بها الا في حدود معقولة . لذلك فإن هذا النوع من الودائع لا يعتبر ادخارا .

اما نشاط المصارف في مجال التسليف فيشهد تطورا ملحوظا ايضا خلال فترة الثمانيات وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم / ٤٤ /

تسليف المصارف المتخصصة حسب الملكية (١٩٨٠ - ١٩٨٩)

(بملايين الليرات السورية)

المجموع*	الخاص	التعاوني	المشترك	العام	القطاعات السنوات
١٧١١٩	١٨١٤	١٠٩٠	٣٩	١٤١٧٦	١٩٨٠
٢٥١٦١	٢٢١٩	١٢٣١	٣٩	٢١٦٧٢	١٩٨١
٢٥٢٧٤	٢٧٩٩	١٦٣٤	٣٩	٢٠٨٠٢	١٩٨٢
٢٨٤٠٧	٣٩٢٣	١٩٧٧	٣٩	٢٢٤٦٨	١٩٨٣
٢٦١٣٦	٤٠٤٠	٢٥٠٢	٣٩	١٩٥٥٥	١٩٨٤
٢٣١٠٤	٤١٣٣	٢٦٥٣	٣٩	١٦٢٧٩	١٩٨٥
٢٦٥١٨	٤٤٤٥	٢٩٦٤	١٩١	١٨٩١٨	١٩٨٦
٣١٠٠٥	٥٤١٥	٣٣٣١	٢٢٤	٢٢٠٣٥	١٩٨٧
٥٩٢٣٠	٧٥٦٥	٤١٥٤	٣٤٩	٤٧١٦٢	١٩٨٨
٦٨٦٥١	١٠٢٥١	٥٤٨٧	٣٣٥	٥٢٥٧٨	١٩٨٩

- للمجموعة الاحصائية لعام: ١٩٨٤ - ١٩٨٧ - ١٩٩٠ .

* يقترب هذا المجموع من مجموع القروض التي تمنحها المصارف المتخصصة والتي ذكرت سابقا من واقع التقارير السنوية الصادرة عن هذه المصارف .

يلاحظ من خلال الجدول رقم ٤٤/ تطور التسليف بأنواعه المختلفة
فغير أن القطاع العام يستحوذ على القسم الأكبر من هذه التسليفات ،
فقد استحوذ على نسبة (٨٣ ٪) من حجم التسليفات خلال عام ١٩٨٠
بينما كانت حصة القطاع الخاص من هذه التسليفات حوالي (١٠.٥ ٪)
فقط علما بأن ودائع القطاع الخاص كانت تزيد عن (٥٠ ٪) من حجم
الودائع لنفس العام .

الا ان نسبة تسليفات القطاع العام أخذت بالانخفاض حيث وصلت
الى حوالي (٧٦ ٪) عام ١٩٨٩ ، وشهدت تسليفات القطاع الخاص
تحسن حيث وصلت نسبة تسليفات هذا القطاع الى حوالي (١٥ ٪)
من حجم التسليفات الممنوحة خلال هذا العام كما شهد كل من القطاع
التعاوني والمشارك تحسن في حجم التسليفات الممنوحة لهم وخاصة
في السنوات الثلاث الاخيرة حيث نشط القطاع المشترك وظهرت عدة
مؤسسات وشركات مشتركة زراعية وخدمية .

اما تسليف المصارف المتخصصة حسب نوع النشاط الاقتصادي
فيظهره الجدول التالي

يظهر من خلال الجدول رقم ٤٥/ ان قطاع التجارة يستحوذ
على النصيب الأكبر من تسليفات المصارف المتخصصة خلال فترة
الدراسة . حيث بلغت نسبة التسليفات المخصصة للتجارة خلال عام
١٩٨٠ حوالي (٤٩٧ ٪) ، والصناعة (٢٨٧ ٪) ، الانشاءات العقارية
(٩٥ ٪) ، الخدمات (٥.٢ ٪) ، النشاطات المختلفة (١٠.٨ ٪) .
ويلاحظ ان نصيب التجارة قد ارتفع ليصل الى حوالي (٧٢.٦ ٪) عام
١٩٨٩ والزراعة (١٠ ٪) بينما انخفضت حصة قطاع الصناعة الى
(٧.٥ ٪) والانشاءات الى (٧.٢ ٪) .

تنبع أهمية هذا الجدول في انه يلقي الضوء على القنوات التسليفية
التي تتجه اليها الموارد المصرفية المتوفرة ، فنلاحظ بان حصة الزراعة

الجدول رقم / ٤٥ /
تسليم المصارف المتخصصة حسب نوع النشاط الاقتصادي (١٩٨٩-١٩٨٠)
(بملايين الليرات السورية)

السنوات	الزراعة	التجارة	الصناعة	الانشاءات	الخدمات	مختلفة	المجموع
١٩٨٠	٨٥١,٧	٧٨٠٤,٤	٦٦٤٠,٠	١٦٣٣,٨	٤,٤	١٨٥,١	١١١١٩,٤
١٩٨١	١٠٢٦,٨	٠٩٠٣,١	١٠٨٧٤,٥	٢١٣٨,١	٧,٠	٢١٦,٦	٢٥١٦١,١
١٩٨٢	٩٠٨,٤	٩٩٦٥,٤	١١٢٩٦,٢	٢٨٦٥,٦	٤,٨	٢٣٣,٤	٢٥٢٧٣,٨
١٩٨٣	١٠١٤,٩	١٣٧٥٣,٠	٩٨٥٨,٤	٣٤٤١,٥	١٢,٩	٢٦٥,٦	٢٨٤٠٦,٣
١٩٨٤	١٣٢٣,٤	١٣٢٩٩,٠	٧٠٩٨,٧	٤٠٢٤,٠	٣,٤	٣٨٧,٩	٢٦١٣٥,٤
١٩٨٥	١٥٥٦,٩	١٣٢١٧,١	٣٦٤٤,٩	٤٢٠٠,٦	٩,٥	٢٧٤,٥	٢٣١٠٣,٥
١٩٨٦	١٦٩٨	١٦٩١٠,٨	٢٥٣٦,٦	٤٧٤٦,٧	١٢,٥	٦١٣,٧	٢٦٥١٨,٣
١٩٨٧	٢٤٣١,١	٢٠٢٤٠,٩	٢٣٨٧,٩	٤٨٧,٩	١٧,٤	١٠٥٧,٢	٣١٠٠٥,٤
١٩٨٨	٤٠٥٩,٨	٣٤٠٧٥,٥	٤٨٠٢,٢	٤٨٥٩,٩	٣٢,٤	١٤٠٠,٢	٥٩٢٣٠,٠
١٩٨٩	٦٩٠٤,٨	٤٩٨٩١,٥	٥٢١٤,٨	٤٩٤٨,٦	٥٤,٧	١٦٣٨,٢	٦٨٦٥١,٦

المجموعة الإحصائية للأعوام : ١٩٨٤ - ١٩٨٧ - ١٩٩٠ .

والصناعة منخفضة مع العلم بأن القطر العربي السوري هو من البلدان الزراعية وأن الزراعة تؤمن أكثر من (٤٠ ٪) من الصادرات غير النفطية ويمثل بها حوالي (٢٥ ٪) من القوى العاملة ، وتعتبر منتجاتها من أهم مدخلات الصناعة كما تبلغ مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي حوالي (٢٢ ٪) خلال فترة الثمانينات (٢٥) . ولذلك فإن نسبة التسليفات المخصصة لهذا القطاع وإلى قطاع الصناعة لا تتناسب مع أهمية كل منهما ، وحجمه في الاقتصاد الوطني .

وأرى في هذا المجال أن قصور الإنتاج الزراعي عن طيبة الاحتياجات المحلية يعود بشكل كبير إلى سيادة طرق الإنتاج التقليدية ، وعدم بني الأساليب الحديثة على نطاق واسع ، والتي ترجع بشكل أساسي إلى أسباب مالية تتعلق بالقدرة على توفير مستلزمات الإنتاج والاستثمار الزراعي المطلوب .

واعتقد أن انخفاض حصة كل من قطاعي الزراعة والصناعة من تسليفات المصارف المتخصصة تعود لسببين أساسيين -

١ - أن طبيعة نشاط واستثمارات هذين القطاعين تتطلب الحصول على قروض طويلة الأجل ، بينما السياسات التي تتبعها المصارف المتخصصة تجذب منح قروض قصيرة الأجل أو متوسطة ربما بسبب طبيعة الودائع المتوفرة لديها .

٢ - أن قانون التخصيص المصرفي الذي حددت بموجبه كل نشاط اقتصادي بمصرف متخصص يتعامل معه له آثار سلبية على قطاعي الزراعة والصناعة ، لأنه كما لاحظنا عند استعراضنا للمصرف الصناعي والمصرف الزراعي التعاوني أنهما أقل المصارف نشاطاً من حيث حجم الودائع والمدخرات المتوفرة لديهما ، علماً بأن قطاعي الزراعة والصناعة من أكثر النشاطات الاقتصادية حاجة إلى القروض اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية المختلفة . لذلك ومن أجل معالجة هذا الوضع ، وتوجيه الموارد المتوفرة نحو المشاريع الاقتصادية الأكثر أهمية لعملية التنمية ، أرى أنه من الضروري استحداث بنك للتنمية تصب فيه جميع الموارد المتوفرة لدى المصارف المتخصصة ، ويقوم بدوره بتوجيه هذه الموارد نحو الاستثمارات المطلوبة بشكل مدروس ومخطط ووفق الأولويات التي تتطلبها عملية التنمية المنشودة .

ثالثاً - المؤسسات المالية الأخرى :

يقصد بالمؤسسات المالية الأخرى هنا (مؤسسة التأمينات الاجتماعية ومؤسسة التأمين والمعاشات والمؤسسة العامة السورية للتأمين) حيث أن طبيعة المدخرات لدى هذه المؤسسات تختلف عن المدخرات لدى المصارف المتخصصة وصندوق توفير البريد . فالمدخرات التي تتجمع لدى هذه المؤسسات تعتبر مدخرات تعاقدية ، بمعنى أن لها طابع اختياري وطابع اجباري . فالطابع الاختياري يرجع الى أن المدخر يلجأ الى هذا النوع من العقود بمحض إرادته لقاء خدمة التأمين المنتظرة؛ أما الصفة الإجبارية فترجع إلا أنه بمجرد توقيع العقد يترتب على المدخر الالتزام بدفع الأقساط المترتبة عليه بشكل دوري ، وبمجرد امتناعه عن دفع القسط يترتب عليه خسارة التأمين بينما المدخرات في المصارف المتخصصة لها طابع اختياري . حيث تتم بمحض إرادة المدخرين .

ونود الإشارة الى أن مدخرات مؤسسة التأمينات الاجتماعية ومؤسسة التأمين والمعاشات (المفترض دمجها في مؤسسة واحدة بموجب قانون العمل الموحد) لها صفة الاجبار ، باعتبار أن أي عامل مثبت (ونقصد هنا جميع العمال باستثناء العاملين الموسميين) تقتطع من رواتبه 'التأمينات الاجتماعية' ، مثلها مثل ضريبة الدخل .

كما تتميز مدخرات هذه المؤسسات بأن لها صفة الثبات ، مما يكسبها أهمية أكثر . وسوف نتطرق الى هذه المؤسسات العاملة في القطر .

١ - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية : هي مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة ، وتعمل وفقاً للتوجيهات العامة التي صدرها مجلس الوزراء بهذا الشأن .

أحدثت المؤسسة عام ١٩٥٩ بموجب القانون رقم / ٩٢ / وغاية المؤسسة حماية العامل وأفراد أسرته عند تعرضه لأحد الأخطار الاجتماعية (عجز - إصابة - شبحوخة - وفاة) .

تعتبر المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من أهم الأجهزة التي تقوم بتعبئة المدخرات الوطنية ، نظراً لأن طبيعة المدخرات لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية تعتبر مدخرات اجبارية تفرض نتيجة تربيئات معينة يفرضها القانون على العامل وصاحب العمل ، دون ان يكون لدى العمال اى تأثير عليها بحيث لا يمكن سحبها واستردادها في اى وقت .
يعكس المدخرات الاختيارية التي تتجمع لدى المصارف المتخصصة وصندوق توفير البريد وشهادات الاستثمار .

وتتبع أهمية هذه المؤسسة في تجميع وتعبئة المدخرات الوطنية ، كون هذه المؤسسة تقوم بتأدية خدمات اجتماعية وصحية للعمال واصحاب العمل فهي تقوم بتوفير سبل الطمأنينة للعمال وتؤمنهم على حياتهم ومستقبلهم كما توفر لهم الخدمات الاجتماعية والصحية .
اضافة لذلك فإنه يمكن لمؤسسة التأمينات الاجتماعية ان توفر فرص عمل جديدة إذا قامت باستثمار اموالها في منروعات تنموية مختلفة .
اما بالنسبة لاصحاب الاعمال فإن التأمينات الاجتماعية يمكن ان تخفف من وطأة الالتزامات التي ترتبها التشريعات العمالية لصالح العمال الذين يعملون معهم (مثل مكافأة نهاية الخدمة) ؛ فبدلاً من ان يؤديها صاحب العمل دفعة واحدة فإن التأمينات الاجتماعية تنظم طريقة جمعها على أقساط دورية وحين الاستحقاق تدفعها مؤسسة التأمينات الاجتماعية بدلاً من ان يدفعها صاحب العمل دفعة واحدة ، وبظروف قد لا تكون مواتية ، اذ الى ذلك فإن التأمينات الاجتماعية تخفف عن كاهل صاحب العمل جميع التعويضات التي يستحقها العمال نتيجة ما يلحقهم من ضرر أثناء العمل .

ونظراً الى هذه المزايا المتحققة لقاء هذه المدخرات ، وعلى اعتبار ان المدخرات المتجمعة لدى هذه المؤسسة تعتبر من اشكال المدخرات الاجبارية الجماعية . فإن هذه المدخرات تنسم بضخامة الحصيلة وبالاستقرار وهذا ما يدفع الدولة الى التوسع في تكوينها ، خصوصاً

عندما تكون المدخرات الاختيارية بأنواعها المختلفة غير كافية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية ومن المفيد الإشارة هنا الى أن نظام التأمينات الاجتماعية في القطر العربي السوري يعتمد على قاعدة هامة وهي قاعدة (تكوين الأموال) أي أن الاشتراكات التي تجمع من العمال المؤمن عليهم ، يحتفظ بها لتعويض أفراد هذه المجموعة نفسها عندما يحال هؤلاء الى التقاعد ، وهذا النظام يسمح للمؤسسة بتكوين احتياطات ضخمة في بداية عمل هذه المؤسسة ، بحيث يكون معدل زيادة الاحتياطات المتراكمة أكبر من معدل السحب منها ، بينما نجد أن نظم التأمينات الاجتماعية في الدول الأخرى ، تعتمد على قاعدة التوزيع أي أن المبالغ المتجمعة لقاء اشتراكات التأمينات الاجتماعية توزع في نفس السنة على المستحقين . دون أن يحتفظ منها إلا بمبالغ ضئيلة جداً كاحتياطات ولا شك بأن أسلوب (تكوين الأموال) يسمح للمؤسسة بتكوين احتياطات ضخمة تعتبر بمثابة مدخرات هائلة تساهم بشكل فعال في تمويل مشروعات التنمية .

ويظهر لنا الجدول رقم / ٤٦ / الاحتياطات المتجمعة لدى المؤسسة خلال فترة الثمانينات مع العلم بأن الاحتياطات المتجمعة هي نتيجة الفرق بين الاشتراكات وبين ما تدفعه المؤسسة للعمال خلال السنة .

يلاحظ من الجدول رقم / ٤٦ / أن هناك تطوراً ملحوظاً في حجم الاحتياطات المتجمعة لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، فبينما كان حجم الاحتياطات يبلغ حوالي (٢٢٩٩) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ ، أصبح يبلغ (٨٦٦٦) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ . أي أن حجم هذه الاحتياطات زاد بمعدل (٢٧٧ ٪) تقريباً . ويعود هذا الى ارتفاع الأجور والذي أدى الى زيادة ملحوظة في الأقساط المترتبة على العمال وأصحاب العمل من جهة ، وإلى دخول عمال جدد مجال التأمين من جهة ثانية .

الجدول رقم /٤٦/
الاحتياطات المتجمعة لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
خلال الثمانينات
(بملايين الليرات السورية)

السنة	المبالغ	السنة	المبالغ
١٩٨٠	٢٢٩٩	١٩٨٥	٤٩٣٤
١٩٨١	٢٧٩٤	١٩٨٦	٥٥٩٦
١٩٨٢	٣٣١٤	١٩٨٧	٦٢٩٤
١٩٨٣	٣٨٠٧	١٩٨٨	٧١٣٤
١٩٨٤	١٣٦١	١٩٨٩	٨٦٦٦

المديرية المالية - دائرة الحسابات في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .

ومن الجدير بالذكر هنا أنه بالنسبة للقطاع العام ، فليس هناك من مشكلة في خضوع عامله لنظام التأمينات الاجتماعية ، إلا أن الأمر يختلف بعض الشيء بالنسبة للقطاع الخاص ، حيث أن هناك كثيراً من أصحاب الأعمال يتهربون من تسجيل عمالهم بالتأمينات الاجتماعية . لكي يتخلصوا من الحصة التي تفرض عليهم عن العمال المؤمن عليهم . وهنا تكمن مهمة المؤسسة ، في العمل على الوصول الى هذه المنشآت بكافة الطرق المتاحة لها . ولا شك في أن زيادة وعي العمال الثقافي والتأميني والادخاري ، يساهم عمل المؤسسة في تجميع أكبر قدر ممكن من المدخرات الوطنية ويعود بالخير على العمال أنفسهم وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام .

ومن المفيد الإشارة الى ان الاحتياطات المتجمعة لدى المؤسسة يتم تحويلها الى صندوق الدين العام ليتم توجيهها نحو المشاريع الاستثمارية المختلفة التي تتطلبها عملية التنمية .

٢ - المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات :

أعلنت المؤسسة بتاريخ ١ / ٣ / ١٩٦٠ ، وبشرت أعمالها بتاريخ ١ / ٣ / ١٩٦١ وقد حدد المرسوم التشريعي رقم ١٩ / تاريخ ٢٦ / ١١ / ١٩٦١ قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين والرسوم رقم ١٢٠ / ٢٦ / ١١ / ١٩٦١ الذي حدد قانون التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة الدائمين .

تعتبر مؤسسة التأمين والمعاشات من المؤسسات العامة التي تقوم بتجميع المدخرات الاجبارية في القطر ، وذلك عبر نظام المعاشات الذي يكفل الموظفين والمستخدمين راتباً تقاعدياً في حدود امكانيات الدولة ، وما يقتطع من رواتب الموظفين وتمثل ١٠ ٪ من رواتبهم .

ويتمثل الادخار في المؤسسة في الفرق بين الأرصدة التي تجمعها المؤسسة من الموظفين والمستخدمين ومقدار ما تدفعه شهرياً في صورة معاشات .

ويوضح لنا الجدول رقم ٤٧ / مقدار الاحتياطيات السنوية المتجمعة لدى المؤسسة خلال فترة الثمانينات .

يلاحظ من خلال الجدول رقم ٤٧ / أن هناك تذبذباً واضحاً في الاحتياطيات المتجمعة لدى المؤسسة ، ويرجع ذلك الى أن هذه المؤسسة هي في طريقها الى التصفية بعد صدور قانون العاملين الموحد ، والذي تم بموجبه حصر كافة العاملين في الدولة بمؤسسة التأمينات الاجتماعية .

الجدول رقم /٤٧/
الاحتياطيات السنوية المتجمعة لدى مؤسسة التأمين والمعاشات
خلال فترة الثمانينات
(بملايين الليرات السورية)

السنة	الاحتياطيات	السنة	الاحتياطيات*
١٩٨١	٢٦٧	١٩٨٦	٢٥٠
١٩٨٢	٣٤٤	١٩٨٧	٣٥٢
١٩٨٣	١٩٥	١٩٨٨	٣٩٨
١٩٨٤	٢١٣	١٩٨٩	١٨٠
١٩٨٥	٢١٤		

- من واقع الميزانيات الختامية للمؤسسة : مديرية التخطيط والاحصاء
في المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات .

* أخذت الاحتياطيات بشكل سنوي وليس بشكل تراكمي أي إنها
تمثل الفرق بين المتحصلات وبين ما تدفعه المؤسسة في نهاية كل سنة .

ويجري حالياً نقل ما تبقى من عاملين تابعين لنظام التأمين والمعاشات
بشكل منتظم ومدرّوس الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية . لأن تصفية
علاقات مؤسسة التأمين والمعاشات مع العاملين والموظفين المتعلمين معها
ليس بهذه السهولة ويحتاج الى وقت كبير لأنها علاقة هؤلاء بالمؤسسة
ونقلهم بشكل نهائي الى نظام التأمينات الاجتماعية .

ونود الإشارة الى أن مؤسسة التأمين والمعاشات كانت تستثمر
بعض الاحتياطيات المتجمعة لديها في بعض المشاريع ، كبناء العمارات

السكنية مثلا بهدف بيعها أو تأجيرها وتحول القسم الآخر المخصص من هذه الاحتياطات الى صندوق الدين العام ليقوم بتوجيهها نحو المشاريع المختلفة ، أما الآن فان المؤسسة تقوم بتحويل كافة الاحتياطات الى صندوق الدين العام ، بعد ترك النسبة المخصصة لها ، لتسيير امورها .

٢ - المؤسسة العامة السورية للتأمين :

تأسست عام ١٩٥٢ بموجب المرسوم التشريعي رقم / ٢٢٦ / ٠ وقد بدأت تمارس اعمال التأمين منذ تأسيسها الى جانب الشركات والتوكيلات الاجنبية والعربية التي كانت تعمل في القطر آنذاك ، والتي اسست عام ١٩٦١ بموجب القانون رقم / ١١٧ / ٠ ومنذ ذلك التاريخ اخذت شركة الضمان تغطي بنشاطاتها التأمينية المختلفة السوق السورية كشركة وحيدة في القطر تعمل في هذا القطاع الاقتصادي . كما دخلت شركة الضمان السوق البنائية والاردنية بصفتها شركة منافسة للتوكيلات والشركات الموجودة في هذين البلدين عن طريق وكالتين لها في بيروت وعمان .

تلعب المؤسسة العامة السورية للتأمين دورا هاما في مجال تعبئة وتجميع المدخرات في القطر . فهي بالإضافة الى كونها جهاز تتدفق اليه المدخرات ، تقوم بتأدية رسالة اجتماعية هامة تتمثل في توفير سبل الطمانينة للأفراد والجماعات المؤمن عليهم ، ونهيهم لهم الاسباب المادية الكفيلة بتمكينهم من الانصراف الى اعمالهم وزيادة انتاجيتهم بعيدا عن الخوف والقلق مما يمكن ان يحدث .

فالفرء المتيقظ للمستقبل قد يدفعه تفكيره في السنين القادمة والاحتياط للطوارئ والاحداث المؤلمة الى ان يؤمن على حياته لصالح ابنائه أو لمن يهمه امرهم ، أو ان يقوم بالتأمين على معمله أو بضائعه وممتلكاته ضد اخطار الحريق والسرقة وجميع الحوادث التي يمكن ان تحصل ، فيقوم بعمل بوليصة تأمين بقيمة معينة ، تلزمه بدفع قسط

معين في فترات معينة . او بدفع مبلغ معين ، مؤسسة التأمين المتعاقد معها .

وبالطبع فان هذا المبلغ الذي يدفعه المؤمن . يعتبر اذخارا ، طالما انه يقوم باقتطاعه من دخله الجاري بعيدا عن الاستهلاك .

تمارس المؤسسة عمليات التأمين من خلال الفروع التالية :

– النقل البحري – بضائع – هياكل السفن – السيارات –
الحريق – الحوادث المختلفة ويشمل (المسؤولية المدنية . التأمين الشخصي ، السرقة) – التأمين الهندسي – التأمين على الحياة – وتشمل تأمينات الحياة (فردي ، جماعي ، تقاعدي) – الطيران .

وهناك فرعاً جديداً هو فرع تأمين حماية الأسرة والذي يضمن حماية واسعة للأسرة ضد خطري الحريق والسرقة كما يشمل المنزل (بنائه وموجودات والحوادث والأضرار التي تلحق بساكنيه أو جواره نتيجة الحريق أو السرقة) .

تسمى المؤسسة الى تطوير صناعة التأمين في القطر من خلال الفروع المذكورة لحماية الاقتصاد الوطني من خلال سياستها التأمينية التي تنركز في :

١ – السعي الدائم لزيادة احتفاظ المؤسسة من كافة أعمالها التأمينية ، وخصوصا الأخطار الكبيرة واحتفاظها بكامل الخطر بالنسبة لبعض الفروع مثل (حماية الأسرة – السيارات – الحياة – التأمين الشخصي – المسؤولية المدنية – السرقة) وهذا ما يستتبع زيادة في وارداتها ، والإقلال من كتلة القسط الاجنبي الواجب تحويله الى شركات اعادة التأمين في الخارج .

٢ - قامت المؤسسة بجهد كبير مع شركات اعادة التأمين في سبيل تخفيض سعر تأمين الطيران . مما يوفر على القطر مبالغ كبيرة لتأمين حماية الاسطول الجوي .

٣ - تطوير الحمايات التأمينية في كافة المجالات وتشجيعها ، وذلك عن طريق تحسين خدمة المؤمن لهم ، ورفع مستوى الاداء في المؤسسة ، وتطوير الخبرات التأمينية فيها .

٤ - زيادة نشر الوعي التأميني بين المواطنين ، وبين وكلاء المؤسسة الذين يقومون بتسويق أعمال التأمين الاختيارية ، وتشجيعهم على زيادة نشاطهم في هذا الميدان . وتحسين مستوى ادائهم للوصول الى افضل النتائج .

وبالطبع فلن التأمين الذي تقوم به المؤسسة كافة اشكاله ، يعتبر شكلا من اشكال المدخرات التعاقدية ، لان الفرد يتعاقد على القيام بها . أي ان هذا النوع من الادخار يختلف عن الادخار الاجباري ، اذ ان الفرد في حالة الادخار التعاقدية ، يقوم به من تلقاء نفسه ، أي دون ان يجبر على ذلك جبرا كما انه يستطيع انهاءه في الوقت الذي يريده ، الا انه بالطبع سيتحمل بعض الخسائر ، بينما في الادخار الاجباري فان الفرد يقوم به قسرا ورغما عن ارادته . واهم ما يميز الادخارات التعاقدية التي تقوم بها مؤسسة التأمين وبالاخص فرع التأمين على الحياة انها تتصف بالاستقرار ، وهذه الميزة تجعل من الممكن الاعتماد على هذه الأنواع من الادخارات ، نظرا لانها تستمر وقتا طويلا ، في تمويل الكثير من الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل دون الخوف من فقدان عنصر السيولة ، الذي يدفع البنوك الى الابتعاد عن توجيه ودائعها الى مثل هذه الاستثمارات .

وتقوم المؤسسة العامة السورية للتأمين في استثمار بعض اموالها في بناء العمارات السكنية وفي العقارات والأوراق المالية والاستثمارات المختلفة وفي شراء شهادات الاستثمار .

ونشر الإحصاءات التي سرها المؤسسة العامة السورية للتأمين في تقاريرها السنوية ، ان المؤسسة أخذت تنبؤاً مركزها الصحيح في سوق التأمين خلال فترة الثمانينات ، وان هناك تطوراً ملحوظاً في بدلات التأمين المحصلة لجميع فروع التأمين .

الجدول رقم / ٤٨ /
٥ الاحتياجات السنوية الشجعة لدى المؤسسة العامة السورية للتأمين
(بلايين الليرات السورية)

البرام التأمين السنوات	النفق/بفائع هياكل	السيارات	الحرق	الحوادث	هتامي	حياة	طيران	البرام
١٩٨٠	١٠٢,٣	٢٨,٤	٣٢,٩	١٠٢,٣	٢,٤	٤,٠	١١,٩	١٨٥,٨
١٩٨١	٩٣,٠	٤٥,٧	٤٠,٧	٩٣,٠	٩,٣	٥,٧	٤,٤	٢٠٥,٤
١٩٨٢	١١٥,٢	٤٥,٩	٥٤,٣	١١٥,٢	١٢,٦	٦,٤	٥,٨	٢٤٦,٥
١٩٨٣	٦٧,٨	٥٢,٤	٥٣,٩	٦٧,٨	١٥,٩	١١١,٧	١٧,٤	٢٢٩,٠
١٩٨٤	١٣٥,٨	٥٢,٠	٦٠,٣	١٣٥,٨	١٢,٦	١١,٦	٥,٧	٢٩١,٨
١٩٨٥	١٥٥,١	٧٢,٥	٦٤,٥	١٥٥,١	١٥,٨	١٣,٢	٢٩,٣	٣٦١,٧
١٩٨٦	١٣,١	٨٢,٨	٧٠,٤	١٣,١	١٠,٩	٢٤,٨	٤٠,٧	٢٥٦,٢
١٩٨٧	١٩٥,٥	٧٨,٥	٨٩,٨	١٩٥,٥	٢٢,٣	٩,١	١٠٠,٤	٥١١,١
١٩٨٨	١٤٨,٢	١١١,٧	١١٥,٤	١٤٨,٢	١١,٤	٧,٣	٤٥,٣	٤٥٧,٩
١٩٨٩	١٢٥,٠	٧٥,١	٩٧,٨	١٢٥,٠	١١,٣	١,٦	٥,٤	٣٣١,٤

المصدر : التقارير السنوية الصادرة عن المؤسسة العامة السورية للتأمين .

* الاحتياجات السنوية : تمثل الفرق بين بدلات التأمين المحصلة والحوادث المسددة في نهاية كل عام وتعتبر هذه الاحتياجات ماستثناء فرع التأمين على الحياة كإرباح المؤسسة

ويوضح لنا الجدول رقم /٤٨/ مقدار الاحتياطيات السنوية المتجمعة في المؤسسة السورية للتأمين لكل فرع من فروع التأمين على حده وذلك خلال فترة الثمانينات .

يلاحظ من خلال الجدول رقم /٤٨/ أن هناك تطوراً إيجابياً في واردات المؤسسة الناجمة عن عمليات التأمين المختلفة ، إلا أن هذا التطور لا يأخذ منحى ثابت ، مثلاً ، طرأ تخفيض جوهري في البدلات الخاصة بالنقل البحري التي كان قد سبق احتسابها أدت إلى استرداد مبلغ يزيد من / ٥٣ / مليون ليرة سورية وقد خفض من بدلات عام ١٩٨٦ . إضافة إلى ذلك طرأ تخفيض على بدلات النقل البحري (بضائع) بسبب انخفاض الاستيراد وتناقص شحنات النفط ، التي تشكل الجزء الأكبر من بدلات هذا الفرع ، كذلك طرأ انخفاض على بدلات فرع الطيران بسبب قيام المؤسسة بتخفيض سعر التأمين مع شركات إعادة التأمين بهدف توفير مبالغ كبيرة من المفترض أن تدفع بالقطع الأجنبي ، وقد ساعد على ذلك رخوة سوق إعادة تأمين الطيران في العالم خلال أعوام ١٩٨٨ و ١٩٨٩ . ويلاحظ فعلاً أن حصيلة فرع الطيران خلال عام ١٩٨٩ سلبية حيث بلغت (٥٤) مليون ليرة سورية .

ويلاحظ من الجدول أن أهم فروع التأمين في المؤسسة هو فرع النقل بنوعيه (بضائع وهياكل) حيث بلغت نسبة احتياطياته خلال فترة الثمانينات حوالي (٣٧,٥ ٪) من مجموع احتياطيات المؤسسة خلال هذه الفترة ، يليه بالأهمية فرع الحريق حيث بلغت النسبة (٢٢,١ ٪) ، ثم فرع السيارات (٢١ ٪) ، الطيران (٨,٣ ٪) ، الهندسة (٤,٠ ٪) ، الحوادث (٣,٧ ٪) ، الحياة (٣,٤ ٪) .

واعتقد أن هذه النسب ، توضح أن هناك إمكانيات أكبر من ذلك بكثير أمام المؤسسة للتوسع في عمليات التأمين وأن بعض فروع المؤسسة لم تستغل بعد ، كفرص أنواع جديدة من التأمين الإجباري على السيارات السياحية مثلاً ، أو حتى جميع أنواع السيارات بحيث يشمل هذا

التأمين جميع الأضرار المحتملة . كما يمكن التوسع في عمليات التأمين على فرع الحوادث لتشمل (المسؤولية المدنية والتأمين الشخصي وحوادث السرقة وغيرها) . وبالمطبع فإن هناك امكانيات امام المؤسسة للتوسع في فروع التأمين القائمة ، بحيث تشمل اكبر عدد ممكن من العمليات التأمينية المطلوبة، اضافة الى خلق قنوات وفروع جديدة تأمينية تتناسب مع الظروف والمستجدات وما تتطلبها من عمليات جديدة .

ومن المفيد الاشارة الى ان هناك ميزة فريدة وهامة لمؤسسة التأمين ، باعتبارها اداة لتمبئة وتجميع المدخرات الوطنية ، وهي ان المبالغ المحصلة لقاء بدلات التأمين في جميع فروع التأمين ، باستثناء فرع التأمين على الحياة ، تعتبر كارباح للمؤسسة بعد انقضاء الزمن المحدد لتأمين ، فتقوم باستثمارها في مشاريع تنموية متوسط وطويلة الاجل .

وبالمطبع فإن هذه الميزة التي تتمتع بها مؤسسة التأمين ، تجعل منها اداة هامة لتمبئة وتجميع المدخرات الوطنية ، وبالتالي اداة تمويلية لمشاريع استثمارية هامة .

وتقوم مؤسسة التأمين فعلا باستثمار جزء من اموالها المتجمعة في شراء العقارات والمباني بغية استثمارها ، اضافة الى شراء اسهم وسندات حكومية وشهادات استثمار وغيرها كما تحول الجزء الآخر من اموالها المتجمعة الى صندوق الدين العام ليقوم بدوره بتوجيهها نحو المشاريع الانتاجية التي تتطلبها عملية التنمية .

رابعا - صندوق الدين العام ودوره في تمويل واقتراض المشاريع الاستثمارية :

احد صندوق الدين العام بالقانون رقم / ٨٩ / لعام ١٩٥٥ . وقد اعتبر الصندوق من المؤسسات ذات المطبع الاقتصادي بموجب الرسوم التشريعي رقم /١٧٥٨/ تاريخ ١٩٦٩/٨/٢١ ، الا انه من الناحية

الإدارية يعتبر أحد مديريات الإدارة المركزية في وزارة المالية والتي تسمى مديرية الدين العام .

تمارس مديرية الدين العام مهام عديدة من أهمها :

- ١ - إدارة شؤون الدين العام الداخلي والخارجي .
 - ٢ - تحصيل الفوائض الاقتصادية من فائض موازنة وفائض سيولة ومتابعة تحصيل إيرادات صندوق الدين العام .
 - ٣ - اقراض مؤسسات وشركات القطاعين العام والمشتراك والتي تنص القوانين على منحها قروضا من صندوق الدين العام .
 - ٤ - تمويل الجهات المكلفة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية وفقا للائتمادات المرسدة لها في الموازنة العامة للدولة .
- أي ان صندوق الدين العام يقوم بمعالجة كافة المواضيع المتعلقة بالدين العام الداخلي والخارجي وتمويل المشاريع الاستثمارية وتوريد الفوائض الاقتصادية .
- وتجدر الإشارة هنا أنه في العديد من البلدان المتقدمة والنامية ، توكل عمليات توريد الفوائض وتجميعها وتمويل المشاريع الاستثمارية الى مصرف متخصص في هذا المجال (مصرف الاستثمار ، مصرف للتنمية) ويعتبر صندوق الدين العام في القطر العربي السوري هو البديل لمصرف من هذا النوع .

٢ - إيرادات الصندوق العادية وتتألف من :

- ١ - الاعتمادات والمخصصات المرسدة من الموازنة العامة للدولة .

٢ - الإيرادات العائدة للدولة من فوائد وأرباح وحصص الأرباح
الناجمة من الدم الملائمة العائدة للدولة .

وتخصص الإيرادات العادية لانفاقها على الأوجه التالية :

١ - لتسديد رأس مال الدين العام وقوائده وفقا لقوانين القروض
وعقودها .

٢ - لتسديد التمهيدات والضمانات ذات الصلة المالية التي التزمت
بها الدولة لمصلحة غيرها وفقا لاحكام قانون احداث صندوق
الدين العام وتمديلاته .

ب - الإيرادات الخاصة وتتألف من :

١ - الهبات والوصايا الممنوحة للدولة بدون تخصيص جهة استعمالها
وما يعود للدولة من التركات التي لاوارث لها .

٢ - حصة وزارة الدفاع من الاوقاف (نتيجة تصفية الاوقاف
العربية والمشاركة) .

٣ - الإيرادات العائدة للدولة من اصل رأس مال الدم الدائنة التي
للدولة على الاشخاص العامين أو الخاصين سواء بصفة قروض
أو سلف أو بصفة مساهمات القطر في رأسمال الشركات
والمؤسسات والمصارف والصناديق العربية والبلدية .

٤ - الضرائب والرسوم الاضافية المخصصة لصندوق الدين العام
بعوجب نصوص تشريعية خاصة .

٥ - سائر البالغ الاخرى المخصصة في موازنة الدولة لصندوق الدين
العام بصفة موارد خاصة .

٦ - إيرادات توظيف اموال صندوق الدين العام الجاهزة بصورة خاصة .

٧ - ملازاد من موارد الصندوق العادية عن الاعباء الملقاة على عاتقه من أصل تلك الموارد .

٨ - الودائع والتأمينات والإمانات من نقود ومعادن ثمينة موجودة باسم اشخاص طبيعيين أو معنويين خزانة الدولة ، او الإيرادات والمؤسسات العامة والمؤسسات المصرفية والتي سقطت بالتقادم : وفقا للمواد المتعلقة بذلك في القانون المدني وغيره من القوانين والانظمة وضمن الشروط التي تحدد بقرار من وزير المالية .

وتستعمل الإيرادات الخاصة في الإوجه التالية :

١ - التسديد بصفة سلفة المبالغ التي تقصر إيرادات الصندوق العادية عن تغطيتها من الالتزامات المالية التي التزمت بها الدولة تجاه الغير .

٢ - شراء قيم الدين العام التي تحوزها الخزينة العامة وذلك بمقدار المبالغ التي تقصر إيرادات صندوق الدين العام عن ادائها لهذه الغاية

٣ - تسديد الخزينة للقروض والسلف الممنوحة من قبلها الى غيرها من اموالها الجاهزة أو من الاموال الاحتياطية المدفوعة من صندوق الدين العام .

٤ - لشراء اطقاء الدين العام المباشر بالاضافة الى الاموال المرصدة في الموازنة العامة لهذه الغاية المنصوص عنها في لقانون وفي عقود القروض .

غير أن صندوق الدين العام ، وباعتباره (صندوق للاستثمار أو التنمية) في القطر العربي السوري ، أخذ يعتمد على مصادر أخرى لتأمين الأموال اللازمة له للقيام بشمول الجهات المكلفة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية . وهذا ما يهمنا من دراستنا لصندوق الدين العام . وهذه المصادر هي :

ج - الفوائض الاقتصادية لدى المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ولقد سبق التعرف على هذه الفوائض بنوعها (فائض الموازنة وفائض السيولة) عند دراستنا لمذخرات القطاع العام .

د - القروض الداخلية والخارجية كمصدر من مصادر التمويل لصندوق الدين العام .

إن صندوق الدين العام الذي ألقى على عاتقه عبء تمويل اعتمادات المشاريع الاستثمارية ، وتسييد الالتزامات الخارجية للقطر ، كان لابد له من تأمين مصادر تمويلية أخرى له ليتمكن من القيام بمهامه .

القروض الداخلية وتشمل :

١ - القروض من مصرف سورية المركزي (مؤسسة الإصدار) وتشمل هذه القروض مقدار الدين العام الداخلي الموضوع في التغطية النقدية لدى المصرف المركزي .

٢ - القروض الداخلية من المصارف المتخصصة ، لقاء اكتتابها بامسناد الدين العام بنسبة (٧٥٪) من الوسطي الشهري لودائعها لقاء فائدة على اكتتابها هذا .

٣ - اكتتاب المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي بامسناد الدين العام لقاء نسبة لاتتجاوز (٣٥٪) من أموالها الجاهرة لدى المصارف (بدون فائدة) .

٤ - حسيلة شهادات الاستثمار التي تحول شهريا الى صندوق الدين العام من قبل مصرف التسليف الشعبي، ويتحمل الصندوق أعباء هذه الشهادات .

٥ - ان فوائض السيولة التي تحول سنويا من قبل المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي وتفيد لدى صندوق الدين العام كتسجيلات اسمية باسناد الدين العام وتعتبر أيضا من القروض الداخلية .

- القروض الخارجية وتشمل :

١ - القروض الخارجية النقدية ، وهي المبالغ المحولة من الجهات المقرضة الخارجية لصالح حساب صندوق الدين العام ، سواء تم التحويل لحساب الصندوق مباشرة ، أو لحساب الجهات المستفيدة من القروض ، على اعتبار ان صندوق الدين العام هو الوعاء الادخاري للقروض لخارجية ، وهو المسؤول تجاه الجهات المقرضة عن تسديد اقساط القروض الخارجية المستحقة وفوائدها وأعبائها .

٢ - القروض الخارجية المبنية والتي تشمل القروض الممنوحة من الجهات المقرضة أو الجهات الموردة ، لقاء سلع وبضائع أو تجهيزات أو خدمات لصالح أي جهة من جهات القطاع العام ، والتي تكون عادة مكفولة من قبل صندوق الدين العام يضاف الى ذلك التسهيلات الائتمانية التي تشمل تسهيلات الدفع من الموردين الاجانب والمصارف الاجنبية لقاء شراء سلع أو تجهيزات أو خدمات لتنفيذ مشاريع لدى أية جهة من جهات القطاع العام بعمود مكفولة من قبل صندوق الدين العام .

وبالطبع فان صندوق الدين العام يقوم بتمويل الجهات المكلفة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية حسب ماتنص عليه سنويا الموازنة العامة الموحدة للدولة وهناك طرق ثلاث لتمويل المشاريع :

١ - تمويل ذاتي : وتقوم به الجهات المختصة من مواردها الذاتية بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي ينص قانون الموازنة على تمويلها ذاتيا ، وهي المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي التي لديها موارد ذاتية كافية كالشركة السورية للنفط والمؤسسة العامة للتبغ وغيرها .

٢ - تمويل من صندوق الدين العام : ويقوم به صندوق الدين العام بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي لم ينص قانون الموازنة على تمويلها بقرض وهي المشاريع التي تقوم بتنفيذها وزارات الدولة وأداراتها وبعض المؤسسات التي لازالت قيد الانشاء والاستثمار .

٣ - تمويل ذاتي وقرض من صندوق الدين العام : وذلك للمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي التي مواردها الذاتية لا تكفي لتمويل المشاريع الاستثمارية المكلفة بتنفيذها كالمؤسسة العامة للكهرباء والمؤسسة العامة لامتصلاص الاراضي وسواهما . وعلى هذه المؤسسات قبل اللجوء الى صندوق الدين العام الحصول على قرض منه أن تستفيد أولا مواردها الذاتية .

وتقوم الجهات التي تمويل من صندوق الدين العام بإرسال خطة زمنية موزعة على اشهر السنة الى وزارة المالية خلال المدة التي تحدد بقانون الموازنة العامة ، وتتضمن هذه الخطة تقديرات الانفاق الاستثماري على أساس البند (المشروع) وفي حدود ائتمادات العمليات الاستثمارية (مشاريع - نفقات) وذلك بهدف تأمين تمويلها .

أما بالنسبة للجهات التي تمويل ذاتيا ومن صندوق الدين العام وبعد استنفاد مواردها الذاتية المخصصة لتمويل مشاريعها الاستثمارية ، تقوم بتقديم طلب تمويل الى مديرية الدين العام مرفق ببيان بوضعها المالي يوضح عناصر السيولة المالية لديها وذلك بعد ان يتم اصدار عقد قرض مع المؤسسة ذات العلاقة بما يعادل الاعتمادات الاستثمارية بعد تنزيل التمويل الذاتي المحدد لها سنويا والوفر الاجباري المقرر على ان يخضع القرض لفائدة معدلها (٩ ٪ سنويا .



خاتمة

نتائج ومقترحات

بعد أن استعرضنا في هذه الدراسة مسألة الإدخار حيث تناولنا الإدخار في البلدان النامية ودوره في التنمية من خلال التعرف على حجم وطبيعة المدخرات في البلدان ، والأسباب التي تقف وراء ضآلة حجم المدخرات المتحققة ، ثم تعرفنا على أهم الوسائل والطرق المتاحة والتي يمكن اتاحتها لنقوم بتعبئة وتشجيع المدخرات الوطنية . كما تناولنا الإدخار في القطر العربي السوري ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، باعتبار أن القطر العربي السوري ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، باعتبار أن القطر العربي السوري ، هو أحد البلدان النامية ، وأن المشاكل والصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها ، تمثل نموذجا عاما لاقتصاديات معظم البلدان النامية .

تبين لنا أن معظم البلدان النامية ، ومنها القطر العربي السوري ، تعاني من ضآلة حجم المدخرات الوطنية المتحققة ، وعدم كفايتها لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية ، في الوقت الذي تعاني فيه معظم هذه البلدان من انخفاض المستوى المعاشي لغالبية السكان ، وتشهد ارتفاعا في معدل النمو السكاني .

لذلك يبقى أمامنا السؤال الأساسي والهام والذي يعتبر جوهر دراستنا هذه :

وهو كيف يمكن رفع حجم المدخرات الوطنية بشكل يتناسب مع
الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية المنشودة مع المحافظة ، بل العمل
على تحسين المستوى المعاشي للجماهير الشعبية الفقيرة ؟ ...

وللاجابة على هذا السؤال ، سنستعرض أهم النتائج والمقترحات
التي توصلنا اليها من دراستنا للدخل ودوره في التنمية مع اشارة
خاصة الى القطر العربي السوري .



النتائج

١ - تعاني معظم البلدان النامية ، ومنها القطر العربي السوري ، من انخفاض مستوى الدخل القومي بالنسبة للفرد في الوقت الذي تشهد فيه هذه البلدان معدلا عاليا من النمو السكاني .

ولدى دراسة تطور الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة ، مقارنة بمعدل النمو السكاني في القطر لوحظ أن هناك تباطؤ كبيرا في معدلات نمو الناتج خلال عقد الثمانينات ، مما انعكس سلبيا على دخل الافراد ، حيث انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج مما أدى الى انخفاض مستوى معيشة معظم السكان أصحاب الدخل المحدودة ، وأضعف من قدرتهم على الادخار .

٢ - تشهد معظم البلدان النامية ، ومنها القطر ، تفاوتاً حاداً في توزيع الدخل ، يزيد عنه في الدول الرأسمالية المتقدمة ، في الوقت الذي تتصف فيه فئة أصحاب الامتيازات بهذه البلدان ، باتفاق معظم دخولها على اغراض الاستهلاك ، وفي مجالات غير منتجة من وجهة نظر الاقتصاد الوطني .

٣ - تعاني معظم البلدان النامية ، من ارتفاع نسبة الاستهلاك بنوحيه (الخاص والعام) الى الناتج ، وخاصة النفقات الحكومية الجارية الناتجة عن اعمال الاحتفالات والمهرجانات ، وتضخم الجهاز الاداري الحكومي والتي تتصف بمعظمها بالبذخ كما ترتفع نسبة النفقات المخصصة لاغراض الدفاع والامن .

ولدى دراسة تطور الناتج المحلي حسب الانفاق في القطر ، خلال فترة الثمانينات وبالاسعار الثابتة تبين أن نسبة الاستهلاك بنوميه (الخاص العام) الى الناتج بلغت حوالي (٨٧ ٪) . كما لوحظ أن الميزانية الحكومية تعاني من عجز مستمر منذ مطلع الثمانينات بسبب عدم كفاية الإيرادات الجارية من تغطية النفقات العامة . إضافة الى ارتفاع نسبة النفقات المخصصة لأغراض الامن والدفاع ، حيث بلغت عام ١٩٨٨ حوالي (٥٥ ٪) من الانفاق الجاري .

٤ - لجأت معظم البلدان النامية ، ومنها القطر ، الى التمويل الخارجي ، بسبب عدم كفاية الموارد المحلية لتمويل عمليات التنمية ، ورغم مرور أكثر من ثلاثة عقود على تجارب التنمية ، فإن هذه البلدان لم تستطع الوصول الى مرحلة الانطلاق ، وتحقيق التنمية المنشودة ، بل على العكس ، زادت الصعوبات والمشاكل التي تعترض مسيرة التنمية في هذه الدول ، واصبحت أزمة المديونية من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وكيان اقتصاديات هذه الدول ، حتى أن بعض البلدان النامية المثقلة بالديون ، بدأت تعاني من اتجاه التحويلات السالبة للموارد منذ منتصف الثمانينات .

٥ - تعاني معظم البلدان النامية ، من قلة وضعف أداء المؤسسات الادخارية ، مما يؤدي الى انخفاض حجم المدخرات المتحققة ، وازيادة حجم المكتنزات من جهة ، ومن جهة أخرى الى سوء توجيه المدخرات المتاحة ، نحو الاستثمارات المنتجة . ومن خلال دراستنا الى أجهزة تجميع وتعبئة المدخرات في القطر العربي السوري لاحظنا :

١ - ضعف وعدم انتشار المؤسسات الادخارية المختلفة ، وعدم توجيه المدخرات المتاحة نحو مجالات الاستثمار الانتاجية .

ب - عدم وجود جهة متخصصة بالسياسة الادخارية ، تقوم بالاشراف والتوجيه والتنسيق ، بين المؤسسات الادخارية المختلفة ، مما يسبب سوء توجيه المدخرات المتاحة ، وعدم توجيهها نحو الاولويات اللازمة لعملية التنمية .

ج - لدى دراسة تطور حجم الودائع لدى المصارف المتخصصة خلال فترة الثمانينات تبين ان اكثر من ثلثي حجم هذه الودائع تمثل ودائع تحت الطلب ، ومن المعلوم ان هذه الودائع ، واجبة الدفع في اية لحظة ، وبالتالي فان المصارف لا تملك حرية التصرف بها ، الا في حدود معقولة ولا يمكن الاعتماد عليها لاجال طويلة في تمويل عمليات التنمية .

د - لدى دراسة تطور تسليف المصارف المتخصصة حسب نوع النشاط الاقتصادي خلال عقد الثمانينات لوحظ ، ان قطاع التجارة يستحوذ على النصيب الاكبر من هذه التسليفات ، بينما تنخفض حصة كل من قطامي الزراعة والصناعة من هذه التسليفات رغم اهمية هذين القطاعين في عملية التنمية . ويعود السبب في ذلك الى :

١ - طبيعة نشاط واستثمارات قطامي الزراعة والصناعة التي تتطلب الحصول على قروض طويلة الاجل بينما السياسات التي تتبعها المصارف ، تحدد منح قروض قصيرة ومتوسطة الاجل ، بسبب طبيعة الودائع المتوفرة لديها .

٢ - ان قانون التخصص المصرفي الذي حددت بموجبه ، طبيعة في كل نشاط اقتصادي ، بمصرف متخصص يتعامل معه ، له اثار سلبية على قطامي الزراعة والصناعة ، فقد لوحظ ان المصرف الصناعي والمصرف الزراعي هما اقل المصارف نشاطا من حيث حجم الودائع المتوفرة لديهما ، في الوقت

الذي تحتاج فيه انشطتهما الى اكبر نسبة من القروض
اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية المختلفة .

هـ - لدى دراسة المؤسسات المالية الاخرى العاملة في القطر
(والمتثلة بالتأمينات الاجتماعية والتأمين والمعاشات
والتأمين) لوحظ أن حصيلة هذه المؤسسات ليس بالمستوى
المطلوب ، بسبب ضعف اداء هذه المؤسسات من جهة ،
وتدني مستوى الوعي لتأميني لدى معظم افراد الشعب من
جهة ثانية، علما بان هناك امكانيات كبيرة لتجميع المدخرات
عن طريق نشر خدمة التأمين لم تستغل بعد .

و - لدى دراسة صندوق الدين العام ودوره في تمويل واغراض
المشاريع الاستثمارية تبين لنا ، محدودية الموارد المتاحة
لدى الصندوق ، لتمويل المشاريع الاستثمارية مما دفع
بالمؤسسات العامة الانتاجية ، بطلب القروض من المصارف
المتخصصة ، لتمكين من تنفيذ مشاريعها الاستثمارية ،
فضلا من ان القوائد التي يفرضها الصندوق على القروض
الممنوحة الى هذه المؤسسات مرتفعة (٩ / ٧) ، مما تشكل
عبئا على المشاريع الاستثمارية التي تنفذها هذه
المؤسسات .

اضف الى ذلك ان صندوق الدين العام المكلف بالادارة شؤون
الدين العام الخارجي ، لم تتمكن من توجيه القروض
الخارجية المقدمة الى القطر ، نحو المشاريع الاكثر نتاجية
اللازمة لعملية التنمية ، بسبب تعدد الجهات الرسمية
التي تشرف على هذه القروض .

٦ - لك دراسة الضرائب ودورها في تمويل التنمية ، لوحظ أن معظم
البلدان النامية ، تتصف بانخفاض نسبة الضرائب الى الدخل

القومي ، وبالتالي انخفاض حصيلة الضرائب بنوعها المباشرة وغير المباشرة ومن دراستنا الى تطور تطور حصيلة الضرائب خلال فترة الثمانينات في القطر ، لوحظ أن نسبة الضرائب الى الدخل القومي ، متدنية جدا ، مقارنة بمثيلاتها في الدول الاخرى ، حتى الدول النامية منها علما بان حصيلة الضرائب شهدت تطورا ايجابيا خلال هذه الفترة ، مقارنة بالزيادة السنوية في الدخل القومي ، متدنية جدا ، مقارنة بمثيلاتها في الدول الاخرى ، حتى حقيقة لزيادة حصيلة الضرائب على كثير من مطلق الضريبة بنوعها المباشرة وغير المباشرة .

٧- من خلال دراستنا الى التضخم كوسيلة من وسائل الادخار الاجباري ، لاحظنا الاعتماد على التضخم في تمويل التنمية في البلدان النامية ، حيث أن سمات وخصائص اقتصاديات هذه الدول لا تسمح باستخدام هذا الاسلوب .

ومن خلال دراسة التضخم في القطر العربي السوري ، تبين لنا أن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة لم تستطع أن تدار تحول الضغوط التضخمية الى تضخم فعلي بسبب الافراط الكبير في تدفقات الطلب في الوقت الذي لم يتمكن الجهاز الانتاجي من تلبية هذا الطلب ، إضافة الى ارتفاع النزعة نحو الاستهلاك وإلى التوسع النقدي الناجم عن تزايد مديونية الدولة ومؤسساتها . فالتضخم في القطر أصبح حقيقة واقعة ، ويشكل خطرا حقيقيا يهدد الاستقرار النقدي والاقتصادي ، ويتجلى ذلك من خلال :

٢ - المعجز المستمر في الموازنة العامة والذي ساهم في تدهور القدرة الشرائية للنقد الوطني ، وفي تدهور سعر صرف الليرة .

ب - المعجز المستمر في الميزان التجاري ، الذي أدى الى ازدياد الفجوة على القطع الاجنبي ، نتيجة تفاقم تدفقات الطلب على القطع بالنسبة لامكانيات العرض .

ج - النمو التضخمي في القاعدة النقدية وفي السيولة المحلية مقابل
عجز المؤسسات الانتاجية المختلفة عن تلبية الطلب المحلي
المتزايد .

د - تزايد الدين المنوطة الى الدولة من المصرف المركزي .

هـ - الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار .

ونتيجة لكل ذلك تعرض القطر الى اختناقات وصعوبات في تدارك
الموارد اللازمة لتسديد المدفوعات الخارجية وفتح الاعتمادات اللازمة
لاستيراد السلع الضرورية وخاصة المواد الأولية ومستلزمات الانتاج
مما اثر تأثيرا سلبيا على الانتاج ، وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام .



المقترحات

بعد أن استعرضنا أهم النتائج التي توصلنا اليها حول موضوع البحث ، يبقى السؤال المطروح أمامنا وهو كيف يمكن حل مشكلة ضالة معدلات الادخار في البلدان النامية ومنها القطر العربي السوري ؟

أي ما هي الطرق والسبل الممكنة لرفع حجم المدخرات الوطنية في هذه الدول ، بشكل يتناسب مع الاستثمارات المطلوبة لعملية التنمية المنشودة ، ودون المساس بالمستوى المعاشي المتدني للجماهير الشعبية الفقيرة .

لا بد من القول ان أي حل لهذه المشكلة ، يجب ان يبدأ من الاسباب التي تقف وراء هذه المشكلة ، للعمل على تجاوزها أو القضاء عليها .
وانطلاقاً من ذلك سنبنّي مقترحاتنا على :

١ - تركيز الجهد نحو زيادة الانتاج ، وتحقيق معدلات مرتفعة في وتأثير نموه ، إذ أنه من خلال زيادة الانتاج يمكن زيادة دخول الافراد ، وتحسين مستواهم المعاشي ورفع معدلات الادخار .

ويمكن زيادة الانتاج من طريق التوسع الافقي والعمودي ، وعن طريق زيادة الانتاجية وهذا يتطلب تشغيل الطاقات المتوفرة بكامل طاقتها الانتاجية ، وتقليص الهدر الى حدوده المياريّة ، وتحسين التركيب الهيكلي لقوة العمل ورفع كفاءة ادائها الانتاجية . كما يجعل العمل على وضع جميع الامكانيات المتاحة في الأنشطة الاقتصادية المنتجة ، وذلك لزيادة مساهمة القطاعات

السلعية في الناتج ، وهذا يتطلب توجيه الاستثمارات في هذه المرحلة نحو المشاريع الإنتاجية وخاصة ذات المدد المادي السريع واللباسر ، وتأجيل أو ترشيد الاستثمارات في مشاريع الخدمات وذلك لزيادة الإنتاج من ناحية ، وتخفيض معامل رأس المال من ناحية ثانية .

٢ - إعادة توزيع الدخل بشكل يجعل القسم الأكبر من الأفراد قادرين على تحقيق الادخار ويمكن أن يتم ذلك باستخدام أدوات السياستين المالية والنقدية بهدف الحد من الطلب الترفي المفرط لدى الشرائح العليا ذات الدخل المرتفع ، كالعامل مثلا على وضع سياسة أسعار السلع الكمالية تهدف الى امتصاص الطلب المفرط لدى أصحاب الدخل المرتفع ويمكن الإشارة هنا الى ضريبة الانفاق الكمالي التي طبقت أخيرا في القطر العربي السوري كأحدى الوسائل الممكنة لتحقيق هذا الهدف .

٣ - العمل على ضبط وتنظيم النسل في معظم البلدان النامية ، بما فيها القطر ، من خلال حملات توعية مدروسة ومخططة ، تستخدم فيها كافة الوسائل الممكنة والمتاحة . علما بأن معالجة التزايد السكاني المفرط في هذه البلدان ، يحتاج الى وقت طويل ويتطلب المزيد من الوعي الثقافي والاجتماعي والصحي والسياسي لدى السكان ، إضافة الى تحسين مستواهم المعاشي .

٤ - العمل على تحقيق تناسب أفضل بين الإنتاج والاستهلاك بصورة عامة ، وتوجيه أنماط الاستهلاك لمطابقة أنواع المنتجات المحلية ، وترشيد جميع أنواع الاستهلاك من خلال :

٢ - ترشيد الإنفاق العام الجاري والاستثماري ، ومن خلال ضبط الإنفاق الإداري الاستهلاكي والتركيز في الإنفاق

الاستثماري على المشاريع في قطاعات الإنتاج المادي السلمي،
وبخاصة المشروعات ذات المردود السريع منها .

ب - الحد من الاستهلاك البلخي وغير الضروري ، والسعي
لتحويل أنماط الاستهلاك نحو المنتجات المحلية ، وذلك
باستخدام معدلات ضريبية تمايزية .

ج - ضرورة خفض وترشيد النفقات العسكرية والإمنية في
البلدان النامية ، ومنها قطر ، إلى أدنى حد ممكن ليتم
تحرير جزء من الموارد المخصصة لهذه النفقات وتوجيهها
نحو المجالات الاستثمارية التي تخدم عملية التنمية
الرشيدة، وأن كان هذا ليس بالأمر اليسير وخاصة بالنسبة
للقطر العربي السوري الذي يقف أمام أطماع إسرائيل
للتوسعية .

د - الحد ما أمكن من الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل عملية
التنمية ، وتوجيه الاهتمام بشكل أساسي إلى الادخارات المحلية،
وذلك برفع معدل الادخار إلى أقصى حد ممكن . وفي حال
الضرورة ، توجيه الموارد الخارجية المتاحة نحو المشاريع
الانتاجية ، وخاصة ذات المردود السريع والمباشر لتمكين هذه
الدول من خدمة ديونها الخارجية ، دون أن تقع في مازق المديونية.

هـ - الوعي الادخاري بين مختلف أفراد الشعب كافة الوسائل المتاحة
عن طريق تقديم خدمات معينة والتعرف بفوائد الادخار كالمعمل
على تقديم خدمة دفع فواتير المياه والكهرباء والهاتف . . . الخ .
والتوسع في تقديم الخدمات التعاونية وتأمين المساكن وأود أن
أشير هنا إلى ضرورة العمل على إزالة الصعوبات والمشاكل المتعلقة
بالسكن التعاوني في القطر العربي السوري ، والعمل على مدّ آجال

القروض الممنوحة لاصحاب الدخل المحدود الى اطول فترة ممكنة
نظرا لارتباط الادخار السكني بتقديم المساكن لاصحاب الدخل
المحدود .

كما يجب العمل على نشر خدمة التأمين على اكبر عدد ممكن
من المواطنين ، والتوسع في صور التأمين لتشمل كافة المجالات .

٧ - تكييف معدلات الفائدة بما يتلاءم مع معطيات الاقتصاد الوطني
والمتغيرات الاقتصادية الدولية ، ولا بد من ضمان اشعار الفائدة
تكون ايجابية حقا ضمن سياسة تشجيع الادخار ، اي ان معدلات
الفائدة المعتمدة يجب أن تكون أعلى من معدل التضخم حتى يستطيع
المدخر الاستفادة من عملية الادخار .

٨ - خلق قنوات ادخارية جديدة ، وتحسين وتطوير الموجود منها ،
بحيث تشمل كافة المناطق الحضرية والريفية واشهر في هذا
المجال الى :

أ - ضرورة انشاء بنوك ادخار محلية تعمل في المناطق الريفية ،
لتقوم بتمهئة وتجميع المدخرات الريفية ووضعها في خدمة
التنمية ، على أن يتم استثمار المدخرات المتحققة داخل
البيئة ذاتها (القرية أو المنطقة) .

ب - ضرورة انشاء بنوك اسلامية في مختلف البلدان التي تدين
غالبية سكانها بالاسلام ، نظرا لامتناع قسم كبير من الافراد
من التعامل مع المصارف لتحریمهم الربا .

ج - التوسع في انشاء الشركات المساهمة وطرح أسهم بقيم
مخفضة ليستطيع معظم افراد الشعب من اقتنائها .

د - وعلى مستوى القطر العربي السوري اضافة الى القنوات
السابقة يجب العمل على احداث جهة متخصصة تعمل وفق

طبيعة العمل المصرفي تسمى (بنك التنمية أو الاستثمار)
وتتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة وتتولى :

— الاشراف والتوجيه والتنسيق بين الاجهزة المختلفة التي
تقوم بتعبئة المدخرات ، املا بتحقيق التكامل بين هذه
الاجهزة ، ليمت توجيه المدخرات نحو الاولويات اللازمة
لعملية التنمية .

— أن يقوم بتحويل المشاريع الاستثمارية المدرجة في خطط
التنمية بقروض متوسطة وطويلة الاجل وبعد التأكد من
الجدوى الاقتصادية للمشاريع وتوفر امكانات التسديد
لديه وضمن خطة التسليف المعتمدة لديه سنويا .

— المساهمة في المؤسسات والشركات الانتاجية للقطاعات
العام والمشارك .

— المشاركة في اصدار الدراسات الاقتصادية والمالية
والقنية للمشاريع الاستثمارية المعتمدة وخاصة
المشاريع التي يعولها أو يشارك في تمويلها .

— أن يمارس حق مراقبة استعمال القروض الممنوحة
للمشاريع الائتمانية وفق الفايات الممنوحة من اجلها .

— أن يكون الجهة الوحيدة التي تقوم بعملية الاقتراض
الخارجي لتمويل المشاريع الاستثمارية حصرا واعتقد
ان الحلقة الى احداث مثل هذا المصرف في القطر العربي
السوري ، أصبحت عملية ضرورية خاصة بعد اصدار
قانون الاستثمار رقم ١٠/١٠/١٩٩١م و ذلك
ليقوم بتسهيل وتشجيع مختلف الاستثمارات التي
تتطلبها عملية التنمية . وان كنا نرى في هذا المجال أن

عملية تشجيع الاستثمار تحتاج الى مزيد من الثقة والامسان المستثمر المحلي والاجنبي ، وهذا يقتضي بالضرورة اعادة النظر بقانون منع العامل بالقطع الاجنبي، على ان تتولى الجهات المختصة دراسة البدائل الممكنة في ظل الظروف الاقتصادية التي يعيشها القطر ، ليتم ايجاد البديل المتناسب مع قانون الاستثمار الجديد ، بحيث يسهل وبشجع مختلف الاستثمارات الانتاجية التي تتطلبها عملية التنمية .

٩ - اعادة النظر في الهياكل الضريبية واجراءاتها ، بحيث تكون من المرونة ، وتستجيب لحاجات التغير الاقتصادي وما تتطلبه عملية التنمية من موارد كبيرة ، وهنا يتطلب وجود جهاز ضريبي على مستوى عالمي من الكفاءة ويتمتع بدرجة عالية من المرونة ليتلاءم مع التغيرات المستمرة في النظام الضريبي .

فهنالك امكانيات حقيقية لزيادة حصيلة الضرائب بنوعيتها المباشرة وغير المباشرة بالنسبة للقطر :

٢ - يجب التركيز على ضرائب الثروة باشكالها الاربعة الثروة ذاتها ، والدخل المتأتي عنها ، وفائض قيمها ، وانتقال ملكيتها .

ب - يجب ان تكون الاعفاءات الضريبية على المشاريع الاستثمارية مشروطة باعادة استثمار الارباح في النشاطات الزراعية والصناعية .

ج - اعادة النظر بالاعفاءات الضريبية وبشرائع الضريبة على الدخل ، بحيث يتم تقليص الاعفاءات الضريبية في اضييق نطاق ممكن ، لان الاعفاءات المنصوص عنها في التشريع

الضريبي السوري يساء استعمالها ، مثال ذلك اعفاء المشافي الخاصة من ضريبة الدخل ورسوم البلديات وضريبة ريع العقارات والمرصات ، اعفاء دائم ، في الوقت الذي تحقق فيه هذه المشافي ارباحا خيالية ، وكذلك الاعفاء الذي يتمتع به المنتجين الزراعيين بغية تشجيع الانتاج الزراعي والذي ادى الى تحول المستثمرين الزراعية من أعمال الانتاج الزراعي الى أعمال التجارة الزراعية .

وبالنسبة لشرائح الضريبة على الدخل يجب العمل على زيادة اعفاء الشرائح الاولى منها وعدم الافراط في رفع معدلات الضريبة على الشرائح العليا ، حتى لا يزداد التهرب الضريبي .

د - تطبيق معدلات ضريبة تمايزية : بحيث تهدف الى تشجيع ودفع النشاط الاقتصادي الانتاجي الذي تحتاجه عملية التنمية ، وتحدد من النشاطات الاقتصادية غير الانتاجية التي تحقق ارباح خيالية في البلدان النامية كأعمال المضاربة بالعقارات والمباني .

١ - يجب العمل على وقف الاعتماد على التمويل التضخمى، ومحاربة كافة مظاهر واسباب التضخم . وباعتبار اننا تناولنا التضخم واسبابه وآثاره في القطر العربي السوري بشيء من التفصيل يمكن اعتباره نموذجاً لاقتصاديات معظم البلدان النامية والعمل على معالجته من خلال :

٢ - القضاء على المعجز في الموازنة بزيادة حصيللة الضرائب والرسوم وتخفيض الانفاق العام بشقيه الجبري والاستثماري .

ب - القضاء على العجز في الميزان التجاري ، بالعمل على ترشيد الاستيراد وتشجيع الصادرات وتنوعها من خلال :

- تخفيض تكاليف انتاج السلع والخدمات وتحسين مواصفاتها لكي تحقق قدرة تنافسية في عملية التصدير .
- الحد من استيراد السلع غير الضرورية والكمالية واتباع سياسة استيرادية انتقالية شاملة .

- التقليل ما أمكن من الاعتماد على اتفاقيات المدفوعات ، لان السلع التي يتم تبادلها عن طريق هذه الاتفاقيات غالبا ما تفتقر بمواصفات رديئة وبأسعار غير تنافسية، فضلا عما تسببه هذه الاتفاقيات من زيادة مديونية الدولة بسبب حاجتها الى السيولة المحلية لتسديدها الى مصدري لقطاع الخاص .

- اتخاذ الاجراءات الفعالة للقضاء نهائيا على التهريب وفق خطة شاملة لتحقيق هذا الهدف .

ج - العمل على امتصاص السيولة الداخلية الزائدة عن طريق قنوات ادخارية واستثمارية .

د - تخفيض بل العمل على الحد من المديونية الداخلية للدولة والعمل على الربط بين الموازنة العامة للدولة وخطط التسليف والقطع الاجنبي واصدار النقد .

هـ - ترشيد ودعم اسعار السلع التموينية المعمول بها في القطر ، وحصرها بفئات الدخل المحدود ، بل العمل على رفع الدعم نهائيا عن هذه السلع مع اعطاء اصحاب الدخل المحدود (علاوة غلاء معيشة بقيمة هذا الدعم ، وهذا ما يؤمن تخفيض العجز التمويلي للميزانية ، اضافة الى تحقيق تناسب افضل بين الاسعار والاجور) .

وأخيراً نود القول بأنه لا يمكن النظر إلى مسألة الإدخار بمعزل عن باقي مشاكل وقضايا التنمية في البلدان النامية ، بل يجب اعتبارها جزءاً من عملية التنمية الشاملة ، إلا أننا نركز هنا على أهمية زيادة الانتاج ، باعتبار أن أي عملية انطلاق لهذه البلدان لابد أن تبدأ من زيادة الانتاج ، والذي بدوره يمكننا من تحقيق زيادة في الدخل وبالتالي زيادة في حجم المدخرات ، وفي تحسين المستوى المعاشي للجماهير الشعبية معاً

وزيادة الانتاج ليست عملية مستحيلة في البلدان النامية ، فالامكانيات متوفرة ، والمطلوب المزيد من العمل والجهد لرفع وتيرة الانتاج ، وهذا ما يحتاج إلى إدارة تنمية واعية لتحقيق سياسة اقتصادية سليمة تأخذ بعين الاعتبار واقع البلد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وامكانياته ، وتعمل على تأمين الاستقرار النقدي والاقتصادي ، وتوحي بالثقة باستمراره ، فتفتح بذلك المجال ونساعا أمام الافراد لممارسة نشاطهم في شتى ميادين الانتاج القومي ، فتسير البلاد مندفعة في طريق التنمية المنشودة .



الهوامش

هوامش الفصل الأول :

- ١ - انظر : ديب . شميلوف ، التنمية الاقتصادية في العالم الثالث ، ترجمة (د. مطانيوس حبيب وشوكت يوسف) ، دار التقدم العربي ، دمشق ، ١٩٧٤ ص (٥٨ - ٥٩) .
- ٢ - د. أمين عبد الفتاح سلام ، السياسات العربية للدول المتخلفة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٩٦ .
- ٣ - الامم المتحدة ، الادخارات من اجل التنمية ، تقرير الندوة الدولية حول تعبئة الادخارات الشخصية في البلدان النامية ، نيويورك ، ١٩٨١ ، ص ٢٩ (باللغة الانكليزية) .
- ٥ - الامم المتحدة ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، اقل البلدان نموا ، تقرير ١٩٨٨ ، نيويورك ، ١٩٨٩ ، ص ١٨ .
- ٦ - الامم المتحدة ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، المرجع ذاته ، ص ٢٤ .
- ٧ - راجع : د. عبد الرحيم يودافجي ، التنمية الاقتصادية ، جامعة دمشق ، ١٩٨٢ ، ص (٢٧٧ - ٢٧٨) .
- ٨ - راجع : د. مطانيوس حبيب ، التنمية الاقتصادية ، جامعة دمشق - دمشق - ١٩٨٢ ص (٢٧٧ - ٢٧٨) .
- ٩ - راجع : د. ابراهيم عفانة ، أزمة المديونية للدول ، مجلة الاقتصاد ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، عدد ٢٦٥ ، شباط ، ١٩٨٦ ص (٣٦ - ٤٩) .
- ١٠ - البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ (مؤشرات التنمية الدولية) .
- ١١ - مصدر الإحصاءات ، دراسة غير منشورة اعدت من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في القطر العربي السوري عام ١٩٩١ .

- ١٢ - د. رمزي زكي ، أزمة القروض الدولية ، الأسباب والطول المطروحة مشروع
سياقة لرؤية عربية ، الامانة العامة للشؤون الاقتصادية ، جامعة الدول
العربية ، طار الشباب للنشر ، قبرص ، ١٩٨٦ ، ص (١١٩ - ١٢١) .
- ١٣ - انظر : ادوارد وبورنشتاين ، اثر الدين الخارجي على الاستثمار ، مجلة التمويل
والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، ايلول ١٩٨٩ ، ص (١٧ - ١٩) .
- ١٤ - انظر : ادوارد وبورنشتاين ، هل يؤدي خفض الدين الى زيادة الاستثمار ، مجلة
التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، آذار ١٩٩١ ، ص (٢٥ - ٢٧) .
- ١٥ - انظر : ن.ف . سوكولينسكي ، نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البرجوازي
ترجمة د. عارف دليلة ، طار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص (١٠٣ - ١٠٤) .
- ١٦ - د. مطانيوس حبيب ، التنمية الاقتصادية ، جامعة دمشق ، دمشق ، ١٩٨٢
ص ٥٨ .
- ١٧ - ن.ب. شميليوف ، التنمية الاقتصادية في العالم الثالث ، ترجمة : د. مطانيوس
حبيب وشوكت يوسف ، مرجع سابق ذكره ، ص ٦٠ .
- ١٨ - د. رزق الله هيلان ، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سوريا والبلدان المتطرفة،
مكتبة ودار توزيع ميسلون ، دمشق ، ١٩٨٠ ، ص ٢٤٧ .
- ١٩ - ن.ب. شميليوف ، التنمية الاقتصادية في العالم الثالث ، مرجع سابق ذكره
ص ٦١ .
- ٢٠ - ن.ب. شميليوف ، التنمية الاقتصادية في العالم الثالث ، مرجع سابق ذكره
ص ٦٠ .
- ٢١ - صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٩ ، ص (١١٨
- ١١٩) .
- ٢٢ - د. مطانيوس حبيب ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ذكره ، ص (٢٦٣-٢٦٦)
- ٢٣ - انظر : د. رمزي زكي ، مشكلة الادخارات دراسة خاصة عن البلاد النامية ،الاعلام
القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص (١٢١ - ١٢٢) .
- ٢٤ - مزيد من التفاصيل راجع :
- اسماعيل رياض ، الادخار في المجتمع الاشتراكي ، مرجع سابق ذكره ، ص(١١٨)
- (٢٤٩) .

- ٢٥ - الإدخار والتنمية ، مجلة فصلية ، المند الأول ، فينا فريقا ، هيئة كاريلو ، ميلانو إيطاليا ، ١٩٨٢ ، ص ٧ .
- ٢٦ - راجع : د. رمزي زكي ، الاعتماد على الذات بين الإحلام النظرية وضربها الواقع والشروط الموضوعية ، الحلقة النقاشية السنوية التاسعة للمعهد العربي للتخطيط في الكويت ، دار الشباب للنشر والترجمة ، قبرص ، ١٩٨٧ ، ص (١١٩ - ١٢٧) .
- ٢٧ - د. رمزي زكي ، مشكلة الإدخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية ، مرجع سابق ذكره ، ص (١٢٩ - ١٣٠) .
- ٢٨ - د. محمد مبارك حجير ، تمويل التنمية الاقتصادية ، معهد الدراسات العربية والمالية ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ١٣٣ .
- ٢٩ - البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٩ ، ص (١٨٦ - ١٨٧) .
(باللغة الانكليزية) .
- ٣٠ - د. محمد مبارك حجير ، تمويل التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ذكره ، ص ١١٩ .
- ٣١ - د. رمزي زكي ، مشكلة الإدخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية ، مرجع سابق ذكره ، ص ١٢٩ .
- ٣٢ - د. أمين عبد الفتاح سلام ، السياسة المالية للبلدان الناطقة ، مرجع سابق ذكره ، ص ٨٠ .
- ٣٣ - الأمم المتحدة ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، أقل البلدان نمواً تقرير ١٩٨٨ نيويورك ، ص (٧ - ١٠) .
- ٣٤ - البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٩ ، ص (١٨٤ - ١٨٥) .
(باللغة الانكليزية) .
- ٣٦ - راجع : مايو ، بليجر ، اديان شيسني ، مجلة التمويل والتنمية ، حزيران ١٩٨٦ ، ص (١٦ - ١٩) .
- ٣٧ - راجع : د. عمرو محي الدين ، التظلل والتنمية ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ٤٥٠ .
- ٣٨ - راجع : د. محمد زكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثاني ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص (٩٦ - ٩٧) .
- ٣٩ - د. عمرو محي الدين ، التظلل والتنمية ، مرجع سابق ذكره ، ص ٥٣ .

- ٤٠ - د. نبيل الروبي ، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة مع دراسة تطبيقية للاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٧٣ ، ص ٢٥٩ .
- ٤١ - د. رمزي زكي ، التضخم المستورد ، دراسة في آثار التضخم بالبلاد الراسمالية الصناعية على البلاد العربية ، الإمانة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٩ .
- ٤٢ - د. نبيل الروبي ، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ، مرجع سابق ذكره ص ٢٦٢ .
- ٤٣ - يزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى :
- د. نبيل الروبي ، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ، مرجع سابق ذكره ، ص : (٢٨٨ - ٢١٢) .
- ٤٤ - د. عادل عبد المهدي ، التضخم المالي والتضخم الاقتصادي ، طبعة أولى مراجعة عبد العزيز هيكل ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٢٢٢ .
- ٤٥ - د. مطلقوس حبيب ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ذكره ، ص ٢٦١ .
- ٤٦ - د. محمود محي الدين ، التضخم والتنمية ، مرجع سابق ذكره ، ص ٤٥٢ .
- ٤٧ - راجع : د. رمزي زكي ، مشكلة الانخار مع دراسة خاصة من البلاد النامية مرجع سابق ذكره ، ص (٢٢٥ - ٢٤٤) .

هوامش الفصل الثاني :

- ١ - منير الحمش ، تطور الاقتصاد السوري الحديث ، الطبعة الأولى ، دار الجيل ، دمشق ، ١٩٨٣ ، ص ٤٧٨ .
- ٢ - نعيم إبراهيم عبود ، ادارة المديونية في الجمهورية العربية السورية ، حلقة دراسية حول التجارة المديونية الخارجية ، الكويت (٥ - ٩) أيار ، ١٩٩٠ ، ص ٤١ .
- ٣ - نعيم إبراهيم عبود ، نفس المرجع ، ص (١٢ - ١٤) .
- ٤ - هيئة تخطيط الدولة ، الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، (١٩٨١ - ١٩٨٥) ، ص ٥ .
- ٥ - راجع : د. رمزي زكي ، مشكلة الانخار مع دراسة خاصة من البلاد النامية ، مرجع سابق ذكره ، ص (٢٥٤ - ٢٦٢) .

- ٦ - د. مطفئوس حبيب ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ذكره ، ص ٢٩٢ .
- ٧ - المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨٧ ، ص ٥٢٠ - ٥٢١ .
- ٨ - هيئة تخطيط الدولة ، الخطة الخمسية العاشرة ، ص ٥ .
- ٩ - أنظر : د. أمين عبد الفتاح سلام ، السياسة الضريبية للدول المتخلفة ، مرجع سابق ذكره ، ص (٥٥ - ٥٦) .
- ١٠ - البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٩ ، (ملحق المؤشرات الدولية) ص (١٩٤ - ١٨٦) ، (باللغة الإنكليزية) .
- ١١ - راجع : د. خالد الخطيب العنشي ، الإصلاح الضريبي ضرورية ملحة ، مجلة الاقتصاد ، العدد (٣١٤) ، آذار ١٩٩٠ ، ص (٣٧ - ٤٣) .
- ١٢ - الإدارة السياسية ، مجموعة خطاب الرئيس حافظ الأسد ، للكتاب السادس عشر ١٩٨٦ حين خطاب السيد الرئيس في مجلس الشعب السوري بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٧ ، ص ٤٦ .
- ١٣ - المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٠ .
- ١٤ - صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التقرير ١٩٨٦ ، ص (٢٥٦ - ٣١٠) ، تقرير ١٩٨٩ ، ص (٣٦٠ - ٣٦٩) .
- ١٥ - نعمان إبراهيم «بود» ، ملحة دراسية حول الإدارة المالية الخارجية بالكويت ، مرجع سابق ذكره ، ص ٥ .
- ١٦ - د. محمد العمادي ، التنمية الاقتصادية والتخطيط ، الطبعة الثالثة ، جامعة دمشق ، دمشق ، (١٩٦٨ - ١٩٦٩) ص ٢١٦ .
- ١٧ - د. هوفق السيد حسن ، مشكلات اقتصادية معاصرة ، جامعة دمشق ، دمشق ، (١٩٨٦ - ١٩٨٧) ، ص (١٧٧ - ١٧٨) .
- ١٨ - مصرف سورية المركزي - دائرة الدراسات والراجع .
- ١٩ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٩ ، ص (١١١ - ١١٢) .
- ٢٠ - راجع : د. هوفق السيد حسن ، المشكلات الاقتصادية المعاصرة ، مرجع سابق ذكره ، ص (١٨٥ - ١٨٧) .

٢١ - انظر : د. رمزي ذكي ، مشكلة الادخار ، مرجع سابق ذكره ، ص (٢٩١ - ٢٩٢) .

٢٢ - المؤسسة العامة لصندوق توفير البريد في القطر العربي السوري ، المديرية التقنية .

٢٣ - المؤسسة العامة لصندوق توفير البريد في القطر العربي للسوري ، المديرية التقنية .

٢٤ - المصرف المركزي في القطر العربي السوري ، التقارير السنوية الصادرة عن المصرف (١٩٨٧ - ١٩٨٨) .

٢٥ - المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٠ ، ص ٤٧٨ .

* * *

المراجع

المراجع العربية

٢ - الكتب :

- ١ - أبو طيل فهمي (دكتور) ، التصنيع والتعاون الاقتصادي ومهماهما في تطور البلدان النامية ، دار وهران ، قيرس ، ١٩٨٥ .
- ٢ - البيلسوي خيرت ، التصنيع وآثاره في العالم الثالث ، الطبعة الأولى . معهد الامماء العربي ، بيروت ١٩٧٦ .
- ٣ - البريتشي . ج. م. ما هو التصنيع ، ترجمة د. صافي طوحي ، وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق ، ١٩٨٠ .
- ٤ - الحبيب فايز الرفاعي (دكتور) ، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية ، عمادة شئون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٩٨٥ .
- ٥ - الحق محبوب (دكتور) ، سائر الفكر ، خيارات امام العالم الثالث ، ترجمة احمد فؤاد بلبيح ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- ٦ - الروبي نبيل (دكتور) ، التصنيع في الاقتصاديات المتطرفة مع دراسة تطبيقية للاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٣ .
- ٧ - السيد حسن عوف (دكتور) ، المشكلات الاقتصادية المصرية ، جامعه دمشق دمشق ، (١٩٨٧ - ١٩٨٨) .
- ٨ - السويدي فستان (دكتور) ، اقتصاديات الكالاية المتطرفة ، طبعة اولى ، دار طلاس دمشق ١٩٨٩ .

- ٩ - العمادي محمد (دكتور) ، التنمية الاقتصادية والتخطيط ، الطبعة الثالثة ، جامعة دمشق - مطبعة دار البعثة ، دمشق ، (١٩٦٨ - ١٩٦٩) .
- ١٠ - اللقاني عبد الحميد (دكتور) ، تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة الطبعة الأولى ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٩ .
- ١١ - أمين سمير (دكتور) التراكم على الصعيد العالمي ، نقد نظرية التخطف ، طبعة ثالثة ، ترجمة حسن قبيسي ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٨١ .
- ١٢ - بدران محمد محمد ، نظم التمويل المحلي في النظرية والتطبيق ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ١٣ - بركات عبد الله حسين (دكتور) ، مصادر تمويل خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية العربية السورية ، طبعة الكتاب العربي ، دمشق ، ١٩٨٥ .
- ١٤ - بشور عصام (دكتور) :
 - المالية العامة والتشريع المالي ، جامعة دمشق ، دمشق ، (١٩٨٤ - ١٩٨٥) .
 - المالية العامة والتشريع العربي، جامعة دمشق - دمشق ، (١٩٨٢ - ١٩٨٢) .
 - ١٥ - بوابجي عبد الرحيم (دكتور) ، التنمية الاقتصادية ، جامعة دمشق ، الطبعة الجديدة ، دمشق (١٩٧٦ - ١٩٧٧) .
 - ١٦ - بروك بول ، هل العالم الثالث في طريق مستعدة ، ترجمة موديس جلال ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٩٧٧ .
 - ١٧ - حبيب كاتم (دكتور) ، مفهوم التنمية الاقتصادية ، اللقاني ، بيروت ، ١٩٨٠ .
 - ١٨ - حبيب كاتم (دكتور) ، التنمية الاقتصادية ، جامعة دمشق ، مطابع مؤسسة البعثة ، دمشق ، (١٩٨١ - ١٩٨٢) .
 - ١٩ - حبيب محمد مجاهد (دكتور) :
 - تمويل التنمية الاقتصادية ، معهد الدراسات العربية والألمانية ، القاهرة ، ١٩٦٠ .
 - السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

- ٢٠ - خليل سامي (دكتور) ، نظريات والسياسات النقدية والمالية ، شركة كاتمة للنشر والترجمة ، والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٢ .
- ٢١ - دوائر ميشيل ، التنصم في الصميم ، ترجمة أنطون حمصي ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٨٠ .
- ٢٢ - رياض اسماعيل ، الادخار في المجتمع الاشتراكي ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ٢٣ - زكي وهزي (دكتور) :
- مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية ، النشر القومية ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- الاعتماد على الذات بين الاحلام النظرية وضرورة الواقع والشروط الموضوعية ، المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، دار الشباب للنشر والترجمة ، قبرص ، ١٩٨٧ .
- أزمة اللزوم الدولي ، الاسباب والطول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية ، الامانة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
- التنصم المستورد - دراسة في آثار التنصم بالبلاد الراسمالية نصائية على البلاد النامية ، الامانة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
- ٢٤ - زهران حديد ، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية ، رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٢٥ - سلام أمين عبد الفتاح ، السياسة العربية للدول المتطرفة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٠ .
- ٢٦ - سوكوليتسكي . ز. هـ . ، نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البورجوازي ، ترجمة د. طارق دليله ، دار الطبيعة ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- ٢٧ - شافعي محمد زكي (دكتور) :
- مقدمة في النقد والبنوك ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٦٩ .
- التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثاني ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

- ٢٨ - شميلوف ن. ب. ، التنمية الاقتصادية في العالم الثالث ، ترجمة د. مطنجوس حبيب وشوكت يوسف ، دار التقدم العربي ، دمشق ، ١٩٧٤ .
- ٢٩ - شهاب مجدي محمود ، الاقتصاد المالي ، العار الجامعية ، منشورات المكتبة الاقتصادية ، بيروت ، ١٩٨٨ .
- ٣٠ - عارف محمد ، السياسة النقدية في اقتصاد اسلامي لاربوي ، ترجمة نبيل الرومي ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، ١٩٨٢ .
- ٣١ - عبد علي عباد ، العربية والاقتصاد الشخصي في الدول النامية ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٣ .
- ٣٢ - عبد الغفيل محمود (دكتور) ، التمسك في الوطن العربي ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٨٦ .
- ٣٣ - عبد الهادي هائل ، التمسك المالي والتخلف الاقتصادي ، الطبعة الاولى ، مراجعة د. عبد العزيز هيكل ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٧٨ .
- ٣٤ - فالكولسكي. م. ، وجهة نظر ماركسية حول مشكلات تنمية العالم الثالث ، الطبعة الثانية ، ترجمة د. كامل خالي ، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- ٣٥ - فيكتوروف. ف. ن. ، اقتصاد سورية الحديثة ، مشكلاته وآفاقه ، ترجمة هشام الدجاني ، دار البعث ، دمشق ، ١٩٧٠ .
- ٣٦ - فرم جورج (دكتور) ، التنمية الاقتصادية ، ملحق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي ، طبعة اولي ، دار الطليع ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- ٣٧ - فريصة صحي لادرس (دكتور) والمقاد مدحت (دكتور) التنازل والبنود والاتفاقيات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ .
- ٣٨ - لوجال ، العالم الثالث هل يستطيع البقاء ، ترجمة عيسى عصفور ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٨٥ .
- ٣٩ - ليفنسون شارلس ، التمسك المالي والشركات المتعددة الجنسيات ، ترجمه د. سهام اشريف ومراجعة سهيل شهاب ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٦ .
- ٤٠ - متولي هشام (دكتور) ، ابحاث في الاقتصاد السوري والعربي ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٤ .
- ٤١ - محي الدين عمرو (دكتور) :

١٠ - التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٢ .

١١ - التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٥ .

١٢ - مرسى فؤاد (دكتور) :

١٣ - التضخم والتنمية في الوطن العربي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢ .

١٤ - التمويل المصري للتنمية الاقتصادية في مصر (١٩٦٠ - ١٩٧٥) ، العهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٧٨ .

١٥ - منيت ، ه . ، التصديقات الأقطار النامية ، طبعة أولى ، ترجمة ميشيل طوني ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٨٧ .

١٦ - هاجن زهيريت (دكتور) ، «التصديقات والتنمية» ، ترجمة جورج حوري ، تحرير وتعليق عزمي طيه ، مركز الكتب الأردني ، عمان ، ١٩٨٨ .

١٧ - هيلان رزق الله (دكتور) ، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان الخلفة ، مكتبة ودار توزيع ميسلون ، دمشق ، ١٩٨٠ .

ب - التقارير والدراسات والإحصاءات :

١ - الأمم المتحدة :

١ - تقرير عن أقل البلدان نمواً ١٩٨٨ ، أمانة الأونكتاد ، نيويورك ، ١٩٨٩ .

٢ - تقرير عن أقل البلدان نمواً ١٩٨٩ ، أمانة الأونكتاد ، نيويورك ، ١٩٩٠ .

٢ - البنك الدولي :

١ - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٧ .

٢ - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ .

٣ - التقرير السنوي ١٩٨٧ .

٤ - التقرير السنوي ١٩٨٨ .

٥ - صندوق النقد العربي :

١ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأمم ١٩٨٦ - ١٩٨٧ - ١٩٨٩ .

٢ - أسعار الصرف التفاضلية لمعدلات الفول الدرية (١٩٧٩ - ١٩٨٨) .

٤ - حزب العربي الاشتراكي :

- التقرير الاقتصادي الذي أقره المؤتمر القطري الثامن المادي ، ١٩٨٥ .
- منهاج التنقيف الحزبي ، الجزء الثالث ، دراسات اقتصادية .
- دراسات اقتصادية، الخطة الخمسية الخامسة، دار البعث، دمشق، ١٩٨٠ .

٥ - رئاسة مجلس الوزراء :

- التقرير الإجمالي عن تطور الاقتصاد الوطني ومشكلاته الأساسية وإجراءات الحكومة المتخذة خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٥) ، دمشق ، ١٩٨٦ .

٦ - هيئة تخطيط الدولة :

- الخطط الخمسية لتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة .
- تخطيط الوضع الراهن خلال الفترة (١٩٧٩ - ١٩٨٣) .
- لآوم الخطة الخمسية الخامسة ، دمشق ، ١٩٨٤ .

٧ - وزارة المالية :

- الموازنة العامة لعام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ .
- أنظمة صندوق الدين العام ، ومطباته ، ودوره في تمويل والرافض المشاريع الاستثمارية .

٨ - المكتب المركزي للإحصاء :

- المجموعة الإحصائية السنوية خلال فترة الثمانينات .
- مصرف سورية المركزي :
- المنشورات الربعية الصادرة عن المصرف ، دائرة الراجع والدراسات ، خلال فترة الثمانينات .
- صندوق توفيق البريد :

- التقارير الربعية والسنوية الصادرة عن المديرية «تقنية» .

- ٢ - الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي :
- ١١ - التقارير السنوية الصادرة عن مديرية التخطيط في مصرف التسليف الشعبي خلال فترة الثمانينات .
- ١٢ - التقارير السنوية الصادرة عن مديرية التخطيط في المصرف التجاري السوري خلال فترة الثمانينات .
- ١٣ - التقارير السنوية الصادرة عن مديرية التخطيط في المصرف الزراعي التعاوني خلال فترة الثمانينات .
- ١٤ - التقارير السنوية الصادرة عن مديرية التخطيط في المصرف الصناعي خلال فترة الثمانينات .
- ١٥ - التقارير السنوية الصادرة عن مديرية التخطيط في المصرف العقاري خلال فترة الثمانينات .
- ١٦ - قوانين احداث المصارف المتخصصة ، ونظامها الداخلي ، ونظام عملياتها .
- ١٧ - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية :
- قانون احوالها - نظامها الداخلي - الميزانيات السنوية الصادرة عن المؤسسة خلال فترة الثمانينات .
- ١٨ - المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات :
- قانون احوالها - نظامها الداخلي - الميزانيات السنوية الصادرة عن المؤسسة خلال فترة الثمانينات .
- ١٩ - المؤسسة العامة السورية للتأمين :
- قانون احوالها - نظامها الداخلي .
- دليل العمل في شركة الضمان السورية ، ١٩٧٤ .
- التقارير السنوية الصادرة عن المؤسسة خلال فترة الثمانينات .

ج - المؤتمرات والندوات :

- ١ - الأمم المتحدة :

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة السابعة ، جنيف (٩ - ٢١ تموز ، ١٩٨٧ ، نيويورك ، ١٩٨٩) .

٢ - ندوة « سياسات الاستثمار في البلاد العربية » ، (١١ - ١٢) كانون الأول ، ١٩٨٦ ، الكويت ، تحرير د. سعيد النجار .

٣ - صندوق النقد العربي :

١ - ندوة « التصحيح والتنمية في البلدان العربية » أبو ظبي (١٦ - ١٨) شباط ، ١٩٨٧ ، تحرير د. سعيد النجار .

٢ - ندوة « المآل التطورات النقدية والتعاون النقدي العربي خلال الثمانينات ، (١٤ - ١٦) كانون الثاني ١٩٨٤ ، عمان ، البنك المركزي الأردني ، عمان ، ١٩٨٤ .
٣ - ندوة « التخصصية » والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية « أبو ظبي » (٥ - ٧) كانون الأول ، ١٩٨٨ ، تحرير د. سعيد النجار .

٤ - المعهد العربي للتخطيط في الكويت :

١ - ندوة « السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي » الكويت ، ١٩٨٧ .
٢ - ندوة « إدارة المديونية الخارجية » الكويت (٥ - ٩) أيار ، ١٩٩٠ ، إدارة ، المديونية في الجمهورية العربية السورية ، أعداد نعم إبراهيم ميود .
٣ - جمعية العلوم الاقتصادية في القطر العربي السوري :
٤ - ندوة « الثلاث الاقتصادية الفعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر » دمشق ، ١٩٨٦ .

٥ - ندوة « الثلاث الاقتصادية السادسة حول التنمية والتجارة الخارجية » دمشق ، ١٩٩٠ .

٦ - الاتحاد العام لنقابات العمال في القطر العربي السوري :

١ - مؤتمر « الإبداع الوطني والاعتماد على الذات » ، ١٩٨٧ .

د - المجلات :

١ - مجلة التمويل والتنمية ، فصلية ، تصدر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، واشنطن .

٢ - مجلة الادخار والتنمية ، فصلية ، تصدر عن هيئة كاريلو ، ميلانو إيطاليا ، العدد الأول ، ١٩٨٢ .

٣ - مجلة الاقتصاد ، شهرية ، تصدر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في القطر العربي السوري ، دمشق .

REFERENCE :

- 1 — Morley, J, Project Evaluation, Aunified Approach for the Analysis of capital Investments, Macmillan publishing company advision of Macmillan, Inc. NEW YORK, 1984.
- 2 — United Nations :
 - Savings for development, report of the International Symposium on the Mobilization of personal savings in development cuntries, ST/ESA/110, New York, 1981.
 - Economic commissin for Europe, ECE, ENGINE/18, Measures for saving materialism Engineering Industries, New Hork. 1980,
 - The least developed countries 1986, Report prepared by the UNCTAD Secretariat, New York, 1987.
 - CEPAL REVIEW, (38) December 1989.
- 3 — The World Bank :
 - World Development Report, 1989.
 - World Development Report, 1988.
 - World Development Report, 1989.
 - International Investment, Financial Integration. and the Balanc of Payments, 1989.

فهرس الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
١	نسبة الصادرات والواردات الى الناتج المحلي الاجالي في القطر العربي السوري خلال فترة الثمانينات .	١٠٤
٢	نسبة الادخار والاستثمار الى الناتج المحلي الاجالي في القطر العربي السوري خلال فترة الثمانينات .	١٠٥
٣	الاياردات العامة والتفقات العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجالي في القطر العربي السوري خلال فترة الثمانينات	١١٢

فهرس الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
١	الاستثمار المحلي الاجمالي والادخار المحلي الاجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي في عدد منتقى من البلدان النامية خلال سنوات من الفترة (١٩٦٥ - ١٩٨٧) .	١٩
٢	الايادات والنفقات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي لعدد من البلدان النامية خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٨) .	٢٣
٣	الاموال عموماً والمدخرات والودائع الاجلة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي في عدد من البلدان النامية خلال سنوات من الفترة (١٩٧٦-١٩٨٨)	٢٧
٤	نسبة ادخارات الضمان الاجتماعي من الادخارات الوطنية في عدد من الدول المنتقة خلال عام ١٩٧٤	٢٨
٥	الديون العامة والخاصة الطويلة الاجل والتدفقات المالية للبلدان النامية المدينة خلال الفترة من (١٩٨٠ - ١٩٨٨) .	٣٢
٦	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في عدد من البلدان المختلرة خلال عام ١٩٨٧ .	٣٨

رقم الجندول	الموضوع	الصفحة
٧	نسبة الضرائب الى الدخل القومي في عدد من الدول المختارة التي تتفاوت فيما بينها من حيث متوسط دخل الفرد السنوي لسنة ١٩٨٧ .	٥٩
٨	النصيب النسبي للضرائب المباشرة من جلة الايرادات الجارية الحكومية في عدد من الدول التي تتفاوت فيما بينها من حيث متوسط دخل الفرد السنوي لسنة ١٩٨٧ .	٦٣
٩	اتجاهات نمو السكان والنتائج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد في القطر العربي السوري خلال فترة الثمانينات .	٩٩
١٠	النتائج المحلي حسب الاتفاق وبلاسمار الثابتة لعام ١٩٨٥ في القطر العربي السوري خلال فترة الثمانينات .	١٠١
١١	تطور حجم ودائع ومدخرات القطاع الخاص لدى المصارف المتخصصة في القطر خلال الثمانينات .	١٠٧
١٢	الفوائض الاقتصادية للمؤسسات العلمية ذات الطابع الاقتصادي المقرر تحويلها الى صندوق الدين العام موزعة حسب القطاعات الاقتصادية الاساسية خلال الثمانينات .	١٠٩
١٣	الايرادات العامة والنفقات العامة كنسبة مئوية من النتائج المحلي الاجمالي في القطر العربي السوري خلال فترة الثمانينات .	١١١

رقم الجداول	الموضوع	الصفحة
١٤	تطور اعتماد سورية على الموارد الخارجية لتمويل المشاريع الاستثمارية خلال الخطط الخمسية من سنة ١٩٧١ ولغاية ١٩٩٠ .	١١٥
١٥	تطور حجم الدين العام الخارجي وخدمته خلال الثمانينات في القطر العربي السوري .	١١٦
١٦	تطور اواردات الضريبية ونسبتها لواردات الموازنة والدخل القومي في القطر العربي السوري خلال فترة الثمانينات .	١٢١
١٧	الديون الممنوحة الى الدولة من المصرف المركزي خلال الثمانينات .	١٤٠
١٨	الموجودات والمطالب الأجنبية خلال الثمانينات .	١٤٢
١٩	تطور الكتلة النقدية والسيولة المحلية خلال الثمانينات .	١٤٣
٢٠	تطور الأرقام اتمياسية لأسعار الجملة (لاسبيرز) خلال الثمانينات .	١٤٥
٢١	نسبة الناتج المحلي الاجالي بالأسعار الجارية الى الناتج بالأسعار الثابتة خلال الثمانينات .	١٤٦
٢٢	تطور ارصدة الودائع وعدد المودعين لدى صندوق توفير البريد خلال الثمانينات .	١٥٣

رقم الجنبول	الموضوع	الصفحة
٢٣	تطور الودائع الصافية بالصندوق وعدد المودعين ونسبتهم في كل محافظة لغاية ١٩٩٠/٦/٢٠ .	١٥٥
٢٤	تطور أرصدة الودائع في مصرف التسليف الشعبي خلال الثمانينات .	١٦١
٢٥	تطور حصيلة شهادات الاستثمار حسب المجموعات وعدد المالكين خلال الثمانينات .	١٦٣
٢٦	تطور القروض التي أسلفها مصرف التسليف الشعبي حسب نوع النشاط خلال الثمانينات .	١٦٤
٢٧	تطور أرصدة الودائع والقروض في مصرف التسليف الشعبي خلال الثمانينات .	١٦٥
٢٨	تطور أرصدة الودائع وعدد الزبائن في المصرف العقاري خلال الثمانينات .	١٦٨
٢٩	القروض التي أسلفها المصرف العقاري حسب القطاعات المختلفة خلال الثمانينات .	١٧٠
٣٠	توظيفات المصرف العقاري للقطاع السياحي خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٨٧) .	١٧٢
٣١	تطور أرصدة الودائع والقروض في المصرف العقاري خلال الثمانينات .	١٧٣
٣٢	تطور أرصدة الودائع بأنواعها المختلفة في المصرف التجاري السوري خلال الثمانينات .	١٧٩

رقم الجول	الموضوع	الصفحة
٢٣	القروض التي أسلفها المصرف التجاري السوري خلال الثمانينات .	١٨١
٢٤	تطور أرصدة الودائع والقروض في المصرف التجاري السوري خلال الثمانينات .	١٨٢
٢٥	تطور أرصدة الودائع في المصرف الصناعي خلال الثمانينات .	١٨٦
٢٦	توظيفات المصرف الصناعي حسب الأنواع خلال الثمانينات .	١٨٨
٢٧	توظيفات المصرف الصناعي حسب القطاعات خلال الثمانينات .	١٨٩
٢٨	تطور أرصدة الودائع والقروض في المصرف الصناعي خلال الثمانينات .	١٩١
٢٩	تطور أرصدة الودائع لدى المصرف الزراعي التعاوني خلال الثمانينات .	١٩٥
٤٠	القروض التي أسلفها المصرف الزراعي التعاوني خلال الثمانينات .	١٩٧
٤١	القروض الممنوحة من المصرف الزراعي للمحافظات المختلفة خلال عام ١٩٨٩ .	١٩٩
٤٢	تطور حجم القروض والودائع لدى المصرف الزراعي التعاوني خلال الثمانينات .	٢٠١

رقم الجمل	الموضوع	الصفحة
٤٣	تطور حجم الودائع لدى المصارف المتخصصة حسب القطاع والنوع خلال الثمانينات .	٢٠٣
٤٤	تسليف المصارف المتخصصة حسب الملكية خلال الثمانينات .	٢٠٤
٤٥	تسليف المصارف المتخصصة حسب نوع النشاط الاقتصادي خلال الثمانينات .	٢٠٦
٤٦	الاحتياطيات المتجمعة لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال الثمانينات .	٢١١
٤٧	الاحتياطيات السنوية المتجمعة لدى مؤسسة التأمين والمعاشات خلال الثمانينات .	٢١٣
٤٨	الاحتياطيات السنوية المتجمعة لدى المؤسسة العامة السورية للتأمين خلال الثمانينات .	٢١٧

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	الإهداء
٧	المقدمة
١٥	الفصل الأول : الادخار في البلدان النامية ودوره في التنمية
١٧	البحث الأول : المدخرات الوطنية في البلدان النامية
	— الادخار المحلي والاستثمار المحلي كنسبة مئوية من
٢٠	الناتج المحلي الاجمالي .
٢٢	— مدخرات القطاع الحكومي .
٢٤	— مدخرات قطاع الأعمال .
٢٦	— مدخرات القطاع العائلي (قطاع الافراد) .
٢٩	— الادخارات الاجنبية (التمويل الخارجي) .
٣٦	— أسباب انخفاض معدلات الادخار في البلدان النامية .
٣٩	(١) انخفاض الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد .
٤٠	(٢) عدم التناسب في توزيع الدخل .
	(٣) الانفاق في البلخي في الادارة الحكومية وعلى اغراض
٤٣	التسلح .

- ٤٤) ضعف وعدم انتشار المؤسسات الادخارية .
- ٤٧) **البحث الثاني :** وسائل تعبئة وتشجيع المدخرات .
- ٤٨) **اولاً :** وسائل تعبئة وتشجيع المدخرات الاختيارية .
- ٥٥) **ثانياً :** سياسات الادخار الاجباري .
- ٥٨) ١) الضرائب ودورها في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية.
- ٦٠) — الخصائص الأساسية للنظم الضريبية في البلدان النامية.
- ٦٠) — ثولاً : مسألة نسب الضرائب الى الدخل القومي .
- ٦٤) — ثانياً : انخفاض نصيب الضرائب المباشرة من جملة الموارد الحكومية .
- ٦٧) — امكانيات زيادة الضرائب لرفع معدل الادخار الحكومي .
- ٦٧) **اولاً :** امكانية زيادة الضرائب المباشرة .
- ٧٢) **ثانياً :** امكانية زيادة الضرائب غير المباشرة .
- ٧٤) ٢) ترشيد وضغط الاتفاق العام .
- ٧٩) ٣) فائض الميزانية المخطط .
- ٨١) ٤) التضخم كوسيلة من وسائل الادخار الاجباري .
- ٨٢) — الحجم المؤيدة للتمويل بالتضخم .
- ٨٤) — الحجم الأمثل للتضخم .
- ٨٥) — الاتجاهات المعارضة للتمويل بالتضخم .
- الفصل الثاني :** الادخار في القطر العربي السوري ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

البحث الأول : المدخرات الوطنية ومدى كفايتها في تمويل

- ١٧ التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- ١٧ - اتجاهات نمو السكان والناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد .
- ١٠٠ - الناتج المحلي الاجمالي حسب الانفاق .
- ١٠٢ ٢ - الاستهلاك المحلي .
- ١٠٢ ب - الاستثمار .
- ١٠٣ ج - صافي التعامل الخارجي .
- ١٠٣ د - المدخرات المحلية .
- ١٠٦ - مدخرات القطاع الخاص .
- ١٠٧ - مدخرات القطاع العام .
- ١١٣ - التمويل الخارجي (المدخرات الاجنبية) .
- تمويل التنمية بالاعتماد على المدخرات الوطنية المتحققة .
- ١١٧

البحث الثاني : وسائل تمبئة وتنجيع المدخرات الوطنية في

- ١٢٥ القطر العربي السوري .
- اولاً : الضرائب ودورها في تمويل التنمية في القطر العربي السوري .
- ١٢٦
- ١٣٤ ثانياً : ترشيد وضغط الانفاق العام .
- ثالثاً : التضخم كوسيلة من وسائل تمويل التنمية في القطر العربي السوري .
- ١٢٨

	البحث الثالث : دراسة تطيلية لأجهزة تجميع وتعبئة
١٤٩	المدخرات في القطر العربي السوري .
١٥٠	أولاً : المؤسسة العامة لصندوق توفير البريد .
١٥٧	ثانياً : المصارف المتخصصة .
١٥٧	(١) مصرف التسليف السعبي .
١٦٧	(٢) المصرف العقاري .
١٧٥	(٣) المصرف التجاري 'السوري
١٨٣	(٤) المصرف الصناعي .
١٩٣	(٥) المصرف الزراعي 'التعاوني .
٢٠٨	ثالثاً : المؤسسات المالية الأخرى .
٢٠٨	(١) المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .
٢١٤	(٢) المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات .
٢١٤	(٣) المؤسسة العامة السورية للتأمين .
	رابعاً : صندوق الدين العام ودوره في تمويل واقتراض
٢١٩	المشاريع الاستثمارية .
٢٢٧	خاتمة (نتائج ومقترحات) .
٢٢٩	النتائج .
٢٣٥	المقترحات .
٢٤٥	الهوامش .
٢٥١	المراجع .

۱۹۹۶/۷/۱ ط ۱۵۰۰



مجمع مؤلفين معاصرين وراثة التراث

دمشق ١٩٩٦

في الأنظار العربية ما بعد

٢٠٠٠ ل.س.

سجل الحرة داخل المطبوع

٢٠٠٠ ل.س.